وزارة التعليم العالي　　　　جامعة الجزائر

معهد التاريخ

مجلة الدراسات التاريخية

مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ - بجامعة الجزائر



العدد الرابع　　السنة 1408 هـ - 1988

وزارة التعليم العالي جامعة الجزائر

معهد التاريخ

مجلة الدراسات التاريخية

مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ ـ بجامعة الجزائر



العدد الرابع السنة 1408 هـ ـ 1988

السنة الثالثة 1408 هـ ـ 1988 م

العدد 4

مدير المجلة : **ناصر الدين سعيدوني**

الأمانة العامة : **عمر بن خروف وعائشة غطاس**

المحتويات

أولا : دراسات وأبحاث

ـ أصول عبادة أمون في المغرب القديم 11

حارش محمد الهادي

ـ الخلافة أساس الفكر السياسي والحزبية في المجتمع الإسلامي في عصوره الأولى 21

موسى لقبال

ـ هذا الشيخ المجهول (الشيخ ابو زكريا يحي العيدلي) 31

علي امقران السحنوني

ـ اسبانيا توسط الجزائر لابرام صلح مع تونس 53

يحي بو عزيز

ـ المسائل الافريقية في السياسة الأوروبية قبيل الحرب الكبرى القسم الثاني (التوتر ـ القسم الثالث التسوية) 63

جمال قنان

ثانياً: عرض قضايا تاريخية وأطروحات جامعية 121

ـ التطور السياسي والاقتصادي في نيوميديا 123

محمد الهادي حارش

ـ الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 ـ 1934 131

يوسف مناصرية

ـ المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 ـ 1894 141

محمد العربي معريش

- اليهود في الجزائر في العهد العثماني
(منذ القرن الثامن عشر وحتى 1830) 149
محمد داده
- أرياف دائرة مليانة من 1930 الى 1954 دراسة اقتصادية واجتماعية 153
مسعودة بن سليمان
- نظام العزابة ودوره في الحياة الاجتماعية والثقافية بوادي ميزاب 159
صالح بن دمر سماوي
- ثورة الأوراس 1916 163
عبد الله الشافعي
ثالثاً : تقديم مخطوطات ووثائق وبيبلوغرافيا 167
- وثائق عن الجزائر في مكتبة جامعة منيسوتا (أمريكا) 169
أبو القاسم سعد الله
- رصد بيبلوغرافي لمصادر الجزائر في العهد العثماني
الواردة في «المجلة الافريقية» 181
عائشة غطاس
- ملاحظات حول كتاب «بوبغلة» لصاحبه الطاهر أوصديق 189
محمد سي يوسف
- من نشاط معهد التاريخ العلمي السنة الجامعية 1986 - 1987 199
رابعا : قسم الدراسات باللغة الأجنبية 201
- La Conjoncture Agraire dans l'Algerois de 1791 à 1830
SAIDOUNI Nacerddine
- The Army and Politics in Black Africa 21
HAMADI Kheireddine
- The Peasant and Peasant Movements through History 35
Hocine KOUACHE
- Les Medersas Libres sous la Colonisation 47
K. ALIMAZIGHI

تقديم

تسعى مجلة الدراسات التاريخية بما تنشره من أبحاث وتستعرضه من عروض وأطروحات لأن تكون وسيلة فعالة وأداة مساعدة لإغناء البحث التاريخي وخدمة المهتمين به من أساتذة وطلبة وقراء.

ولعل هذا الهدف الذي أنشئت من أجله المجلة وهذه الغاية التي وضعت لها، لا تتحقق إلا اذا استطاعت أن تكون منبرا حرا لواقع الدراسات التاريخية الأكاديمية المختصة بالجامعة ومرآة صادقة لتطوير تقنية البحث الحديث، ومعياراً مؤشراً لمدى غنى وتنوع الاشكالات التي تطرحها والمواضيع التي تتناولها والمسائل التي تثيرها.

هذا وبصدور هذا العدد الرابع ـ الذي نتمنى ان يجد فيه القارئ الكريم ما يفيده ويثير اهتمامه في مجال المعرفة التاريخية ـ ترى هيئة التحرير لزاماً عليها ان تهيب بذوي الخبرة وأصحاب الاختصاص في ميدان التاريخ ان يعززوا جهودها ويغنوها شكلا ومضمونا حتى تتمكن هذه المجلة «مجلة الدراسات التاريخية» ان تكون في مستوى ما نطمح اليه جميعا من إعادة قراءة وفهم وتقييم وصياغة الأحكام والأطروحات والأفكار بما يخدم التراث التاريخي للجزائر ومحيطها الحضاري وما يتماشى والحقيقة التاريخية والنظرة الموضوعية للأحداث.

عن هيئة التحرير
ناصر الدين سعيدوني

تقديم

لقد عقد معهد التاريخ بجامعة الجزائر هذه السنة، على أن يخط لنفسه طريقاً فريداً في متابعة التطورات العلمية وتطوير مناهج البحث والدراسة الجامعية، عن طريق إقامة ندوات علمية وملتقيات وطنية ودولية وقيام أساتذته بالقاء عدة محاضرات عامة تناولت مواضيع هامة مختلفة...

وهذا العدد الذي بين أيدينا، من مجلة معهد التاريخ، واحد من المجالات الذي بدأ به معهد التاريخ برنامج الطموح.

ونحن نتمنى بعون الله أن يمضي معهد التاريخ على هذا النهج الذي اختاره، عاقدين العزم على الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة، كلما كان ذلك ممكناً، للنهوض بمستوى الدراسة والبحث حتى تقف جامعتنا على قدم المساواة مع الجامعات الكبرى التي تحظى ببيئة علمية وأدبية رفيعة.

واني إذ أقدم هذا العدد الهام من مجلة التاريخ، الذي يضيف رصيداً علمياً جديداً للمكتبة التاريخية الجزائرية- التي ما فتئت تتوق لمثل هذه المعارف الجادة، فإنه لا يسعني إلا أن أحيي الجهد الصادق المخلص الذي قام به كل من مجلس الإدارة والمجلس العلمي وأساتذة وإدارة معهد التاريخ متمنياً لهم دوام التوفيق والنجاح.

الدكتور عمر صخري
رئيس جامعة الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الإنسان وتاريخه

إنه لجدير بالتقدير والاستحقاق أن نصف حدث صدور العدد الرابع من مجلة الدراسات التاريخية التي تشكل رافدا آخر في فهم الانسان لنفسه وتفاعله مع الزمان والمكان. وقد كان هذا الإنجاز العلمي والحضاري ممكنا بفضل جهد وفكر نخبة من الأساتذة الذين لهم مكانتهم واسهاماتهم المعرفية المتميزة في مجال كتابة التاريخ، وبالتالي فعل التاريخ. وقد مثلت هذه النخبة من أساتذة التاريخ مدرسة تتضمن التجانس والتنوع في استظهار الأبعاد الوطنية والحضارية العربية الإسلامية التي شكلت تاريخ الجزائر قديماً وحديثاً. ويدخل هذا العدد من الكتابات في هذا السياق إذ أن محتوياته تساهم في استيعاب الماضي (أو جزء منه) كي تدرك الحاضر بمختلف تجلياته الثقافية والفكرية والاجتماعية والسياسية وتستشرف المستقبل بنظرة واعية فاعلة في الحدث التاريخي.

إن إشكال تسجيل التاريخ ظل هاجساً مركزياً ابتداء من الطبري (في القرن العاشر) مروراً بابن خلدون (في القرن الرابع عشر) فالمدرسة التاريخانية الألمانية (ابتداء من عصر التنوير في اوربا). وقد طرحت تساؤلات ما تزال عالقة في أذهان المؤرخين والباحثين في علوم الانسان عامة. ما هو المنهج الذي يتعين اعتماده في تدوين التاريخ؟ هل أن التاريخ سلسلة من الأحداث التعاقبية التطورية أم أن هناك قوي قية فاعلة في صيرورة التاريخ ولا تبرز بجلاء على ساحة الأحداث؟ هل هناك بعض القوانين أو المبادئ العامة التي تتحكم في مسار التطور التاريخي كما نجد ذلك في سنة التدافع في الفكر الإسلامي أو في ظاهرة العصبية عند ابن خلدون أو في التفسير المادي للتاريخ عند الغربيين؟ هل أن التاريخ يتطور وفق نموذج تصاعدي نحو ما هو أسمى وأعلى أم هناك انقطاعات ولا استمرارات في هذا التطور؟ هل أن التركيز في تسجيل الحدث التاريخي ينصب على وصف تعاقب الظاهرة وتفاعلها مع بعض المتغيرات التي يستذكرها الباحث أم على

تحليل البنيات الدائمة المتحكمة في مسار الظاهرة؟ ما مدى مقدرة المؤرخ على تجاوز اعتبارات ذاتية في تناول موضوعات تاريخية موضوعية؟ هل يمكن للمؤرخ أن يعالج عالم التاريخ كما يقدم نفسه دون نظرة نقدية؟ هل أن ما يسجله المؤرخ لا يمثل إلا جزءاً محدوداً من الحقيقة الاجتماعية التاريخية اللامتناهية؟ هل أن التاريخ هو تاريخ الحاضر، أي استعادة الماضي بمنظور الحاضر واهتمامه؟ ألا يمكن أن تعمل بعض الكتابات التاريخية التي يغيب المنهج العلمي فيها على نسج وبناء بعض الأساطير على حساب الحقيقة والواقع؟ هل أن التاريخ هو تاريخ أشخاص أم حركات اجتماعية أم الاثنين وما مكانة كلٍ منهما في ذلك؟ هذه بعض التساؤلات التي عاناها وعاينها المؤرخون عندنا وعند الغير. ولا شك في أن طرح السؤال أيسر من محاولة الإجابة عليه. وقد اكتشف بعض المؤرخين من أمثال الأستاذ أبو القاسم سعد الله تعقد وتشعب الظاهرة التاريخية فلاحظ بأنه يمكن أن يكون هناك تاريخ ثقافي وآخر سياسي وآخر أدبي وهكذا. وقد حاول المؤرخ الأمريكي ويل ديورانت أن يؤرخ التاريخ الاجتماعي، أو الأحداث الاجتماعية عندما تكون ساكنة نسبياً، في السياق الغربي في القرن 18 فاتضح له أن ذلك مرتبط بالقرن الذي سبقه وهو بدوره مرتبط بالقرن الذي سلفه وهكذا إلى أن بدأ أول مجلد له عن تاريخ الحضارة بعنوان «تراثنا الشرقي» مبتدئاً في ذلك بالحضارة الصينية. وقد أكمل 11 مجلداً عن تاريخ الحضارة ونال جائزة نوبل عن أحدها ولكن المنية وافته قبل أن يتمكن من معالجة التاريخ الاجتماعي في القرن الذي ابتدأ منه.

إن بروز هذا العدد من مجلة الدراسات التاريخية يمثل دفعة أخرى ونفساً آخر في مسيرة البحث العلمي والمعرفي بجامعتنا، فهنيئاً لنا جميعاً ونتمنّى لمثل هذه الأعمال الهادفة والنبيلة مزيداً من التوفيق. والله المستعان.

د. عزي عبد الرحمن
نائب رئيس جامعة الجزائر
المكلف بالدراسات العليا والبحث العلمي.

أولاً :

دراسات وأبحاث

أصول عبادة أمون
في المغرب القديم

حارش محمد الهادي

كان أمون الإله الأعلى للمغاربة، وكانت عبادته منتشرة على نطاق واسع، وفي كل أرجاء المغرب، حيث عثر على آثار ورسوم صخرية، تمثل هذا الإله على امتداد الأطلس الصحراوي، والهوقار، والتاسيلي، وهو ما دعا غوستاف مرسيي[1] (G. Mercier) إلى اقتراح وجود في نوميديا إله محلي أعلى، مستندا على النص التالي : «Deo Num (idorum) Mag (No)»

وهناك أيضا ما يشبه هذا الاقتراح عند هنري باسي[2] (H. Basset) الذي يرى بأن أمون كان الإله الأكبر الذي لم يكن مجرد رمز ومظهر سحري. وعبادة المصريين لنفس هذا الإله، أثار العديد من التساؤلات حول أصول عبادة أمون، هل هي أصلية في بلاد المغرب أم وافدة إليه؟

ليس بمقدورنا الجزم ما إذا كانت عبادة أمون قد وفدت من مصر كما يذهب إلى ذلك بعض المؤرخين[3]، أم ان الجفاف الذي بدأ ينتاب الصحراء تدريجيا كان وراء انتقالها من المغرب إلى حوض نهر النيل، مع هذه الشعوب ذات اللون الأحمر التي دعاها الإغريق «الأثيوبيون»[4] وهو ما يحاول ليو دي بيلا (Léon de Pella) تأكيده، أي أن أمون انتقل من المغرب الى مصر، وهذا اعتماداً على ما نقله لنا جولود[5] :

حول مشكلة الاتصال بمصر[25]، لكن بن نابو[26] (Benabou) يرى أن الكبش ظهر كإله إفريقي مغربي (محض) مهما كانت التأثيرات المصرية القابلة للمناقشة.

وهناك اتجاه معاكس لما سبق، يرى وصول أمون الى المغرب عبر الصحراء الشرقية ومن هناك إلى الجنوب الوهراني، ومن هؤلاء دوفيرير[27] (Duveyrier) الذي يرى في الرسوم الصخرية بالسوس دليلاً على حضارة مغربية مسها جناح العبقرية لمصر القديمة.

اذا اخذنا بهذا الرأي الثاني، يحق لنا أن نتساءل عن الدوافع التي دفعت الإنسان المصري إلى الهجرة من حوض نهر النيل – حيث الخصوبة الدائمة – إلى المغرب – عبر الصحراء – حيث الجفاف المهلك؟ وما هي الظروف التي تمّ فيها هذا التنقل؟ هل تم ذلك في ظروف سلمية أم حربية؟ ومتى تمّ ذلك؟ هذا ما لم يقدم له أصحاب الاتجاه المذكور تعليلا مقبولا، علما أن الإنسان المصري، لم يهتم بالتوسع الخارجي، قبل أن يتعرض للغزو على يد الهكسوس[28]، هذا الغزو الذي كان في رأينا بمثابة جرس الانذار، الذي نبه المصري الى التوسع في الخارج، وكانت توسعاته مركزة على الشمال (بلاد الشام) والجنوب (بلاد النوبة)، أما الناحية الغربية، فكانت مصر تكتفي ببعض الحملات التي كانت تمس فقط المناطق الشرقية من ليبيا الحالية. وعليه هل يمكننا الإقرار بالاصول الصحراوية (المغربية) لعبادة أمون في المغرب القديم، أمر لا نستطيع الجزم به، لكننا نميل اليه للدواعي التالية:

1 – التغيرات المناخية التي عرفتها الصحراء الحالية، المتمثلة في التحول من الرطوبة الى الجفاف[29] كانت دافعا قويا وكافيا لجعل الإنسان يغادر المنطقة متجها نحو المصادر الدائمة للماء.

2 – قدم عبادة «أمون» في المغرب عنها في مصر، وذلك اعتمادا على المعطيات التالية:

أ – تماثيل الكباش أو التي تنتهي برأس كبش، التي وجدت في تمنطيط (اقليم توات) وتازروك (بالهوقار)، تصنف ضمن الصناعات الليثية التي تؤرخ ما بين 9500 – 7500 ق.م.

ب – الكبش المعبود في منطقة الطوارق. من الناحية المورفولوجية، انتقالي بين العنزة والكبش وهذا ما دفع جولود[30] إلى وضعه زمنيا (كرونولوجيا) ما بين 9500 – 7500 ق.م.

جـ – ارجع جولود[31] معظم الرسوم الصخرية للكباش في الجنوب الوهراني إلى حوالي 9500 – 7500 ق.م. وهو ما يعاصر ما يسمى بحضارة الفيوم في مصر، أماريقاس[32] (Reygasse) فبعد تحفظات 1931 والتي استخلص خلالها، بأن الرسوم الصخرية تعود إلى عصر النيوليتيك من غير شك، أقرّ سنة 1932، واعتمادا على الدراسات التي قام بها أوبيرماير (Obermaïr) أن النيوليتيك الصحراوي، يمكن أن يحدد زمنيا ما بين 6000 – 5000 ق.م.، ويكون بالتالي معاصرا لحضارات البداري (ما قبل الأسرات) في مصر، ويرى أنه من المنطق أيضا أن تنسب الرسوم الصخرية في الجنوب الوهراني، إلى العصر الحجري القديم الأعلى، إستنادا إلى خصائصها الفنية[33]، وهو ما يميل اليه أيضا فلامو[34]، الذي يقول أنه رغم التشابه الملموس بين الرسوم الصخرية للجنوب الوهراني ومثيلاتها في مصر فجر التاريخ[35]، إلى أن هذه الرسوم (رسوم الجنوب الوهراني) تترك إنطباعا وإحساسا كاملي الغرابة عن الفن المصري، فهي عموما في شكلها أقرب الى الطبيعة، وأقرب من أصول الفن.

د – عبادة أمون ظهرت وترعرت في إقليم طيبة في عصر الدولة الوسطى. والمعروف تاريخيا أن الاله «رع» كان الاله الأعلى لمصر في عهد الدولة القديمة. ونتيجة انتقال مقر الحكم من «منف» إلى «طيبة» التي كان فيها «أمون» الإله الإقليمي[37]. حدث امتزاج بين «أمون» إله طيبة. الذي دخل إليها من المنطقة الغربيه و«رع» إله الدولة القديمة، فظهر «أمون – رع» وهذا المزج ليس الأول من نوعه، إذ سبق للفينيقيين الذين استقروا في قرطاجة أن مزجوا بين «بعل» الإله الفينيقي و«أمون» الاله الأعلى في المغرب، فظهر «بعل – حمون» أو أحسن «بعل – أمون»[38]، وكذلك فعل الإغريق الذين استقروا في قورينة، والذين مزجوا بين

«زيوس» إله الاغريق و«أمون» إله المغاربة فظهر «زيوس ـ أمون»[39]، وهو أيضا ما فعله الرومان الذين عبدوا «جوبتر ـ أمون» فيا بعد.

هـ ـ رغم بعض التباين، الذي نلاحظه بين مختلف الآراء التي قدمناها، غير انها تتفق على قدم هذه الرسوم، لدرجة أنه لو أخذنا برأي فوفري[40] (Vaufrey) الأكثر حذرا، والذي يعيد هذه الرسوم الى حوالي 4500 ق.م.، لوجدناها أقدم في المغرب منها في مصر، وبالتالي تكفينا للقول أن عبادة «أمون» أقدم في المغرب منها في مصر، والتأكيد على أن كباش الرسوم الصخرية بالجنوب الوهراني، غير مدينة لأمون طيبة الذي كان في طور الميلاد[41]، وهو ما دعا فلامو[42] إلى اعتبار «أمون الليبي» سلفا «لأمون طيبة» معتمدا على أن «أمون طيبة» لم يظهر إلى الوجود إلا ابتداء من عصر الدولة الوسطى (2100 ـ 1700 ق.م.) ومما يدعم هذه الفكرة ان «رمز القرص» رمز إله الشمس «رع» لم يصبح رمز الإله «أمون» إلا في الفترة الممتدة من أواخر الألف الثالثة، وأوائل الألف الثانية. فنتساءل كيف تغلغل وانتشر بهذه السرعة في كامل بلاد المغرب في فترة النيوليتيك على أقل تقدير[43].

و ـ المعطيات السابقة تدعمها النصوص الكلاسيكية، التي تربط بين عبادة «أمون» عند المغاربة و«الكبش» فا كروبيوس[44] يذكر أن الليبيين يجسدون بقرني الكبش «الإله أمون» أما سرفيوس[45] فكان أكثر تحديدا. «الليبيون يدعون الكبش أمون» بينا خص القديس التاسيوس[46] الليبيون بعبادة الإله الكبش الذي يسمونه «أمون».

بعد استعراض الحقائق السالفة الذكر، لا يسعنا إلى أن نقول أن بلاد المغرب ومصر كانتا منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة مسرحاً لعبادة الكباش المقدسة، واستمرت ممارسة هذه العبادة في كلا الوسطين حتى بعد ظهور المسيحية. والتشابه الموجود بين العبادة المغربية لأمون والعبادة المصرية لنفس الإله، يدل على عمق عقائدي مشترك ناجم عن اتصال مبكر بين هذه الشعوب المجاورة، والمؤكد أن خصوبة وادي النيل كانت وراء جذب المغاربة نحو مصر من جهة، كما كان للتصحر

الذي بدأ ينتاب المناطق الجنوبية للمغرب الدور الحاسم في دفع السكان للهجرة، بحثا عن المصادر الدائمة للماء، فكانت الهجرة في اتجاهين:

ـ إتجاه نحو الشمال والشمال الغربي ومن بقاياه الرسوم الصخرية بإقليم السوس، والجنوب الوهراني.

ـ إتجاه شمال شرق ماراً بفزان حيث انقسم إلى شطرين: شطر واصل سيره شمالا إلى اقليمي برقة وسيوة، والشطر الثاني نحو طيبة بمصر، فيكون بذلك المغاربة هم المكونون للعنصر السكاني الجديد الذي تحدث عنه علماء الانثربولوجيا في طيبة[42]، ويكونون بالتالي هم الذين نقلوا عبادة «الكباش» إلى هذه المناطق التي أرتادوها.

الهوامش:

(1) G. Mercier, *les divinités Libyques*, Rec. de Constantine, t. 34, 1900, p. 180.
(2) H. Basset, *les Influences puniques chez les barberes*, R. Af., t. 62, 1921, pp 367-368.
(3) Cf. Leglay (M.) *Satur ne africain* (Histoire) p. 429.

(4) أدّت بحوث ونكلر المعتمدة على   إلى امكانية ترتيب الشعوب التي تظهر على الرسوم الصخرية المصرية، وتمييز مختلف الطبقات الشعبية والحضارية التي تعاقبت على وادي النيل، فبعد الصيادين الأوائل الذين قدموا من الغرب «الصحراء» والذين قطنوا مصر الآهلة بالأبقار والزرافات والفيلة. يذكر أيضا سكان الواحات الغربية، حول هذا الموضوع أنظر لقلي، المرجع السابق، ص 427.

(5) Léon de la Pella, in HYGIN, *Fragm.*historieca, gracca.II.p.332 N° 6, d'après Joleaud (L.) *Gravvres* Rupestres *et rites de l'eau en afrique du nord*, in Journal de la Société des Africanistes, t. 3, 1933 p. 256(6) Joleaud (L.) Loc. cit. et Moret (A.) *le Nil et la civilisation Egyptienne* p. 86.

(7) Moret (A.) Loc. cit.

(8) هذا يدعونا إلى الاعتقاد، أن نيت هذه، لا تكون إلا صورة أخرى لـ: «تانيت» المعبودة في المدن المغربية القديمة، خاصة قيرطا «قسنطينة» وقرطاجة، حيث تذكر في جلّ النقوش رفقة «بعل ـ أمون»، وان كل ما في الأمر أن المصريين قد حذفوا منها الصدر (تا) الدال على التأنيث في البربرية.

(9) Lenormant (F.) *Histoire Ancienne de l'orient jusqu aux guerres mediques ed. A. Levy, Paris 1887 p. 100*

(10) Maspero (G.) *Histoire Ancienne des peuples de l'orient,* éd. LAHURE, Paris 1885, p. 91.

(11) Berthelon (D.) *Essai sur la réligions des Libyens.* Revue Tunisienne, 1908, p. 481.

(12) اعتمد بيرتولون في إصدار هذا الحكم، على الحفريات التي قام بها فلاندرس بتري (Flinders Petrie) الذي ذهب الى وفود جنس جديد الى نقادة، وهي الحفريات التي دعمت آراء ماريت Mariette وماسبيرو ، أنظر بيرتولون، المرجع السابق ص 482.

(13)هذا ما تدعمه بحوث دي شاسلو ـ لوبا (F. de Chasseloup-Laubat) من جهة وبروي (l'abbé H. Breuil) ولوت (H. Lhote) من جهة أخرى، وهي البحوث التي أكدت أنه بعد هجرات الصيادين والرعاة من الصحراء إلى مصر ، جاءت هجرة الليبيين التي دفعت الرعاة الى الجنوب، أنظر:

F. de Chasseloup-Laubat, *Art rupestre au Hoggar,* Paris 1938.,
et Abbé H. Breuil, *Les roches peinte du Tassili-n-Ajjer* (Description analytique des peintures) dans Actes du 2e congrès panafricain de prehistoire, Alger 1952, pp. 73-124.
et l'Hote, *les roches peintes du Tassili-n-Ajjer* (Comparaison avec d'autre sites peints d'Afrique Septentrionale) Ibid. pp. 125-146.

(14) الرسوم الصخرية بالتاسيلي والهوقار وغيرها من المناطق الصحراوية ، وما تمثله من حيوانات كوحيد القرن والزرافة وحيوان الرنة والأسد وغيرها، دليل على أن مناخ المنطقة كان شبيها بالمناخات الاستوائية الحالية.

(15) الدراسة المقارنة لرسوم هذه المناطق «السوس» الجنوب الوهراني، فزان» تؤكد على وحدة الطريقة والروح التي توجه الفنان ووحدة العيوب الملاحظة : ففي فزان مثلا يلاحظ المرء أن الأرجل كانت مهملة من طرف الرسام، وهو ما نجده أيضا في الجنوب الوهراني والسوس، وتتوه الجسم الحيواني. لم يبين لا في هذه ولا في تلك. أنظر:

Duveyrier (H.) *sculptures antiques de la province Morocaine du Sous* dans Bull. soc. geog., t. 12, 1876 pp. 141-142.

(16) Cf. Flamand (GBM) *les pierres écrites, gravures et inscriptions rupestres du nord-Africain,* Paris 1921 p. 358-359.

(17) Valdermar, Schmidt, in Cong. international d'archeologie et d'anthropologie prehistorique, 1900 p. 267 (d'après Flamand, op.cit. p.371

(18) Flamand., Loc.cit.

(19) Gsell (S.) *H. A. A N.,* t. 1, pp. 252-253.

(20) Ibid., t. 6, p. 127.

(21) Ibid., p. 128.

(22) Flamand (G.B.M), op.cit. p. 370.

(23) Germain (G.), *le culte de belier en afrique du nord.* in HESPERIS t. 35, 1948, pp. 93-124.

(24) Leglay (M.) *Saturne Africain (Histoire)* ed. E. de Buccard, Paris 1966 pp. 422-423.

(25) Id. Ibid.

(26) Benabou (M.) *la resistance Africaine à la Romanisation,* éd. MASPERO, Paris 1976 pp. 276-277.

(27) Duveyrier (H.), op.cit. p. 144., et Leglay, op.cit. pp. 430-431.

(28) الهكسوس: «حكا ـ خاسوت» أي الملوك الرعاة، أو حكام البلاد الأجنبية ، هي شعوب غزت مصر حوالي (1660 ـ 1580 ق.م).

(29) ما تسميه اليوم بالصحراء ، كانت منطقة خصبة كثيرة النباتات ومغطاة بالغابات بدءا من نوع البلوط ـ الفلين إلى أشجار الأرز، وكثيرة الحيوانات في هذا الموضوع أنظر:

HUGOT (H.G) *le Sahara avant le desert* (coll. archeologie, horizons neufs) ed. des Hesperis 1974 p. 28.
et Moret (A.) DAVY (G.) des *clans aux empires (l'Organisation sociale chez les primitifs et dans l'orient ancien)* , Renaissance du livres Paris 1923 p. 136.

(30) Joleaud, op.cit. p. 266.

(31) Ibid. pp. 232-233.

(32) Reygasse (M.) *Contribution à l'études des aravures Rupestres du Sahara* central, dans cinquantenaire de la Fac. des lettres Alger 1932 pp. 532-533.

(33) Reygasse (M.) *les ages de la plarres dans l'Afrique du nord* (Algerie) dans Histoire et Historiens de l'Algerie, coll. du centenaire de l'Algérie, 1830-1930 pp. 57-58.

(34) Flamand (G.B.M) op.cit. p. 371.

(35) يعتبر جوردون ـ شيلد وبروي أن الرسوم الصخرية للهوقار والتاسيلي ، تعد أقدم من أقدم أي أعمال فنية في مصر، وتكون بالتالي قد اتخذت كنماذج لاقدم الرسوم في مصر، أنظر Legla , op. cit. p. 428 N° 1.

(36) يذهب البعض الى أن أقدم الرسوم الصخرية في مصر، هي رسوم مصر العليا التي تعود الى حوالي 4000 ـ 3500 ق.م. مما يوحي فعلا بحداثتها.

(37) Cf. Leglay, *Saturne Africain (Histoire)*, p. 427.

(40) Vaufrey (M.) *l'Art rupestre Nord Africain* (d'après Germain, op.cit. p. 107).

(41) Germain, loc. cit.

(42) Flamand, op. cit. p. 370.

(43) Supra, p. 4 N° 17.

(44) Macrobe, les Saturrelles

(45) Sarfius, commentaire sur l'Enéide, IV, I, 21, 196-198 (d'apres Joleaud, op. cit., p. 255,) et Germain, op.cit.p. 110 N° 5.

(46) Saint-Athanase, contragentes, 24.

(47) أنظر ما سبق.

الخلافة أساس الفكر السياسي والحزبية في المجتمع الاسلامي في عصوره الأولى

موسى لقبال

عاش المسلمون حياتهم الزاهرة، الباهرة، في مدينتهم الفاضلة، أثناء حياة الرسول ﷺ. وبفضل قيادته الرشيدة، والمثالية، والعملية، وإشرافه على شؤون الدين، والدنيا، للمجتمع الإسلامي الجديد، عمّت السكينة والوقار، وساد الوئام، وامتلأت العقول، والنفوس بالرّوْح والراحة، وبالطاعة والاستقامة.

فلما اختار الله الرسول لجواره في الملأ الأعلى، كان ذلك هو الحدث الأكبر في حياة المجتمع الجديد، الذي نتج عنه الفراغ السياسي، والروحي الذي أدّى الى شيوع القلق، والاضطراب، والفرقة، خاصة وأنه ﷺ لم يرد أن يحدّد طريقة معينة. يسلكها المجتمع الإسلامي في بناء أسس الحكم الجديد، بعد وفاته، اللهم الّا ما بثه في أحاديثه النبوية ، تربية لأصحابه، على سلوك النهج القويم، والتمسك بدستور الإسلام: القرآن الكريم.

وكان الرسول ﷺ بذلك دافعا لأصحابه، على مزيد من الاعتماد على النفس، والاجتهاد، لاختيار أنسب الطرق، والأشكال في موضوع الحكم، وتصريف شؤون الدين والدنيا.

اذ لو عيّن ﷺ نمطا معينا، لأصبح ذلك سنّة واجبة الاتباع، مهما تغيرت الظروف والأحوال. وفي ذلك شيء من التحجر والجمود، يأباها رسول الإسلام.
ومعنى هذا ان الرسول ﷺ لم يمنعه أي مانع، مثل المرض، أو ضيق الوقت، من تحديد شكل الحكم بعده لمسيرة المجتمع الاسلامي.

فالقرآن الكريم، وان لم يتضمن صراحة شكلا معينا، من أشكال الحكم المألوفة، سواء في ماضي العرب في جاهليتهم، أو في ماضي الشعوب المجاورة لهم، فانه حفل في أكثر من مكان بالآيات القرآنية التي تحث على الأخذ، بالشورى، وعلى تطبيق مبادئ العدل والمساواة والأخوة، ونبذ الظلم والجور في الأحكام: وهي المبادئ الأساسية، في أي شكل، من أشكال الحكم السليم قديما وحديثا.

وقد تحقق فعلا ما قصده الرسول ﷺ عندما ترك أمر الحكم بعده للاجتهاد، اذ بادر الذين تربوا في مدرسة الإسلام الأولى، من الصحابة، مهاجرين وأنصار، لمعالجة هذا الأمر، في أكبر تجمع إسلامي دستوري، وتأسيسي، في سقيفة بني ساعدة، بالمدينة المنورة؛ ولئن ساد الاجتماع نقاش صريح وحرّ وحاد، فإنه كان هادفا الى خير الإسلام، وخير المجتمع الاسلامي الجديد.

ولذلك انتهى هذا التجمع، أو هذا المؤتمر التاريخي، الى حل جذري لمشكلة الفراغ السياسي الذي أصبح فيه المجتمع الاسلامي بعد وفاة الرسول ﷺ، وذلك بالموافقة على شكل من أشكال الحكم هو الخلافة، أو الأمامة وهي الرئاسة العليا عند المسلمين. تم ذلك بطريق البيعة وهي الانتخاب.

وهكذا اهتدى المسلمون إلى نظام عربي وإسلامي عالمي، يهتم بشؤون الدين والدنيا عندهم؛ فكان ذلك هو النجاح المبدئي العظيم. ومن يومئذ بقي هذا النظام أساسا رئيسيا، في حياة المسلمين، لا يتصورون حياة مدنية أو دينية سليمة، وكاملة بغيره، وحتى في عهود ضعف هذا النظام وتحوله إلى نظام وراثي، بقي محترما لدى عامة المسلمين، ولذلك كافحوا لابقائه، أو لتقويمه، كما كافحوا من أجل احيائه في القاهرة، بعد سقوطه في بغداد 656 هـ / 1259 م. على أيدي المغول.

وعندما سقط نظام المماليك الجراكسة في مصر والشام 1517 م، على يد العثمانيين، استمر نظام الخلافة في اسطنبول حتى 1924 م. ليرضي عواطف المسلمين، وليتحصنوا به، ضد عوامل الهدم والدمار التي تسبب فيها المغول والصليبيون: القدماء والمحدثون.

ومن الطبيعي بالنسبة لنظام عالمي كالخلافة، له قوة، وبريق وهيبة أن يتطلع لنيل شرفه، الكثير من الأفراد، والأسر، والجماعات الإسلامية، منذ قيامه والى وقت ليس ببعيد.

ومن المسلم به في مثل هذه الحالات أن يقع الخلاف، والنضال بالكلام، أو بالسنان أيضا. وهذا ما يدعو الى بحث موضوع:

ـ الأحقية بالخلافة.

الآن وقد اتضح كيف ان اخلاص المهاجرين والأنصار، للاسلام قادهم ببساطة الى ارساء نظام الخلافة العتيد، الذي جمع شمل المسلمين وحفظ استمرارية المجتمع، والدولة، في إطار سليم، حتى عندما تحول هذا النظام الإسلامي، إلى ما يشبه الملك الوراثي منذ بداية العصر الأموي 40 هـ / 660 م.

أما موضوع الأحقية بالخلافة، أي ادعاء الأسبقية، أو أولوية فريق من المسلمين، على فريق آخر، في منصب الخلافة، فهو أخطر ما واجهه المسلمون، وتشعبت فيه آراؤهم، واشتد حوله الخلاف بينهم، فأصبحوا فرقا، وأشتاتا، وأحزابا. ومن هنا ينبغي أن يعرف شبابنا مسؤولية نظام الخلافة، في نشأة ظاهرة الحزبية السياسية والمذهبية في الإسلام.

نواة الحزبية في الإسلام ـ الفرق:

فنجاح مؤتمر سقيفة بني ساعدة وقيام خلافة الراشدين، باتفاق جمهور المهاجرين والأنصار، على مبايعة أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، جعل فريقا من المسلمين، وهم الذين عرفوا فيما بعد بأهل السنة والجماعة، يرون أن الخلافة ميزة،

تختص بها قبيلة قريش، بسائر فروعها، ومنها السابقون الأولون إلى الإسلام من المهاجرين.

وقد استند هذا الفريق، على ما جرى من نقاش، أثناء مؤتمر السقيفة كما احتج لتأييد رأيه، بالحديث الشريف «الخلافة في قريش».

وعلى هذا فخلافة الأمويين والعباسيين خلافة شرعية واجبة الطاعة، واعتبر هذا الرأي عند بقية المسلمين، نوعا من الاحتكار، أو نوعا من الميراث، تدعيه قريش، بسبب انتماء الرسول ﷺ إليها.

وفي الطرف الآخر، وبعد أن جرى حادث التحكيم بين علي الخليفة الراشد الشرعي، ومعاوية والي الشام، وأسفر عن هزيمة سياسية لعلي. ونجاح باهر لمعاوية قاده الى الخلافة، انقسم أنصار علي بن أبي طالب، إلى فريقين:

أ ـ فريق أنكر التحكيم واحتج على الخليفة الشرعي (علي)، وفارق معسكره، وقاتله دون هوادة، وعمل على التخلص منه بالقتال نهائيا، وعندما نجح في ذلك. انتهى ـ بقتل علي ـ عصر الخلفاء الراشدين، وبدأ عصر الأمويين الذي طوّر الخلافة إلى نظام وراثي كما أسلفنا.

فكان كل ما جرى دافعا، لهذا الفريق، على التطرف، في نظرته حول مواصفات خليفة المسلمين.

بحيث رأى أن الخلافة، حق مشاع، ومشترك بين جميع المسلمين العدول. دون اعتبار، لجنسهم، أو لون بشرتهم. ويدخل في عموم ذلك. العرب وغيرهم. وقريش مثلها. مثل بقية القبائل العربية الأخرى. وآل البيت. وهم آل الرسول ﷺ مثل غيرهم أيضا، في هذا الموضوع. فالمساواة واجبة بين الجميع.

وهذا الرأي يعتبر بذرة الجمهورية أو الجماهيرية في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، وقد تبنى هذا الرأي. وتمسك به تمسكاً شديدا. المحكمة. أو الشراة. وهم الذين سماهم خصومهم بلقب: الخوارج. لخروجهم ضد علي. أما هم فيسمون أنفسهم الشراة، أي الذين باعوا أنفسهم في سبيل الله.

وقد تعزز جانب الشراة وقوي عددهم، وكثرت جماهيرهم، بانضمام فريق من المسلمين، غير العرب اليهم، وهم عنصر الموالي، اعجابا بفكرة المساواة التي نادوا بها، والتي تتيح لبعض رجالهم الظفر بلقب الخلافة الرفيع الشأن.

ب ـ أما الفريق الثاني من انصار علي، فقد ثبتوا على الولاء له، وعلى نصرته، أثناء حياته، وبعد قتله ـ رضي الله عنه ـ التفوا حول أبنائه: الحسن والحسين، ومحمد بن الحنفية، وحول أحفاده، من بعدهم ـ رضي الله عنهم.

ـ وخلاصة رأيهم، أن الخلافة بعد الرسول ﷺ هي حق لعلي بن أبي طالب، (وأبنائه من بعده) دون سواهم، وهذا بمقتضى تعيين الرسول ﷺ لعلي والنص على ولايته للمسلمين، في مكان يسمى: غدير خم (بين مكة والمدينة) في السنة العاشرة من الهجرة، أثناء عودة الرسول ﷺ من الحج الأكبر، أو حجة الوداع (الأخيرة).

ففي هذا المكان، وأمام جمهور المسلمين، قال الرسول يخاطبهم: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: «بلى يا رسول الله!»، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه! اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله». ومن يومئذ صار علي ولي المسلمين، وولي الله، وهنأه كبار الصحابة بهذا الشرف العظيم.

فبمقتضى هذا الحديث الذي يتمسك بصحته هذا الفريق، يكون الرسول ﷺ قد عيّن عليا بعده، وأوصى له بالخلافة، يرثها عنه، كما ورث عنه العلم والحكمة، ومن علي تنتقل الى الحسن والحسين، ثم إلى محمد بن الحنفية بعدهما، أي تبقى في بيت علي دون سواه.

وهذا الاتجاه يشير الى بذرة الملكية الوراثية التي تستمد وجودها، أو أحقيتها من فكرة دينية مقدسة.

وهذا الفريق من أنصار علي، هم الذين عرفوا فيما بعد باسم الشيعة (العلويين) ويضمون في صفوفهم مجموعات عربية، وأخرى من الموالي، فمن هؤلاء الشيعة؟ وما هي طوائفهم؟ وأية أحداث مهدت لبروزهم؟

فرقة الشيعة ـ طوائفها:

في البداية نلاحظ أن حب آل البيت والعطف عليهم، هو المسؤول بدرجة كبيرة عن ظهور الآراء الشيعية المختلفة، وأيضا عن نشأة هذه الفرقة الإسلامية الكبيرة.

ولقد زادت من قوة شعور الحب، والالتفاف، احداث جسام في مقدمتها:

أ ـ انصراف الناس يوم مؤتمر السقيفة عن علي، وبيعتهم لابي بكر بالخلافة.

ب ـ عدم طواعية بني أمية وأنصارهم، لعلي أثناء خلافته، التي سادها اضطراب وختمت بمصرعه، على يد عبد الرحمن بن ملجم المرادي (من الشراة ـ الخوارج).

جـ ـ ولم يستقم الامر بعده لابنه الحسن، بسبب تخاذل الناس، عن نصرته، ولم يلبث أن توفي في ظروف غامضة.

د ـ أما المأساة الكبرى فتمثلت في قتل الحسين أخيه بسهل كربلاء سنة 61 هـ / 680 م على يد عبد الله بن زياد. فأصبح يعرف بالشهيد، أو سيد الشهداء. أن مأساة كربلاء بالخصوص، أدمت قلوب الشيعة، وقلوب المسلمين جميعا. وتركت حزنا عميقا، بقي يتجدد عند الشيعة، كلما مرت الذكرى يوم عاشوراء (10 محرم) من كل سنة هجرية.

وهذه الأحداث وغيرها، هي التي كونت فرقة الشيعة، وأعطتها قوة وصلابة وقدرة على النضال السياسي والفكري ضد الأمويين والعباسيين أيضا.

وكان أول ردود الفعل بعد حادثة كربلاء، ظهور أقدم فرقة شيعية، تدعو الى الالتفاف حول: محمد بن الحنفية ـ الابن الثالث لعلي بن أبي طالب من غير فاطمة ـ بدعوى أنه ورث العلم السري الذي أوصى به أبوه ـ وعرفت الفرقة، باسم الكيسانية ـ وباسم هذه الفرقة ناضل كثير من المغامرين، ومن المحبين لآل البيت أيضا ضد بني أمية، وقادتهم، فأدركوا شأوا بعيدا، ومن أشهرهم: المختار بن أبي عبيد الثقفي.

وفي فترة تالية ظهرت الى الوجود:

فرقة الامامية، وفرقة الزيدية، نتيجة الخلاف بين ابني علي زين العابدين بن الحسين؛ وهما: محمد الباقر، وأخوه زيد، حول الموقف من خلافة أبي بكر وعمر؛ فالأمامية رفضوها، فسموا رافضة؛ والزيدية اعترفوا بها.

وبينما حمل الزيدية (مذهبهم الآن في اليمن) راية الجهاد، ضد بني أمية، اتجه الامامية نحو التعليم، والدعوة، والبحث العلمي، فنتج عن نشاطهم فقه الشيعة، وأصول عقائدها، وفلسفتها السياسية؛ اتضح ذلك عندما آل أمر الأمامية الى سادس الأئمة بعد علي، وهو جعفر الصادق بن محمد الباقر؛ عاش هذا الامام، أحداثا جساما: فرأى فشل بني عمه الحَسَنيين، بقيادة محمد النفس الزكية، في النيل من سلطة بين العباس، في عهد أبي جعفر المنصور؛ وكيف نكل بهم، ونفوا من الحجاز إلى بغداد.

ولئن أظهر الصادق شفقته. وعطفه على المنكوبين، من آله، فقد بقي بعيدا عن الشبهة، وعن أي نشاط سياسي، قد يوقع به، وبآل بيته الحسنيين وقد سلك سبيل الحذر، والحيطة، والعمل، في سرية تامة. وهو ما يعرف بالتقية. وينسب اليه قوله: «التقية ديني ودين آبائي، من لا تقية له لا دين له». واليه ينسب الفقه الجعفري أو المذهب الجعفري في بلاد الشام.

كما تنسب اليه تنظيم الدعوة لآل البيت وارسال الدعاة، الى مختلف الجهات والأقطار في المشرق وفي المغرب الاسلاميين.

وكان هذا الامام قدوة لجميع الشيعة. وعنوانا على مجدهم. ورمزا لوحدتهم المتينة. وحافظا لتراثهم. فلما توفي سنة 148 هـ / 765 م تصدع بنيان الشيعة الأمامية، وظهرت الى الوجود السياسي. والعقائدي؛ فرقتان:

أ ـ فرقة الأمامية الاثني عشرية «الموسوية» (موسى)

ب ـ وفرقة الاسماعيلية (اسماعيل).

والسبب في حدوث هذا الشقاق في بيت جعفر الصادق. أي بين ولديه: الأكبر اسماعيل. والأصغر موسى الكاظم (تنسب اليه الكاظمية: حي في بغداد): هو الأحقية بالأمامة بعده.

فادّعى فريق من الشيعة أن جعفرا الصادق نص على إمامة ابنه الأكبر اسماعيل، فهو الأحق بمقتضى تقاليد الشيعة، ، وهؤلاء هم الاسماعيلية. وتنتقل منه الى أبنائه وأحفاده، بمقتضى النص كذلك.

اما الفريق الآخر فرأى أن جعفرا غير النص في أخريات حياته، وألغى اسماعيل، وعيّن موسى الكاظم، للإمامة بعده، والسبب هو ما بلغه عن اسماعيل، من طيش، وانحراف خلقي. وهؤلاء هم الموسوية، ولأنهم قالوا: ان الامامة تنتقل من موسى الى أبنائه، وأحفاده، حتى الثاني عشر منهم، وهو محمد بن الحسن العسكري الذي اختفى في سرداب في مدينة سامراء ـ العراقية سنة 263 هـ / 876 م، سموا بالامامية الاثني عشرية. وكان من هؤلاء علماء، وفضلاء، خدموا قضية آل البيت خدمة معتبرة، حتى بلغ الأمر بالخليفة المأمون العباسي، إلى أن عزم على رد الخلافة الى أحدهم وهو (علي الرضا)، فبايعه، وحمل الناس على بيعته، لكن الأمر لم يتم، بسبب ثورة العباسيين ضد المأمون الذي تراجع أخيرا.

وفي أحضان هؤلاء الأئمة تربى كثيرا من النبهاء والعلماء والدعاة أمثال الصنعاني، ومنصور اليمن وأبي سفيان والحلواني. ان هؤلاء وغيرهم كانوا اثني عشرية، ثم تحولوا الى الفريق النشيط وهم الاسماعيلية، وقد نذروا أنفسهم لخدمة قضية آل البيت العلويين بغية انصافهم من بني عمومتهم العباسيين المغتصبين لتراث الرسول ﷺ وللقب إمرة المؤمنين.

والصفوة من هذا العرض الموجز:

حقيقة مركزية هي: مسؤولية نظام الخلافة عن ميلاد **النظرية السياسية الاسلامية**.

ـ وفي **المؤتمر التأسيسي في السقيفة** ظهرت وتنامت **بذرة الأغلبية التي** تبلورت في جماعة **أهل السنة**.

ـ كما ظهرت بجانبها بذرة **الأقلية الرافضة. من أنصار علي التاريخيين وهم الشيعة** الذين تأثر تماسكهم بفعل تطور الأحداث. خاصة **حادثة التحكيم** التي نتج

عنها ميلاد فريق **سياسي مذهبي جديد** يتحو منحى **جمهوريا أو جماهيريا** في تاريخ الفكر السياسي في الاسلام وهم **المحكمة أو الشراة**.

بعض المصادر والمراجع

ـ ابن الأثير : الكامل في التاريخ ـ جـ 3 وما بعده.
ـ ابن أيبك : الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية.
ـ جمال سرور : الدولة الفاطمية.
ـ حسن ابراهيم : تاريخ الإسلام السياسي جـ 1 ـ 2.
ـ حسن ابراهيم ـ: تاريخ الدولة الفاطمية.
ـ ابن خلدون : المقدمة، العبر ج 4 ط بيروت.
ـ ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ 1.
ـ الشهرستاني : الملل والنحل
ـ ابن أبي الضياف : إتحاف أهل الزمان. ج 1 ط تونس.
ـ الطبري : تاريخ الأمم والملوك جـ 7، 8.
ـ ابن طولون : الشذرات الذهبية في تراجم الأئمة الاثني عشرية.
ـ ابن طباطبا : الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ط بيروت.
ـ ابن عذاري : البيان المغرب ج 1 ط المناهل بيروت.
ـ كامل حسين : طائفة الاسماعيلية.
» » : في أدب مصر الفاطمية.
ـ الكرماني : المصابيح في اثبات الأمامة ط بيروت.

ـ ماجد عبد المنعم : ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر. ط القاهرة دار المعارف.

ـ ماجد عبد المنعم : تاريخ الدولة العربية.

ـ المقريزي : اتعاظ الحنفا. ط الشبال 1967 م القاهرة.

ـ ابن منظور: لسان العرب ج 10.

ـ النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام. ط الاسكندرية.

ـ النعمان : المجالس والمسايرات ط تونس.

ـ النعمان : افتتاح الدعوة، ط بيروت.

ـ يحيى هويدي : تاريخ فلسفة الشمال الإفريقي ج 1.

ـ دائرة المعارف الإسلامية : مقالات شيعة، داعي، جعفر الصادق، علي ـ أبو تراب ـ اسماعيلية ـ اثناعشرية.

هذا الشيخ المجهول
(الشيخ أبو زكرياء يحي العيدلي)
881 هـ / 1476 م

علي أمقران السحنوني

على شاطئ وادي بوسلام في منطقة بني عيدل بين جبلي: بني عيدل وبني عباس بدائرة أقبو ـ ولاية بجاية، حمام معدني مقصود يسمى حمام سيدي يحيى العيدلي، وعلى بعد عدة مئات من الأمتار وفي السفوح الوسطى لجبل بني عيدل توجد مغارة تشتهر بأنها كانت خلوة لسيدي يحيى، وهي مغارة صغيرة، ذات مدخل صغير، وممر ضيق متعرج يفضي الى مكان واسع قليلا في الداخل يمكن أن يستوعب خمسة أشخاص.

ويقال: ان هذا المَمَرّ له خاصية عجيبة، وهي أن الذي يدخل الى المغارة وكان صالحا، وذَا نِيَّة حسنة سليمة دخلها وخرج منها دون أي حادث، وإلا أطبق عليه جانبا الممر وضغطا عليه، والحقيقة أن الممر متعرج فالذي يعرف كيف ينساب فيه دخل وخرج بدون أي حادث، فإن لم يعرف تعرض لبعض المضايقات.

وفي السفح الاخر من ذلك الجبل، وفي منبسط من الأرض توجد قرية «تامقره» أين يوجد معهد سيدي يحيى العيدلي (زاوية)، أو معهد «تامقره»، في منطقة بني عيدل وقد عرف هذا المعهد أو هذه الزاوية منذ القرن التاسع الهجري، أي في الوقت الذي اشتهر فيه مؤسسه سيدي يحيى العيدلي ـ إن لم يكن قبل ـ وقدم

خدمات كثيرة للثقافة العربية الإسلامية، وكان قطبا جاذبا لكثير من مشهوري علماء الإسلام تبعا لشخصية مؤسسه.

فممّن زار هذا المعهد الشيخ أحمد زروق المغربي دفين مسراطه بليبيا حاليا الذي أقام بهذا المعهد وقتا، ووضع فيه بعض مؤلفاته الحِكَمية الصوفية، والشيخ عبد الرحمن الصباغ شارح الوغليسية في الفقه والتصوف، والذي حضر وفاة الشيخ يحيى العيدلي ورثاه بقصيد.

والشيخ الحسين الورثيلاني صاحب الرحلة المشهورة، والذي ترك لنا شذرات من أخبار الشيخ يحيى صاحب هذا المعهد.. وغيرهم.

وممن نوّه بصاحب هذا المعهد بتامقره الشيخ عبد الرحمن الثعالبي دفين مدينة الجزائر وصاحبها، وزميل الشيخ يحيى هذا في الدراسة ببجاية.

والشيخ تواتي دفين أعالي مدينة بجاية... وصاحب معهدها قديما. والذي توجد بها حاليا ـ في جزء منه ـ مديرية التربية لولاية بجاية.. وغيرهم[4].

وفي العهد الأخير، وقبل ثورة أول نوفمبر 1954 م برز هذا المعهد بتامقرة كأحد معاقل العلم والعرفان في المنطقة، وعلى رأسه الشيخ الطاهر المقراوي أمدّ الله في عمره وصحبه الكرام، فقصدته الجموع من الطلبة من كل حدب وصوب، وصار أملاً لكل مثقف بالعربية في المنطقة، رغم وجود العديد من المعاهد فيها، لأنه أخذ من القديم ما هو صالح، وفتح أبوابه للعلوم الحديثة العصرية (كما كانت تُدْعى آنذاك) بكل ترحاب وفاعليه فنحن الآن نجد من خريجيه إطارات لها وزنها ومكانتها في الإدارة الجزائرية الحديثة: في جامعات الجزائر، ومصالح التربية الوطنية، والشؤون الدينية، والثقافة والإعلام، وحتى في الدبلوماسية الخارجية.

وبعد استرجاع الجزائر لحريتها 1962 م. تابع عمله كمعهد للتعليم الأصلي، وقصده الكثير من المتعطشين الى العلم والمعرفة، ونالوا منها ما يشاء الله. ثم انتقلوا بعد امتحانات النقل الى معاهد أخرى أعلى كتيزي وزو ـ البليدة ـ وغيرهما.

وانتفع بذلك خلق كثير، الى أن تم ادماج هذا التعليم في التربية الوطنية سنة 1977 ومع ذلك فهناك بعض من يستظهر القرآن ويقرأه، يعمر ذلك المعهد الى الآن.

فهذا المعهد الكريم ظل يعلو شأنه وينخفض منذ تأسيسه الى اليوم، تبعا لتحركات التاريخ في المنطقة، ومسيرته المضطربة علوا وانخفاضا، فنحن اليوم في حاجة ماسة الى من يزيل عن تاريخه هذا الغبار المتراكم عليه من أبنائه، وهم كثُرٌ والحمد لله فتى نقرأ هذ...؟

فمن هو سيدي يحيى العيدلي هذا؟

لا نكاد نعرف أخبارا كثيرة عن هذه الشخصية المشهورة في المنطقة، والتي يجب أن تدرس في إطار الحركة الصوفية في الجزائر.

وهذه المعلومات القليلة جدا عنه، استقيناها مما كتبه عنه الشيخ الحسين الورثيلاني، في كتابيه:

1) **نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار**... المشهورة بالرحلة الورثيلانية، المطبوعة بالجزائر، بعناية ـ الدكتور محمد بن أبن شنب.

2) **شوارق الأنوار، في تحرير معاني الاذكار**، لوضيفة الشيخ العارف بالله النِّبْراس المختار.

مخطوط بمكتبة الشيخ بودريو بهلول (المعروف الهاشمي) الساكن بمدينة بجاية والشيخ العارف بالله، المقصود هو الشيخ يحيى العيدلي ، وقد عقد له فصلا في آخر هذا الشرح تحت عنوان : «خاتمة» أورد فيه أخبارا عن هذا الشيخ. وركّز كثيرا على الكرامات والرؤي، والأحلام، شأن كتابة الشيخ الحسين الورثيلاني في كل مؤلفاته.

ومع هذا الغموض الكبير، وقلّة المعلومات، فإننا نتجشّمُ هذا المجهول، لنذكر بهذا الشيخ، ونصنّف بجهد جهيد ـ هذه المعلومات القليلة عنه ـ والله المستعان.

أوضاع المغرب العربي في القرن التاسع الهجري[5]

في هذا الوقت الذي نفترض فيه وجود الشيخ يحيى العيدلي حياً في القرن التاسع الهجري ـ القرن الخامس عشر ـ الساس عشر الميلادي ـ كانت الجزائر الشرقية الممتدة تقريبا من مدينة الجزائر الى الحدود التونسية حاليا، والى ورقلة وما وراءها. تعتبر من أجزاء الدولة الحفصية التي مقرها مدينة تونس. وأما الجزائر الغربية

فهي من مجال الدولة الزيانية (بني عبد الواد) التي عاصمتها مدينة تلمسان.

والتقسيم ليس واضحا بهذا الشكل، بل هناك تداخل كبير بين الدول الثلاث التي انبثقت عن الدولة الموحدية وهي:

1) دولة بني مرين التي مركزها مدينة مراكش (المغرب الأقصى حاليا).
2) ودولة بني عهد الواد (بني زيان) التي مركزها مدينة تلمسان.
3) ودولة بني حفص التي مركزها مدينة تونس.

فبينها زحوف، وحروب، ومصادمات، واضطرابات، ومهادنات، ومخالفات، ومصاهرات، طيلة ثلاثة قرون ونيف أي منذ سقوط الدولة الموحدية نهائيا بيد بني مرين (668 هـ / 1269 م) إلى الوجود العثماني بالجزائر وتونس.

وزاد من اضطراب الأمور في المنطقة، بداية التهجم الأوروبي على شمال إفريقيا (المنطقة) من طرف اسبانيا والبرتغال وفرنسا، ودويلات ايطاليا، ومن أشهر هذه الهجومات، حملة لويس التاسع الفرنسي (القديس) الصليبية الثامنة على تونس (669 هـ/5ـ9ـ1270 م) وابتداء هجرة مسلمي الأندلس الى المغرب العربي وخاصة الجزائر (856 هـ/1452 م) وملاحقة الاسبان لهم في مراكبهم، وسقوط غرناطة آخر معقل للمسلمين بالأندلس (97 ـ 898 هـ/1492 م)، وتوالي التهجم والاحتلال لسواحل شمال افريقيا من الاسبان والبرتغال، وتقوية حركة القرصنة البحرية الآخذة في الانتشار في هذه الأثناء.

فالمنطقة كانت بؤرة حركة شاملة، ومركز اضطرابات واسعة، وتقلبات سياسية كبيرة، كان لها الأثر الفعال في اقتصاديات البلاد، وشحذ همم الرجال.

ولمدتها الطويلة، وانكفائها الى الداخل، أخذ أبناؤها يغالب بعضهم بعضا فكل من المرينيين، والزيانيين، والحفصيين في صراع مرير، مع بعضهم، ومع الأمراء المحليين الذين يظهرون في كل مكان كالفقاعات، ما يكاد يظهر حتى يُفجّر من بعض هذه الدول الثلاث مثلا إمارات: مغراوه، وبني توجين، وبني ومانو، وبين مزني، وابن القاضي،... والمقراني وغيرهم.

ولما كان هذا الانكفاء الى الداخل ضعفت شوكة الجميع في آخر الأمر.

وصاروا يتهافتون إعياء بعد ظهور الأوروبيين والعثمانيين حتى سقطوا أخيرا واحدا إثر الآخر.

ولقد أخذت منطقة بجاية (منطقة سيدي يحيى العيدلي) من هذا القلق السياسي المؤثر في أخلاقيات وسلوك البشر بها، الشيء الكثير، لاننا من خلال الشذرات التي تقتبسها من أخبار الشيخ يحيى العيدلي القليلة نتبين هذا القلق: في انعدام الأمن، والسرقات الفاشية، والاصطدامات الدامية بين القرى، والمداشر، والأعراش بهذه المنطقة.

كما نتبين تأثير هذا الاضطراب السياسي على الحركة الثقافية والعلمية، في المنطقة ـ ولعل هذا التأثير لا يقتصر على هذه المنطقة فقط، بل يتعداها الى كامل المغرب العربي بشمال افريقيا.

نتبينه في استشراء حركة التصوف، واستعمال الغموض، والطقوس من بعض العلماء والمشايخ في أقوالهم وأفعالهم أمام الجماهير المضطربة نفسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، فصارت تنسب الى هؤلاء الكثير من الخوارق، والأمور الغيبية، بعد رجوع هؤلاء العلماء والمشايخ من ساحاتهم، واعتزالهم في خلوات، ومغارات [د].

ومن هذه الأمور الغامضة التي استعملت في هذه الأثناء وفي كل ظرف مضطرب مثله وما بعدها: الرؤي، والأحلام، كما استعمل غيرنا من المسلمين والأوروبيين: التنجيم، واستقراء الأفلاك لمعرفة المستقبل، والغد المجهول.

وما يُذكر في هذا المجال: مرائي الشيخ عبد الرحمن الثعالبي (786 ـ 875 هـ) 1385 ـ 1470 م) وهو مَن هو في العلم والفقه والسياسة في جزائرنا.

واستعملت أيضا الأدعية، والاذكار كغاية لذاتها، والتركيز عليها، ومثلها الوظائف المختلفة التي كانت مقدمة لظهور الطرق الصوفية المستقطبة حول وظيفة من هذه الوظائف، أو دعوة، أو ذكر ونذكر منها وظيفة الشيخ يحيى العيدلي، ووظيفة الشيخ أحمد رزوق البرنسي المغربي.. وغيرها، وقد وضعت شروح على هذه الوظائف، فصارت مصدرا من مصادر العلم والثقافة، ومعرفة الحركة الصوفية في وقتها، ولا يمكن الاستغناء عن هذه كلها ـ حاليا ـ إذا أردنا أن نعرف حقيقة وضعية

الحركة الفكرية والثقافية في ذلك العهد ، مهما كانت لنا الآن نظرات غير حميدة الى هذا النمط من الآثار لاننا عندما نجد مراثي مطبوعة للشيخ عبد الرحمن الثعالبي العالم الفقيه الحاكم، وعندما نجد شرحا قيما لوظيفة الشيخ يحيى العيدلي قام به الشيخ محمد الحروبي الطرابلسي العالم الفقيه السفير السياسي المحنّك، عندما نطلع على عمل هؤلاء وغيرهم نقف حائرين أمام تشكل الفكر الإسلامي الجزائري في ذلك الوقت[٣].

منطقة بجاية في مضمار الثقافة:

وفي منطقة بجاية تتبين ملامحها الثقافية والعلمية من هذه الأسماء الكثيرة المنبثة في كل شبر من أراضيها، ولا تزال لها أصداء الى الآن، وان كانت غامضة ومبهمة لأن الوثائق المكتوبة تعوزنا ، والآثار الملموسة المنعدمة تقف حائلا بيننا وبين الجزم بهذا الانتشار الكبير، والازدهار الواسع للعلم والثقافة الموجودة لهذه المنطقة آنذاك.

فإذا دغدغ أحلامنا كتاب «عنوان الدراية، فيمن كان من العلماء في المائة السابعة ببجاية»[٤] لأحمد الغبريني، فإنه لا يكفي لان يضع أيدينا على هذه المراكز العلمية، وأسماء الأعلام التي نجد لها ذكرا في هذه المنطقة، وحتى إذا استعنّا بكتب الطبقات والتاريخ العام فإنها لا تخبرنا الا بالأسماء فقط، ولا تشفي غليلنا بمعلومات وأخبار ، حتى نتمكن بها من إقامة دراسات مفصلة، موثقة حول هذه الأسماء، والمدارس، والتيارات الفكرية السائدة في المنطقة آنذاك وفيما بعد.

وأرى أن انعدام التوثيق والوثائق والأخبار، والآثار الكافية في هذه المنطقة، يرجع الى :

1) هذه الحروب والاضطرابات المتواصلة على الأقل منذ سقوط الدولة الموحدية الى الآن فلم يكن هناك وقت للكتابة والتوثيق ، وما كتب ضاع أثناء المعارك والزحوف المختلفة، سواء أثناء الحرب، أو أن المنتصرين واعون بقوة أثر التسجيل والكتابة فيعدمون ما كتبه المنهزم. أو ينقلونه معهم. ثم يضيع في الطريق...! والمنتصر اليوم هو المنهزم غدا وهكذا فالحرب سجال بينهم.

2) وان العالم المثقف لا يسجل ما علمه الله درسا أو غيره لتواضعهم، وغلبة

روح التصوف عليهم، أو أنهم كما يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله في حديث له نشر بمجلة «الوطن العربي» حيث قال[٥]:

«... والجزائريون عموما شعب يقرأ ولا يكتب، شعب يقدس الكلمة المكتوبة، ولكنه في نفس الوقت يخافها بل يرهبها، ولو كان في استطاعته أن يقطع يد الكاتب خشية ألا يكتب الحق والصدق لفعل، وأخطر الكتابات في نظره كتابة التاريخ...» ومع هذا فإننا نجد آثارا ماثلة لهذه الأسماء من المشايخ والعلماء المجهولين عندنا حقا.

3) أو لعل هذا الغطاء الاستعماري الأخير الذي حاول فصلنا عن ماضينا هو الذي أوجد لدينا هذه البلبلة والحيرة، باخفائه عنا تراثنا، ووثائقنا بكل ما في إمكانه من قوة فبشيء من استرجاع أنفسنا، والبحث عن تراثنا ـ ولو شفويا ـ والاعتزاز به، ودراسته سوف تتضح من جديد تلك المعالم التي نحسبها، ولكننا نجدها محيرة لنا، ومجهولة لدينا.

فمن خلال هذه النظرة يمكن لنا أن نبرز هذه الملامح مثلا في منطقة «زواوه» باعتبار أنها كانت تابعة لبجاية، والنسبة (الزواوي) لا يخلو منها أي كتاب من طبقات الاعلام، وفيها: الغبريني، والفراوسني، واليراتني، والصدقاوي، والمشدالي... وغيرها من النواحي، ومثلها منطقة الصومام التي نجد فيها: بني عباس، وبني عيدل، وبني وغليس،.. وغيرها، ثم نجد بني يعلى، وبني ورثيلان، وزموره... فهذه كلها تعج بالأسماء والمراكز والمعاهد العليمة، بل والمدن مثل مدينة «ثيكلات» قرب القصر. دائرة اميروز ولاية بجايا حاليا. التي لا تكاد نعرف عن هذه كلها الا الأسماء فقط.

ومن هذه الأسماء الشيخ سيدي يحيى العيدلي؟

1) لا نكاد نعرف عنه شيئا كثيرا، فنحن نجهل الآن قريته، ومسقط رأسه لانه: «... لما أتى قرية تمقرا، وكان فيها جماعة من الطلبة فاستقرّ معهم مدة، فضجّوا منه، ثم قام واحد منهم فقال لاصحابه: إما أن يخرج هذا الرجل من هذه القرية، أو نخرج منها لأنه لم يكن على طريقنا، ولم نلت على طريقه، فعزّ عليهم فراقها، ثم بعد حين هلك جميعهم، ولم يبق لهم أثر... الا الواحد الذي أمرهم بالخروج[٦]...» إذاً لمّا جاء تمرا كانت فيها حركة علمية دراسية، والشيخ يحيى جاء من قرية أخرى،

فاعتبروه دخيلا على القرية، وهموا بإخراجه لولا أن هلكوا، ولسبب التآمر عليه اختلافهم معه في السلوك الاجتماعي في القرية ولعله كان متفوقا عليهم علما وتقوى، فأثار غيرتهم منه، وحسدهم له لالتفاف الناس حوله، وميلهم اليه، وانصرافهم عن هؤلاء الطلبة، ثم لكل جديد لذّة، ويعني أيضا أن نزول الشيخ يحيى بالقرية كان بعد أن استكمل ثقافته العلمية، وصار عالما، ولعله بعد أن رجع من اعتزاله في منطقة الحمّام، في السفح الغربي لذلك الجبل نفسه، أو بعد رجوعه من دراسته بمعاهد بجاية..؟

ثانيا: ولا نعلم كذلك اسما لأمه، ولكنها تذكر في موضعين:

1) أنه لما رجع من اعتزاله الناس واختفائه عنهم وسياحته التي دامت عشر سنين وجد أن قريته قد قامت بعادة الوزيعة[8] يجمعون المال، ويشترون البقر، ويذبحونها في يوم مشهود معلوم، ثم يوزع لحمها على ديار القرية، أو على عدد سكان القرية، وفي ذلك اليوم لم يقسم أهالي القرية لأمه الساكنة بينهم وفي حال حياتها.. من غير اكتراث بها[9].. وعند ذلك ورد عليه حال عظيم[10].. فأظهر الأهالي له الندم، واحتالوا على كسب ثقته، وجبر خاطره بترضيته.. ولكن الخبر هنا يدخل في حيز الأسطورة، اذ يقول: «... ولم يجد شيئا باقيا، من ذلك الثور الا الجلد والرأس.. فأمسك الجلد من الذيل، وقال له: قم بإذن الله، فقام الثور يمشي كما كان أول مرة[11]..»، وهذا الأمر: قيام الثور بعد ذبحه، ذكر مع كثير من غير الشيخ يحيى العيدلي، ولنتذكر هنا معجزة سيدنا ابراهيم عليه السلام».

2) وذكرت أمه مرة أخرى عندما قال يوما «.. أني ما تزوجت الا امتثالا لأمر شيخي سيدي أحمد بن ابراهيم البجائي، ورفقا بأمي في خبر يقول: «.. ان الخبر سأل سيدي يحيى على أمر أشكل عليه، وهو أن أرباب البصائر يعلمون أحوال الآخرة، وما أعد الله فيها الحصول للخلق، وبسبب ذلك يقول الأنبياء وأكابر الرسل: نفسي، نفسي، وهم يتزوجون ويلدون مع علمهم بذلك، إذ هم السبب في إيقاعهم في تلك المهالك؟ فقال لهم الشيخ سيدي يحيى: كأنك تعترض علي في أمر تزويجي، وانما تزوجت مرافقة لأمي اذ هي التي كلفتني بذلك، وأما نفسي فقد فرّت منه وعزمت أن لا أتزوج أبدا، وكذلك شيخي سيدي أحمد بن ابراهيم فقد أمرني به فلم أجد بدلا منه[12]..

وفي المنطقة كلها يتزوج الولد ــ ولو كان صغيرا ــ لا لإتمام نصف دينه فقط، وإنما لتوفير اليد العاملة أيضا، إذ تشارك تلك الزوجة في أعمال البيت من طبخ، وتنظيف، وجلب الماء من العين، ولَقْط (جمع) الزيتون، ونقش وغرس الحديقة والحقل.. وغيرها من الأعمال، فالعامل الاقتصادي في الزواج له المكان الأول في إتمامه، ولعل هذا ما يقصده بكلمة: مرافقة لأمي.

3) وأما أبوه فان النص يذكره باسم: أحمد ويصفه ولي صالح.. وأظنه عالم[13]... وقد مات عام اثنين وخمسين وثمانمائة... (852 هـ ــ 1448 م)، ويعني أن الشيخ يحيى من أسرة علم وثقافة، فأبوه عالم درس ودرّس، ولكنه لم يشتهر شهرة ولده سيدي يحيى، ولعله كان مستضعفا في بلده، أو كان ميتا لما حدثت واقعة «الوزيعة»، أو أنه أنفصل عن زوجته، فتركها، وجرى لها ما جرى، لان الأخبار لا تذكر هذا الا عرضا، ثم ان هذا النص يؤكد أن الشيخ يحيى من أهل القرن التاسع الهجري، حيث ذكرت سنة وفاة أبيه بكتابة الأرقام بالحروف.

ولا نعرف لميلاد سيدي يحيى تاريخا، وان كنا نعرف أنه توفي في عام (881 هـ ــ 1476 م) ويقول النص: «... وتوفي الشيخ رضي الله عنه ونفعنا به عام (881 هـ) احدى وثمانين وثمانمائة وأظنه تاريخه لاني نقلته من ورقة مقطعة[14]..» توفي ربما عن سن عالية، لأنه جاء في مراسلته مع الشيخ عبد الرحمن الثعالبي المتوفي سنة (875 هـ ــ 1470 م) أن الثعالبي لا يقدر على التأليف، لان فيما ألفه الكفاية، الآن وقد كبرت سنّي، ووهن عظمي، فلا أقدر على التصنيف..» ولا يعرف تاريخ هذه المراسلة الا أن الثعالبي توفي قبله بست سنوات (875 هـ) عن سن تناهز (89) سنة، لأنه ولد في سنة 786 هـ)، ودرسا معا على يد الشيخ أحمد بن ابراهيم البجائي المتوفي بعد سنة (840) هـ، ولعل هذه الدراسة كانت أوائل القرن التاسع الهجري، لان الثعالبي نزل بجاية في سنة (802 هـ ــ 1399 م) وبقي بها الى سنة (809 هـ ــ 1406 م) ولقي بها الأئمة العلماء: علي بن عثمان المنجلاتي، وسليمان بن الحسن، وعلي البلياتي، وعلي بن موسى، وأحمد النقاوسي، وأبا القاسم المشدالي[15]...، وقال سيدي عبد الرحمن الثعالبي «... لو أن رجلا لم يعص الله قط، لكان سيدي أحمد بن ابراهيم.. وهو شيخ سيدي يحيى،» وسيدي عبد الرحمن[16].. ومن بجاية

انتقل الثعالبي الى تونس ثم مصر، ثم رجع الى تونس سنة (819 هـ ـ 1416 م)[17].

5) ولا نعرف عن دراسته، ولكن يبدو ـ كعادة ذلك الوقت ـ أنه درس في قريته على أبيه، وعلى مشايخ تلك المنطقة التي نشأ فيها، ثم انتقل الى بجاية حاضرة العلم والعرفان وكانت تموج بما فيها من العلماء الأعلام، والمفاتي، والفقهاء.. فاختار ما شاء من مجالس العلم في مختلف مساجد ومعاهد بجاية، حتى وصل الى الشيخ العالم الزاهد الفقية أبي العباس أحمد بن ابراهيم البجائي.. ومن أكابر فقهاء المالكية في عصره، من أهل بجاية، قال ابن عزم: انه كان عالمها[18].. وتوفي بعد سنة (840 هـ ـ 1436 م)، ويذكر النص كيفية اتصال الشيخ يحي العيدلي بشيخه أحمد بن ابراهيم قائلا: «.. ان الشيخ أول مشيه لبجاية لزيارة سيدي أحمد ابن ابراهيم.. لما وصل الى الجامع الأعظم إذ سيدي أحمد هناك، مشتغلا بالعبادة، فدق سيدي يحي عليه الباب، يستأذن في الدخول، فقال له الشيخ أحمد: ما تريد؟ قال الشيخ يحي: أريد أن تعلمني في أمر ديني، فقال له الشيخ أحمد: اذهب الى المفتي.. وبعد هنيهة تحرّك الشيخ أحمد الى الباب يفتحها، وهو يقول: آه آه ان الرجل من أهل الخير، وفتح الشيخ يحي الباب، وأخذ النعل منه، وأجلسه بين يديه، ووضع يده على رأس الشيخ يحي... وتعجب من حضر في ذلك المسجد، وعلّق أحد الحاضرين بأنه: لم ير الشيخ أحمد، عمل ما عمله مع الشيخ (سيدي يحي)، لأنه كان شحيحا بوقته، مستغرقا في عبادته، لانه إذا أراد (أحد) أن يسأله في أمر ينتظر خروجه من عبادة، فيجيبه بسرعة، ثم يدخل في عبادة أخرى[19]..»

6) ويستشف من هذه الأخبار القليلة: أن الشيخ يحي لم يخرج من بجاية الا بعد أن علا صيته كعالم وفقيه ومتصوف، وبعد أن أوجد له مكانا عند حكام بجاية، بحيث أمكنه من بعد أن يسعى كثيرا في أمور الناس لدى الحكام، ويجد الأبواب مفتوحة أمامه، أو ان الشيخ كان صنيعة للدولة الحفصية في منطقته، له دالة على حكام بجاية، لأنه كان يراجع الحاكم بعنف ولا يجد الحاكم أمام طلب الشيخ الا الامتثال، وتحقيق ما طلب مها كان الأمر.

فمثلا تشفع لدى السلطان عبد العزيز ـ عزوز ـ المتوكل[20] (796 ـ 838

م)هـ) (1393 ـ 1434 م) في رجل من قرية «تابوده» من بني عيدل، اتهم بوجوده لكنز في داره، ولم يسلمه للسلطان، فأُخِذَ، فتدخل الشيخ لعلمه بأن هذا الرجل لم يجد شيئا، فلما اطلع السلطان على كتابه أطلق الرجلَ حيناً[21].. وهكذا يسعى الشيخ يحي لدى الحكام دائما في حوائج المسلمين والناس بكتاباته، وتوصياته أو بالسعي معهم الى المعنى بالأمر.

ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء يستشيرونه في أمورهم حتى الخاصة منها، فغالبا ما يقفون عند مشورته، والا حل بهم ما لا تحمد عقباه..، فقائد من بجاية يدعى: محمد ابن العالم كاتبه في أمر تخليه عن عمله بعد ما طلبه السلطان، يريد هذا القائد الاحتماء بالشيخ والاعتزاز به، ويبقى في عمله رغما عن السلطان، ويظهر أن سلوك القائد غير حميد، لان الشيخ أشار عليه بالتخلي، فلما راجعه القائد محمد، غضب الشيخ، وقال كلمته فيه.. ليس لي الآن معه كلام، ولكني أكلم غيره[22]. فلم يمض وقت حتى أخذ السلطان ذلك القائد، وعزّره، وسجنه، عاما ونصف عام، وغرمه ألف دينار[23].

وهذا يدل على خطورة ما يقوم به الشيخ في المنطقة، وأنه كان متفتحا، ومطلعا على مجريات الأمور فيا حوله، وفي العالم، وليس مقتصرا على النسك والتجهد.

7) وللشيخ أملاكه يرعاها، ويتعيش منها، فقد أخبرتنا هذه الشذرات بأن من يستبيح أملاكه هلك، حتى الطير (الزّيطوط)[24]، ولا ندري بالضبط أين توجد هذه الأملاك، الا ما كان من تحديد لعزلة[25] بمنطقة أمالو[26]..، واقترنت هذه العزلة بخبر هلاك بغال لعابري سبيل مروا بتلك العزلة فأطلقوا بغالهم ترعى فيها، فأصبحت هالكة، وحمل هؤلاء العابرون سروج بغالهم، على ظهورهم[27].

8) وللشيخ أولاد وبنات، رتب لهم استاذا خاصا، يعلّمهم القراءة والكتابة والقرآن، والعادة الجارية في معاهد العلم والزوايا، أن أولاد الشيخ يتعلمون بمعزل عن الطلبة الآخرين في بداية تعلمهم، وبعد أن يكبروا ينضمون الى طلبة المعهد، ولعل هذه العادة هي التي يشير اليها الخبر.

وقد اختار لتعليم أولاده أحد تلاميذه النجباء الأوفياء، وهو الشيخ عبد الرحمن المتناني، فكان أن تفقده يوما ليطلع على سير دراسة أولاده، فأعجب بطريقة شيخهم المتناني، وحسنها وفائدتها، فأراد أن يعبر لهذا الشيخ عن امتنانه له فاحتار بماذا يكافئه، فاهتدى الى تزويجه بينته (حليمة)، فنفذ الأمر حالا، فصار المتناني صهرا له، إضافة الى تلْمَذَتِه عليه، وتعليمه أولاده (28). كما زوّج بنتا له أخرى لتلميذ له آخر هو الشيخ بهلول بن عاصم، ولا نعلم غير هذا عن أولاده وبناته (29)..

9) وإذا كنا لا نعرف من أساتذته الا الشيخ أحمد بن ابراهيم البجائي، فان الأخبار تذكر أسماء لبعض تلاميذه، وأسماء بعض معاصريه الذين يتصل بهم اتصالا وثيقا ويتراسل معهم، كما سجلت في حقه أقوال بعض من عارفي فضله وعلمه وصوفيته:

1 ـ فقد شهد له بالفضل والعلم والريادة، الشيخ عبد الرحمن الصباغ المقيم بمعهده (معهد الشيخ يحيى) بتمقره، وهو عالم وأديب، وذو تصانيف متعددة، مفيدة فتآليفه تنبئ عنه، وكلامه يدل عليه ، فمن تآليفه:

ـ شرح الوغليسيه في الفقه المالكي ـ لخصه من شرح أكبر بأمر من الشيخ يحيى نفسه، وذلك الشرح الكبير الواسع للشيخ عبد الكريم الزواوي.

ـ شرح بردة البوصيري لخصه من شرح الامام ابن مرزوق العجيسي التلمساني.

ـ وعند وفاة الشيخ يحيى العيدلي، وكان شاهدا لها ـ رثاه بقصيدة عظيمة (30)..

2 ـ وشهد له الشيخ أحمد زروق البرنسي المغربي (846 ـ 899 هـ) (42_1443 ـ 1493 م)، الذي نزل بتمقرا وألف فيها بعض كتبه. يقول في الشيخ يحيى: «أنه طود العلم، وشمس الحق والعرفان وقد ذكره في كناشه. ويذكر أنه ألف بعض تآليفه في مسجده المعلوم بتمقرا».

وعظمه غاية التعظيم. بحيث أخذ عنه العلم الباطن . ويذكر أيضا: أن له مع الشيخ يحيى مساجلات علمية كثيرة. منها: اختلافهما في لفظ الجبروت». هل هو بهمز أو

بغير همز، فالشيخ زروق يقول بغير همز لعدم وجود: فعلوت بالهمز، والشيخ يحيى يرى أنه بالهمز.. والشيخ زروق هو أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي الشهير بزروق، عالم مؤلف كبير، زاهد، فاضل، مؤلفاته كثيرة، وقد عرّف بنفسه وأحواله وشيوخه في كناشته، فقدره فوق ما يذكر، تراجع ترجمته في أمهات كتب الطبقات، وقد توفي بمسراطه سنة: 899 هـ ـ 1493 م) بينما ولد بفاس سنة (846 هـ / 42_1443 م) (31).

3 ـ وشهد له الشيخ عبد الرحمن الثعالبي (786 ـ 875 هـ) (1384 ـ 1470 م) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن مخلوف الثعالبي، صوفي، مفسر، من أعيان الجزائر وعلمائها، ولد ونشأ بناحية وادي يسر جنوب شرق مدينة الجزائر، وتعلم في بجاية، وتونس ومصر، ودخل تركيا، ثم حج، ورجع الى الجزائر وتولى القضاء مكرها، له أكثر من تسعين كتابا، توفي في 23 رمضان 875 هـ ـ 1470 م ودفن بجبانة الطلبة في مدينة الجزائر (32).

وقد سجل لنا الورثيلاني في رحلته مراسلة بين الشيخين: الثعالبي والعيدلي يقول فيها ما نصه:

... أما سيدي عبد الرحمن الثعالبي فانه ردّ رسالة للشيخ سيدي يحيى، بأن شاوره على أمور ثلاثة: أحدهما: من أُزَوِّج ابنتي؟: والثانية: من يكون وصيا على أولادي؟، والثالثة: تجعل تأليفا لأصحابي.. فأجابه الشيخ الثعالبي عنها، بأن: بنتك زوجها من تلميذك فلان، وأما الوصية، فأنت الوصي عليهم حيا وميتا، وأما التأليف فقد ألفت ما فيه كفاية والآن وقد كبر سني، ووهن عظمي، فلا أقدر على التصنيف (33).

4 ـ وشهد له الشيخ تواتي البجائي، المعاصر للشيخ يحيى العيدلي، وهو ولي صالح كبير الشأن عالم على الإطلاق، وله مؤلفات ، كما كنا نسمع... وقد سمعنا أن فتواه لا ترد الى توزر... وله زاوية، وطلبة إلى الآن...، وخدام في الجبل، وغيره (34)..

وكان بينهما تعاون اقتصادي، فقد بعث الشيخ تواتي الى صديقه الشيخ يحيى في إيجاد زيت الزيتون له، ففعل..، وكانت بينهما مراسلات ذكر منها صاحب

الرحلة الورثيلانية ما يلي: «.. وأما سيدي تواتي فقد عظمه غاية التعظيم بأن كتب الشيخ سيد يحيى: .. بعد السلام والرحمة والبركة، أنك ذكرت شيئا من أحوالنا في الصلاة منتقدا، أو قادحا فيها..؟

فأجابه رضي الله عنه، بأن قال له بعد تعظيمه بما يستحقه من التعظيم: والله ما ذكرنا أحوالك الا تبركا بها فقط، وكيف لا وأنك أحييت أمورا درست، وطرقا ذهبت، وأنت المحق الفاضل صاحب الوقت... أو كلاما يقرب منه [35] ..» ويذكر الشيخ الحسين الورثيلاني نص رسالة الشيخ تواتي، في كتابه **شوارق الأنوار**. بما يلي نصه:

... وأما كتاب سيدي تواتي من بجاية، وهذا نصه: «الحمد لله وحده، العارف، المتقي ظلاله عن اليمين والشمال، الواضح الدليل الدال على السنة بحقائق الادلال، المثبت طريق القوم، السالك سبيل من تقدم من النجباء الرجال، مقام أخينا الشيخ، الذي أخذت حقائقه عجائم القلوب وصفة مرآة قلبه، وانطبعت فيها صور المغيبات، فترجم لسانه عن الغيوب، العالم الذي أخلص ابريزه بنار المجاهد، والمتقلب بين الندب والوجوب، الزاهد، الناسك الوارع، الغوث لجلب المسارة وإزاحة الكروب، سيدي أبي زكرياء، أثبت الله قدمه في مزال الأقدام، وأعلى رتبته في رتبة أوليائه الكرام، محبيكم ومعتقدكم شوقا محمد ـ لطف الله بالجميع، ينتهي لحضرتكم القدسية، ومنازلكم السرية سلام عطر النسيم، مسفر عن كل خلق كريم، ووجه وسيم، ورحمة الله تعالى وبركاته، كتبنا لكم من بجاية حرسها الله تعالى كتب الله لكم خيرا يشمل أقاربكم، ويعم من تحيطه عنايتكم، والأحوال بفضل الله نائرة، والأعين بفضل قارّة، والحمد لله، ووصل أعز كتابكم، ظاهر الشوق إليكم، وارتقاب وتطلع لابنائكم ممن يصل من جهتكم، فشكرنا الله تعالى على شكر يوجب الدوام، ويقربكم الى الله زلفى في دار المقام، ما قررت لكم بجنابنا من المحبة، فعدنا لكم أضعاف ذلك، مما تعده وسيلة الى الله تعالى وقربه، وذكرتم على أوقات الصلاة ما ذكرتم، وأشرتم في ذلك إلى ما أشرتم! يا نعم السيد الأخ، ان كان ما نقل لك، فالتبرك بذكركم، لا لاختبار أمركم، فانكم أهل كمال وتحقيق، أنوار يُستضاء بها في هذا الطريق، وعرفتم بالخلوة الجديدة الكور، القائم بناؤها على الصدق والقرب، متعك الله بكل وارد كريم، وكشف لكم ما يبهجك، ويرغم الشيطان الرجيم،

وقلوبنا والحمد لله دائمة الاتصال وما النظر الى الأجساد بحال، فرب مجاورك لا تعرفه، ومباشر وأنت متصفه، والمقدر كائن، والمسكين ينادي يا للسالكين، واستمطاركم سحائب الدعاء من لحبكم هو المقصود منكم، فأعطونا منكم ما تطلبون منا لكم، فالدعاء على ظاهر الغيب مجاب، وليس بينه وبين الله تعالى حجاب، والله يجمع ويشمل جمعنا برضاه، ويُجِرْنا من حرِّ لَظاه وهو حسبنا ونعم الوكيل، وعائد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته [36] ... ولا يوجد توقيع أو تاريخ بهذه الرسالة.

5 ـ وشهد له الشيخ سعيد الصفراوي البجائي، شيخ محمد بنَ علي البجائي الفراوسنسن [37]، وقد مات قرب قسنطينة، وهو قاصدا الحج مع تلميذه فحمل الى قسنطينة ودفن فيها بكدية عاتي... وخرج أمير البلد لجنازته، وهو عامل لملوك تونس الحفصيين، وذلك في القرن التاسع [38].. وقال عن الشيخ يحيى في نص.. وقد قال سيدي سعيد السفروي حين كان ببجاية: قد كتب لي سيدي يحيى العيدلي كتابا. ما رأيت كتابا مثله، وآخره: وادع الله لي أن يرزقني النظر الى وجهه الكريم من غير ضراء مضره، ولا فتنة مضلة، انه جواد كريم.. فعلمت أنه ممن فتح الله عين قلبه.. فقيل: ادع يا سيدي له، فقال: اللهم اختم لي بالسعادة.. فهذه شهادة منه للشيخ رضي الله عنه [39].

6 ـ ومن العلماء المعاصرين له غير من ذكر، وكانت له معه صداقة وطيدة، الشيخ علي بن موسى الزواوي، صاحب المقام المشهور بناحية تيزي وزو ـ ذراع الميزان، وله رهبة روحية عظيمة عند العامة في تلك المنطقة، ويعرف عندهم باسم «سدي علي أوموسى»، قال فيه الشيخ يحيى العيدلي: ... علي بن موسى فيه خاصية الرقية، لم تكن فيها أحد من أهل عصره [40].

وأما تلاميذه فلا شك أنهم كثيرون، ولكنه يكفي أن نذكر من وجدنا له ذكرا وشأنا فيما بعد: فإلى جانب الشيخ أحمد زروق المغربي، والشيخ عبد الرحمن الصباغ، نذكر السادة:

1 ـ **أحمد بن عبد الرحمن**: جد أولاد مقران، يذكره الورثيلاني بقوله: «الولي الصالح... أمين بلده وهو ـ والله أعلم تلميذ الشيخ سيدي يحيى...» ويقول

الخبر : .... أن أحمد بن عبد الرحمن هذا رأى يوما حلما بأنه خرجت من بوله نار، فعبرها له الشيخ يحيى: بأنه سيكون من أولاده من يكون من أهل الظلم والجور... وقد كان».

وفي بجاية مقام باسم «محمد امقران» وهو من آخر القرن العاشر الهجري، وأخذ من القرن الحادي عشر.. يقال أنه جد أولاد مقران أيضا[41].

2 ـ يذير بن صالح الجمهوري: أصلا، والعيدلي مسكنا، التمقراوي مدفنا مع شيخه يحيى العيدلي ولا نعلم من اخبار هذا الشيخ الا ما ذكره الورثيلاني في رحلته، وان منطقة من جبل بني عيدل يدعى جبل سيدي يذير (أذرار سيدي يذير[34])..»

3 ـ ابراهيم بن عمار: أخو الشيخ يذير في الله والآخذ عن شيخهما يحيى العيدلي وهو: «الولي الصالح... ذو البركة البينة، والأحوال المزينة، والأمور المستحسنة، المجاهد نفسه حق الجهاد ... كما يقول الورثيلاني في رحلته[42].

4 ـ بهلول بن عاصم: تلميذ الشيخ يحيى، وزوج احدى بناته، يحليه الورثيلاني: بالولي الصالح والشريف الواضح.. وكرامته كثيرة.. وخال أولاده مع الناس كذلك.. وقد أصلح صاحب الرحلة الورثيلاني لما زار قرية هذا الشيخ.. بين أولاده، وبين جيرانهم، ويقول:.. وأولاد الشيخ كثيرون، غير أن فيهم من يقرأ القرآن، ومن يفهم العلم، وكثير منهم على طبع العامة، من تقليدهم سيف الفتنة وأحكام العوائد، نعم غلب عليهم الكرم[43]..

وهو : ... بهلول بن عاصم الصغير، بن عاصم الكبير، فجده أحمد بن ابراهيم..: ينتهي نسبه الى ادريس الأكبر..: وهو «.. من سوس الأدنى، ثم انتقل الى الساقية الحمراء، ثم الى (سبعة مذابح) ثم الى بيت الله الحرام، إلى قبر رسول الله ﷺ، ثم زار بغداد، ومرّ بالقيروان بعد رجوعه، فنزل في منطقة تدعى «بر الفكرون»، ثم انتقل الى بلاد حنيفة، وبقي فيها واحدا وعشرين سنة، وأوصى أولاده الكثيرين بالرحيل الى بلاد زواوه (لأن آخر الزمان يكثر الباطل في السواحل)، وفرّق أولاده على البلدان، فبعث: محمد إلى بلاد عزوقة، وأحمد: الى بلاد معاتقه، ومحمد (بالفتح) الى بلاد بني عمرو. وعلي: الى بلاد تاقربوزت، ويحيى الى بلاد الدُعراش، وعيسى بقي في بلاد حنيفة مع أبيه، وموسى يوجد في بلاد

المشرق! ولا يعرف له مكان..».

ويذكر صاحب المخطوط الذي تنقل عنه، كلمه «.. في تحرير عماله الجزائر في زمان سيدي عبد الرحمن الثعالبي، ومن معه من الأولياء الصالحين، مثل السادة: سالم بن مخلوف، وابن الدين وأبو مدين الغوث، وأحمد بن يوسف الملياني، وعبد العزيز بن الحاج، وعلي بن موسى، وعيسى بن محمد (بالفتح)، وابراهيم السلامي، وأحمد بن عبد الرحمن ، ويحيى العيدلي، والحاج عمر، وعمر الشريف[44]..

ولعل الشيخ بهلول بن عاصم، شارك في جهاد ومدافعة المهاجمين: الاسبان والبرتغال والايطاليين والفرنسيين ـ لسواحل الجزائر، والعصر كما رأينا عصر هجوم الأوروبيين على سواحل المغرب العربي وانتشار حركة القرصنة، وجمعه لهؤلاء العلماء في مكان واحد، رغم اختلاف أزمانهم وعصورهم، فأنما للتبرك بهم والاستعانة ببركتهم حسب الاعتقاد السائد آنذاك وهناك حكايات أخرى ذكرت في حقه (بهلول بن عاصم) لا داعي لذكرها، لأنها أدخل في الأساطير منها في الأخبار الواقعية.

5 ـ يحيى بن موسى الزواوي: تلميذ الشيخ يحيى العيدلي ، يقول الورثيلاني «... ظهر أمره ظهورا فاشيا، يزار دائما، وسيفه ماض لمن يتعدى على أولاده، وسبب اتصاله بالشيخ يحيى العيدلي : أن سيدي يحيى بن موسى ذهب الى الشيخ يحيى العيدلي ليسرقه، فضبطه الشيخ العيدلي، واطلع على عمله، فتاب وعفا عنه.. وأولاده على القراءة واطعام الضيف والطاعة، والفضل[45]..

ويفهم من كلام علي بن فرحون[46]، أن يحيى بن عبد الله بن موسى الحسني، هو جد أولاد نعمان المنتشين في عدة مناطق من القبائل الكبرى والصغرى، مثل: يتورغ، وبني عيسى، وبني صدقه، وبني بترون، وبني لحسن يقال لهم سيدي عيد، وبني عمراوه على شط وادي يسر، وجبل افليسه، وبني سناسه يقال لهم سيدي هارون، وبني جناد، وبني وغليس، وبني ورثيلان[47].

ولعل هذا الشيخ يحيى، هو الذي أنشأ معهد (زاوية) بأعالي بني وغليس، دائرة سيدي عيش، ولاية بجايه حاليا، وهو مشهور بما خرّجه من العلماء والمشايخ، وممن وار هذا المعهد ونوّه به الرحالة التونسي التركي الشهير السيد: أحمد بن مصطفى

المعروف «برناز»، حيث ذكره في رحلته الى الجزائر «الشهب المحرقة فيمن ادعى الاجتهاد» لولا انقطاعه عن المحرقة (48).

وفرع هذه الأسرة ببني ورثيلان هم: الشيخ يحيى أوحمودي، الذي درس جدهم على اللغوي الشهير العالم الشيخ مرتضى الزبيدي (1732 ـ 1790 م) وبقيت إجازة هذا الشيخ للسيد يحيى أوحمودي في عقبه الى عهد قريب بل لعلها لا تزال عندهم الى الآن(49).

10) وللشيخ يحي العيدلي إلى ما تقدم من السعي في أمور الناس بالخير، والتدريس بمعهده أو مسجده (50)، الذي بناه بيده، له أيضا دور وَعْظِ الناس وارشادهم، والفصل في منازعاتهم، وتسيير معهد يقصده الطلاب للتعلم والدراسة، والزوار للاستفتاء والارشاد، فالجميع يطعمهم الطعام، ويمهد لهم سبل الإقامة والراحة، وهذا ليس بالقليل لا يقدر عليه الا من أعانه الله ووفقه.

وأخيرا فهل نفضت قليلا من هذا الغبار المتراكم على هذه الشخصية العلمية الرائدة في وقتها؟ وهل تمكنت في لمّ شتات أخبار مبتورة، متفرقة مغرقة في الغموض والأسطورة، فجعلتُ منها كلاما يُقرأ، وأخبارا تُفيد؟. فلعلي قد أنرت شمعة، وأشعلت فتيلة مصباح زيت للمدلجين أمثالي علهم يصلون فيما بعد ـ إلى استعمال مصابيح كهربائية في تيارها العالي، والله المستعان.

الهوامش:

(1) أنظر رحلة الورثيلاني: ص 8 ـ 11 ـ 27 ـ وشوارق الأنوار .. فصل «خاتمة».
(2) أنظر الجيلالي: تاريخ الجزائر العام: ج 2، ط 6: الدول الحفصية، والمرينية، والزيانية. مبارك الميلي تاريخ الجزائر القديم والحديث. ج 2، ط 2. الدول الحفصية.
(3) أنظر كلا من: الرحلة الورثيلانية، مطبوعة، وشوارق الأنوار.. (مخطوط). وشرح وضيفة الشيخ يحيى العيدلي ، أحمد الحروي الطرابلسي (مخطوط)، ونمط عرضها للمعلومات.
(4) عنوان الدراية. كتاب في الأعلام لاحمد الغبريني، طبع ثلاث مرات الى الآن: 1) بالجزائر ـ المطبعة الثعالبية بتحقيق الدكتور محمد بن أبي شنب.
2) بالجزائر بعناية رابح بونار.

3) بيروت ـ لبنان ـ بعناية عادل نويهض. وهو موسوعة جيدة في بابها، وفي تاريخ الجزائر الثقافي.
(5) مجلة الوطن العربي التي تصدر بباريس ـ السنة 9، العدد 428 الصادر يوم الجمعة 4/26 ـ 1985/5/2م ص 54ـ55 ركن مقابلات للحبيب السالمي، تحت عنوان مؤرخ الثقافة الجزائرية.
(6) شوارق الأنوار .. فصل «خاتمة» (مخطوط).
(7) الرحلة الورثيلانية ص 8ـ9.
(8) لا تزال هذه العادة جارية في المنطقة.
(9) شوارق الأنوار ...فصل (خاتمة).
(10) شوارق الأنوار.
(11) شوارق الأنوار...
(12) الجيلالي: تاريخ الجزائر العام ج 2، ط. 6 ص 272ـ276.
(13) شوارق الأنوار... فصل «خاتمة».
(14) معجم أعلام الجزائر ـ ط 2، ص 90ـ91.
(15) معجم أعلام الجزائر، ط 3، ص 32.
(16) شوارق الأنوار. وصل (خاتمة).
(17) الجيلالي: تاريخ الجزائر العام ج 2، ط 6. ص 86.
(18) شوارق الأنوار.. فصل «خاتمة».
(19) شوارق الأنوار... فصل «خاتمة».
(20) الزيطوط ـ حمام بري.
(21) المَزْلَة : أرض تزرع لفائدة شخص هدية له من صاحبها، أو أرض ملك لشخص يزرعها غيره له هدية وتكريما له.
(22) آمالو: منطقة من بني عيدل في السفوح العليا لجبلهم، المقابل لجبل أكفادو، بجرجرة، وفيها معهد (زاوية) سيدي أحمد بن يحيى، معهد قديم أيضا، ومنها أسرة (فارس) الشهيرة بالمنطقة.
(23) شوارق الأنوار. فصل «خاتمة» بتصرف.
(24) الرحلة الورثيلانية ص 9 ـ وتعريف الخلف برجال السلف جـ 2، ط 2، ص 110.
(25) الرحلة الورثيلانية ص 8 ـ وشوارق الأنوار... فصل «خاتمة» بتصرف.
(26) الرحلة الورثيلانية ص 8ـ9 ـ وشجرة النور الزكية ط ص 267ـ268.
(27) معجم أعلام الجزائر، ط 2، ص 90ـ91.
(28) الرحلة الورثيلانية ص 807.
(30) الرحلة الورثيلانية ص 9.
(31) شوارق الأنوار فصل «خاتمة» نقل كامل.
(32) معجم أعلام الجزائر ط 2، ص 40 ـ نيل الابتهاج ص 322 وتوفي ابن علي (882 هـ/ 1477 م) وله كتاب مخطوط تحت عنوان: **الأسلوب الغريب بالتعلق بالحبيب**، مرقون بمكتبة ابن أبي داود تاسست ـ وأقبو.
(33) الرحلة الورثيلانية (أرقام متعددة) ـ شوارق الأنوار ـ فصل «خاتمة» تعريف الخلف برجال السلف ص 160.

(34) الرحلة الورثيلانية في عدة أماكن ب بسهل الاهتداء إليها ــ وكذا في تعريف الخلف برجال السلف .. الذي ينقل من الرحلة.

(35) الرحلة الورثيلانية ص 11، 13.

(36) مجموع مخطوط في الأخبار والأنساب والتواريخ ــ الكتاب رقم 2.

(37) الرحلة الورثيلانية ص 72.

(38) الكتاب رقم 9 من المجموع المخطوط نقلا عن كتاب ابن فرحون الكبير المسمى: **الأنوار في ذكر الشرفاء الأحرار، والصلاة على النبي المختار، وعلى آله وصحبه الأخيار.**

(39) الكتاب رقم 9 من المجموع المخطوط جاء فيه ما يلي:

.... ذكر القرطبي في كتابه « **النهاية في ذكر الأشراف القاطنين بوطن بجاية** في الباب التاسع والعشرين منه ما يلي بتصرف: «.. ان (في) بني وغليس رجلا شريف الأصل ، كريم الأخلاق والشيم، يقال له : سيدي أحمد بن عبد الله الشريف، الملقب بأفروح، الساكن بقرية «ثال اتهوت» وسميت القرية بذلك.. ان هناك غير ماء ، وعلى رأس العين حجرة عظيمة؛ وفي تلك الحجرة ثلاث عشرة ثقبة يخرج من الثقور الفوار على هيئة القصباب، وسميت القرية بذلك (تعين قرية القصباب) ثلال اتهوت، ثهوت = لقصباب، وسكنها هذا السيد لكثرة عبادته لربه، وديانة ووفور علمه وعمله..

«.. ولقب بأفروح لانه كان عظيم اللحية، جيل الصورة، وجعل في طرف سبحته نصف مشط يسرح به لحيته، وشعر رأسه، ونصف المشط عند قومه يدعى (أفروم).»

وذكر الواتوغي، نقلا عن ابن الأثير ــ في كتابه المسمى: **ذكر الأعيان في أصل عمارة البلدان والأوطان**، ما يلي بتصرف: «... ان وادي بجاية من أقبو الى ثيكلات، يسمى عند قدماء العجم: وادي الصومام وكان خاليا من العمارة، فأتى اليه رجل يقال له: وغليس، فاستوطنه، فولد له عشرون ولدا فتفرعت من الأولاد الفروع بلغت نيفا وثمانين فرعا، وعمر كل واحد مكانا، فنسبت القرية اليه، والدوار الى أبيهم، فقيل له: بنووغليس.

وكان هذا الرجل في بدء أمره جاهلا بأحكام الإسلام، ثم أسلم، وحسن إسلامه، وأولاده كذلك الا أنه كريم حاذق فاهم عارف بالسياسة، فظهر أمره الى سائر الأقطار، واشتهر فضله فقصده الأشراف والعلماء والأولياء والصلحاء للسكن معه في وطنه لكثرة جوده، وجود أولاده فاجتمع عنده من الأشراف ما لم يوجد عند غيره. فهذا أصل عمارة هذا الوطن. والله أعلم..

(40) عن الشيخ المهدي البوعبدلي، مشافهة، وعن الرحالة التونسي: برنار ــ انظر تراجم المؤلفين التونسيين ط 1، ص 122 ــ 126.

(41) الرحلة الورثيلانية ص 9 جاء أنه بنى مسجده. وتحري كثيرا في تحديد قبلته.. في حكاية..؟

المصادر والمراجع المستشارة

المخطوطات:

1 ــ الورثيلاني ــ الحسين: **شوارق الأنوار، في تحرير معاني الأفكار، لوظيفة الشيخ العارف بالله النبراس المختار (يحيى العيدلي).**

فيه فصل بعنوان : **خاتمة في فضائل الشيخ**

مخطوط في مكتبة الشيخ بودريوه بهلول (الهاشمي) ببجاية.

2 ــ مجموع مخطوط في الأخبار، والأنساب، والتواريخ فيه 15 خمسة عشر كتابا، ووثيقة في 148 صفحة بخط محمد الطاهر الزواوي المنصوري، والكتب والوثائق المعنية هنا هي ذات الأرقام التالية: الأولى ــ والثانية، والثالثة والرابعة والسابعة والتاسعة والحادية عشرة.

مخطوط في مكتبة الشيخ بودريوه بهلول (الهاشمي) ببجايه.

3 ــ الفراوسني ــ محمد بن علي الزواوي : **الأسلوب الغريب في التعلق بالحبيب** مرقون بمكتبة الشيه أبن أبي داود بتاسلنت ــ وأقبو ــ وبجاية.

المطبوعات:

4 ــ الورثيلاني ــ الحسين : **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار** المشهور بالرحلة الورثيلانية.

الطبعة الثانية (1394 هـ ــ 1974 م) المنقولة عن الطبعة الأولى الجزائرية بتحقيق الدكتور محمد أبي شنب، الناشر: دار الكتاب العربي ــ بيروت لبنان.

5 ــ الحفناوي أبو القاسم: تعريف الخلف برجال السلف ــ الطبعة الثانية (1402 هـ 1982 م).

المنقولة عن الطبعة الأولى الجزائرية ــ الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت، لبنان.

6 ــ نويهض عادل : **معجم أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر ــ** أطبعة الثانية (1400 هـ ــ 1980 م) مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر ــ بيروت لبنان.

7 ـ الجيلالي عبد الرحمن : **تاريخ الجزائر العام ـ** الجزء الثاني، الطبعة السادسة (1403 هـ/1983 م) طبع ونشر دار الثقافة بيروت لبنان.

8 ـ الميلي مبارك بن محمد الهلالي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث ـ** الجزء الثاني الطبعة الثانية (1963) طبع : أبدران وشركاه ـ بيروت لبنان ـ الناشر مكتبة النهضة الجزائرية.

9 ـ مخلوف محمد بن محمد: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.**
المطبعة السلفية، ومكتبتها بالقاهرة سنوات (1349 هـ ـ 1352 هـ).

10 ـ ابن فرحون ابراهيم : **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**.. وبهامشه .

11 ـ بابا التنبكتي أحمد: **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**. الطبعة الأولى (1329 هـ ـ مطبعة السعادة ـ بالقاهرة ـ مصر.

12 ـ محفوظ محمد : **تراجم المؤلفين التونسيين**
الطبعة الأولى (1982 م) الجزء الأول ـ دار الغرب الاسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

المجلات :

13 ـ مجلة التاريخ: عدد 18 النصف الأول من سنة 1985 م ص 107 ـ 123 مجلة جزائرية مقال للدكتور سعد الله أبو القاسم تحت عنوان: **من أخبار شعبان باشا داي الجزائر 1695**

14 ـ مجلة الوطن العربي: الصادرة بباريس السنة التاسعة، العدد: 428، الصادر يوم الجمعة من (4/26 ـ إلى 1985/5/2) ص 54ـ55.
مقابلة مع الدكتور أبو القاسم سعد الله: للحبيب السالمي تحت عنوان: **مؤرخ الثقافة الجزائرية**.

اسبانيا توسط الجزائر لابرام صلح مع تونس

يحي بو عزيز

كانت اسبانيا في القرن الثامن عشر تعاني مشاكل وصعوبات في حوض البحر المتوسط ومياه المحيط الأطلسي، وذلك من طرف القراصنة الأوروبيين: الأنجليز، والسويديين، والهولنديين، والإيطاليين، والأمريكيين، ومن طرف البحريات الاسلامية المغربية، خاصة الجزائرية منها، فتعرضت تجارتها البحرية الى كساد وتدهور، وتعرضت مراكبها البحرية الى مزيد من الأخطار، والتهديدات، خاصة من طرف البحرية الجزائرية.

وكانت سياسة الوزير الأول الاسباني الكوندي دي أراندا: El-Conde de Aranda تنبني على ضرورة الاعتماد على القوة لمواجهة البلدان المغاربية، وبحرياتها الإسلامية التي كان لها نوع من التفوق البحري في هذه الفترة. ولكن خلفه في هذا المنصب: خوزي رودريقيز مونينو الكوندي دي فلوريدا بلانكا : José Rodriguez Monino El Conde de Florida Blanca. الذي تولى منصب الوزير الأول ووزير الخارجية من عام 1777 الى عام 1792، سلك سياسة أخرى مغايرة لسياسة سلفه، وهو محامي قانوني. وسياسي حاذق. تولى منصبا ديبلوماسيا في إيطاليا قبل أن يصبح رئيسا

لوزراء عرش البوربون الاسباني على عهد الملك كارلوس الثالث، وابنه كارلوس الرابع من بعده لمدة قصيرة، وكان متشبعا بالفكر التحرري، يكره الكنيسة والاكليروس، ولا يثق في رجال الجيش والحروب، ويميل الى سياسة التفاوض والحوار لحل المشاكل الخارجية بالطرق والأساليب السلمية، والاتفاقات والمعاهدات حتى ولو مع بذل جزء من أموال الخزينة العامة، وعدم اللجوء الى القوة والعنف طالما كان هناك أمل للوصول الى حل سلمي.

وقد اشتد حرصه كثيرا على القضاء، أو الحد على الأقل، من القرصنة البحرية التي عطلت مصالح اسبانيا التجارية، ووضعت أمامها عراقيل كثيرة سياسية، وعسكرية، واقتصادية في حوض البحر المتوسط طولا وعرضا، وفي مياه المحيط الأطلنطي غرب أوروبا. وعلى هذا الأساس صمّم على ضرورة تحقيق السلم مع البلدان المغاربية، وعلى رأسها الجزائر، مهما كان الثمن. وأخذ يخطط لإعادة وهران والمرسى الكبير للجزائر مقابل الحصول منها على سلم، ووضع في اعتباره منذ البداية الحصول أولا على السلم مع الدولة العثمانية، ومع المغرب الأقصى كخطوة أولى لذلك.

وكان السلطان محمد بن عبد الله منذ أن تولى العرش المغربي عام 1757 م. وهو يعطي للسياسة والحوار الديبلوماسي الأولوية على الحروب في المشاكل الدولية. وطوّر أسطوله الحربي الصغير ليكون في خدمة هذه السياسة الخارجية. ولكي يعطي الدليل على اخلاصه للحوار الديبلوماسي، بذل مبالغ مالية هامة لتحرير الأسرى المسلمين والمسيحيين. ووسطته اسبانيا لافتداء أسراها بالجزائر، فبذل عدة محاولات حتى نجح في المرة الثالثة عام 1768 م وترأس البعثة المغربية التي أشرفت على تبادل الأسرى، الكاتب المغربي أبو العباس الغسال الذي حضر الى الجزائر على المركب الاسباني. وسلّم للجزائر 1600 أسيرا جزائريا، وتسلم منها نفس العدد من الأسرى الاسبان، وتم شراء الباقي من الأسرى بالأموال، ألف ريال لكل ضابط و500 ريال لكل جندي بسيط (1).

وبهذه الكيفية أصبح لهذا السلطان المغربي مكانة لدى بعض دول أوروبا،

خاصة اسبانيا التي توصلت الى ابرام معاهدة صلح معه عام 1782 بفضل جهود المفاوض سلمون (Salmon) (2) كما توصلت في نفس التاريخ الى ابرام معاهدة صلح مع الدولة العثمانية بفضل جهود المفاوض الاسباني بوليني (Bouligny) (3) وكان هدفها من ذلك هو حمل تركيا على الضغط على ولاياتها المغاربية لكي تبرم معها معاهدات سلم وصداقة، وهو ما سيحصل فيما بعد.

وبالطبع فان الهدف الأساسي لكارلوس الثالث، ووزيره الأول دي فلوريدا بلانكا، من وراء هذه السياسة، هو خدمة المصالح التجارية الاسبانية. وتنشيطها وحمايتها، من كل الأخطار، وإيجاد تحالف ضد غريمتها انجلترا في محاولة لعزلها، وكان هذا ضمن الأسباب التي جعلتهما يحاولان التوسط بين تركيا، وروسيا، وتمكينهما من تقوية وتدعيم اسطوليهما في البحر المتوسط على حساب الأسطول الانجليزي، ويحاولان التوسط كذلك بين البلدان المغاربية وبين كل من البرتغال، ونابولي، وأمريكا.

ومما ساعد اسبانيا على القيام بهذا النشاط الديبلوماسي المكثف في هذه الفترة، هو نجاحها في إقامة نوع من التوازن الدولي في أوروبا، في إطار التحالفين: الاسباني ـ الفرنسي ، والاسباني ـ الألماني.

وهكذا نجحت اسبانيا في ابرام معاهدة سلم مع سلطان المغرب الأقصى عام 1782 م، ومع طرابلس الغرب القرمانلية يوم 10 سبتمبر 1784م، بفضل جهود الإخوة صولير: بيدرو صولير Pedro Soler وخوان صولير Juan Soler وخايم صولير Jaime Soler (4).

أما الجزائر، وهي أقوى دول بلدان المغرب العربي الإسلامية، بحكم موقعها الجغرافي الممتاز، وكثافة سكانها، وغناها الاقتصادي، وتفوق بحريتها عدة وعددا، واستقرار نظام الحكم فيها خاصة خلال عهد الداي محمد عثمان باشا الذي دام حكمه ربع قرن بكامله من عام 1766 الى 1791 م، فقد كانت ترفض باصرار السلام والصلح مع اسبانيا طالما بقيت تحتل وهران والمرسى الكبير، ولذلك جربت اسبانيا

ضدها القوة وشنت عليها ثلاثة حروب وغارات كبرى في ظرف عشر سنوات: الأولى عام 1775 بقيادة الضابط أوريلي O'Reilly ، والثانية والثالثة بقيادة الضابط دون أنطونيو دوبارسولو Don Antonio de Barcelo على عهد دي فلوريدا بلانكا، ولكنها فشلت كلها وخابت، واضطرت اسبانيا الى العودة الى أسلوب الحوار وشرعت في التفاوض مع الجزائر عام 1785، وكلفت كلا من التاجر الكونت ديسبي La Comte d'Expilly والجنرال مازاريدو Mazarido بذلك، وتم التوصل الى ابرام صلح بين البلدين يوم 14 جوان 1786 اعتبره كاثكارت الأمريكي، مهينا ومخلا بالشرف بالنسبة للملك اسبانيا الكاثوليكي كارلوس الثالث. وقد نشرنا نحن دراسة موسعة عنه يمكن العودة اليها[٤] كما يمكن العودة الى ما نشره كل من الزميلين: مولاي بلحميسي[٥] وميكيل دوايبالزا

ويهمنا في هذه الدراسة التعرض الى المحاولات الاسبانية التي بذلت من أجل توسيط الجزائر لتحقيق ابرام صلح مع تونس كذلك، وهي آخر بلد من البلدان المغاربية التي تبرم معها صلحا وذلك عام 1792 [٦] أي بعد سبع سنوات من ابرام الصلح مع الجزائر، وتسع سنوات من ابرام الصلح مع طرابلس الغرب، وأحد عشر عاما مع كل من المغرب الأقصى والدولة العثمانية.

فقد لاحظنا اثناء البحث والتنقيب في مراسلات الساسة الإسبان، والجزائريين التي تمت خلال مفاوضات أعداد بنود الصلح بين البلدين: الجزائر واسبانيا، لاحظنا الحاح الساسة الأسبان على الداي محمد عثمان باشا، وعلى بعض وزرائه خاصة: وكيل الحرج حسن، وخزندار سيد علي برغل، كي يبذلوا جهودهم ويتدخلوا لدى تونس لابرام صلح معها، ومعاهدة، على غرار الصلح الذي أبرم مع كل من تركيا وطرابلس، وذلك حتى قبل أن يتم ابرام الصلح بين الجزائر واسبانيا. لأن الأخيرة أصبحت متأكدة من إقرار ذلك.

ففي رسالة حسن وكيل الحرج بالجزائر الى الوزير الأول الإسباني الكونت دي فلوريدا بلانكا، بتاريخ 21 شعبان 1119 هـ (25 جوان 1785 م) ذكر له فيها

قائلا: «وكما لا يخفاكم وقفنا في إمرت (كذا) تونس الذي أمرتم به خدمكم (كذا) الكند دسبلي[٩] وما زلنا واقفين على ذلك حتى يقضي ان شاء الله كما تنبغي وترضى»[١٠] وبالطبع فان هذه الرسالة تكون جوابا عن رغبة إسبانية سابقة في إحدى الرسائل التي لم نتمكن من الاطلاع عليها.

وفي رسالة أخرى للكونت دي فلوريدا بلانكا إلى أحد وزراء للجزائر قال له فيها: «بأن الملك الاسباني يرجو منك أن تبذل جهدك وتتصل بباي تونس، وتحثه على ابرام صلح مع اسبانيا وأضاف له قائلا: «بأن دي سيبي d'Expilly سيحدثك بالتفصيل على كل ما يريد الملك قوله، وذلك عندما يحضر الى الجزائر[١١]».

وفي رسالة للوزير الأول التونسي الحاج مصطفى خوجه باشا، وجهها الى حسن وكيل الحرج (وزير البحرية) بتاريخ 25 ربيع الأول 1200 (20 جانفي 1786 م) أخبره فيها بأنه اتصل برسالته التي حملها اليه الحاج سليمان، والضابط التاجر اليكسادر بازيليني: Alexandre Bazilini .واطلع فيها على خبر وصول المبعوث الاسباني الكونت دي سيبي الى الجزائر للتفاوض من أجل ابرام صلح بين البلدين: الجزائر واسبانيا، وقد تمنى الحاج خوجه في هذه الرسالة أن ينجح هذا المبعوث الاسباني في مهمته، وأبلغ مخاطبه (حسن وكيل الحرج) بأن الباي التونسي حموده باشا يتمنى هو الآخر ويرجو من هذا المبعوث أن يحضر الى تونس لنفس المهمة، وكعربون وتمهيد لذلك أبلغ الحاج مصطفى مخاطبه حسن وكيل الحرج بأن الباي قد أعلن هدنة لمدة ثلاثة أشهر بين تونس واسبانيا تبدأ من أول مارس 1786 م. وانتزع من البحارة التونسيين جوازات السفر، حتى لا يقوموا بمهاجمة السفن الاسبانية في البحر[١٢].

وفي رسالة للخزندار سيد علي برغل إلى دي فلوريدا بلانكا بتاريخ 20 جمادي الأولى 1200 (19 مارس 1786 م) أوضح فيها بأنه تحادث مع الداي محمد عثمان باشا حول أمر الوساطة مع تونس واتفق معه على ارسال لجنة أو بعثة الى هناك للعمل على تحقيق الصلح بين البلدين: تونس واسبانيا[١٣].

وفي رسالة لوكيل الحرج حسن الى الكونت دي فلوريدا بلانكا بتاريخ 24

جمادي الأولى 1200 (26 مارس 1786 م) جوابا على رسالة سابقة. قال له فيها ما يلي: «أما بعد فاعلم قد ورد علينا الأعز كتابكم من ترخه (كذا) ستة عشر من سبتمبر[14] على يد وكلكم (كذا) الكند دي سبلي وقرأنه (كذا) وفهمنا ما فيه وفرحنا غاية. ومن أجل جوبتكم (كذا) عليه في الحين نخبركم ونعلمنكم على أمر تونس، أعلم نحن كتبنا وبعثنا لوزير الباي الحاج مصطفى خوجه مع خدمنا (كذا) ومحبنا عوض ولدنا سليمان بن جلون، ومحبنا (كذا) ومحب الخير الينا في أمر الصلح هنابالجزائر مع وكيلكم كذا)الكند دي سبلي.ولكن جاءنا الجواب من عنده وترى جوابه الينا يصلكم مع هذا وطبعنا (ختمنا) ومن أجل هذا اعلمنا به البدر متاعكم الذي هنا ليعرف لسان العربية. وكذا نحن وصينا (كذا) ووكدنا على واحد الرجل من حضرت (كذا) الباي الذي جاء مع الهدية التي تأتي الينا في كل سنة ان لا يخالفنا في كل ما أمرنهم (كذا) به في امرت (كذا) صلح أصبنية (كذا) وبعثنا مع صحبنا (كذا) وصحب (كذا) الكند دي سبلي الترك شريف أن يبقى هناك ويسكنهم على ما ارتضى واتفق (كذا) به لشندر[15] وسليمان حتى نأمر بأمرك[16]».

وفي رسالة أخرى لحسن وكيل الحرج نفسه بنفس التاريخ[17] إلى دي فلوريدا بلانكا أورد تفاصيل أخرى عن موضوع الوساطة مفادها أن الوزير الأول التونسي الحاج مصطفى خوجه ، تفاوض مع الكسندر بازليني، وسليمان بن جلول، واتفق معها على ابرام هدنة لمدة أربعة أشهر. ولكن صولير Soler احتج على ذلك، وزعم انه هو وحده المكلف بالتفاوض مع تونس باسم اسبانيا لابرام الصلح، وليس هذان الرجلان الموفدان من الجزائر، ولهذا فان الداي محمد عثمان باشا أرسل مرة أخرى الى تونس ونصح الباي حمودة باشا أن يتفاوض مع صولير قطعا للنزاع والخلاف. وأضاف حسن وكيل الحرج في رسالته الى بلانكا، بأن هناك وباء الطاعون في عنابة، ونصح التجار الاسبان بعدم الاتجاه اليها، واعتذر له عن تأخر جوابه اليه لانه كان ينتظر جواب تونس عن موضوع الصلح[18].

وفي رسالتين اثنتين للوزير الأول الاسباني دي فلوريدا بلانكا الى كل من وكيل الحرج حسن، والخزندار سيد علي، بتاريخ 25 ابريل 1786 م حدثهما فيهما عن مساعي الصلح التي يقوم بها الكونت دي سيبي بين تونس واسبانيا، وشكرهما

هو والملك على جهودهما التي يبذلانها لتحقيق الصلح بين البلدين. وتمنيا لهما أن ينجحا بنفوذهما ومساعيهما في ذلك، وتأسف على ظهور بعض المشاكل والصعوبات التي تحول دون تحقيق ذلك[19].

وقد كرر دي فلوريدا بلانكا نفس الأفكار في رسالة أخرى ثالثة الى حسن وكيل الحرج بنفس التاريخ[20] وأضاف بأنه يعتمد على تأثيره في تحقيق ذلك، وأن ملك اسبانيا قبل هدنة لمدة ثلاثة أشهر مع تونس تمهيدا لابرام الصلح، وتمنى أن تفعل تونس ذلك وأضح له بأن الكونت دي سيبي سوف يوضح له كل الأمور عندما يصل الى الجزائر[21].

وهناك رسالة أخرى لفلوريدا بلانكا وجهها الى شخص غير مذكور في الرسالة. ولكن يرجح أنه وكيل الحرج حسن أو الخزندار سيد علي، ولا تحمل تاريخا، ولكن محتواها له صلة بالرسائل السابقة حول وساطة الجزائريين تونس واسبانيا، وقد حث بلانكا مخاطبه فيها على أن يبذل ما في وسعه، ويستعمل نفوذه حتى يتم ابرام الصلح مع تونس، وأكد له بأنه هو والملك الاسباني يعولان عليه وعلى نفوذه في تحقيق هذا الصلح مع تونس[22].

وفي رسالة أخرى لفلوريدا بلانكا، وجهها الى كل من حسن وكيل الحرج الذي رقي الى منصب الخزناجي، وعلي آغا الخزندار، الذي أسند اليه منصب وكيل الحرج كذلك، بتاريخ 31 اكتوبر 1786 م. أخبرهما فيها بأنه هو والملك الاسباني، يشكرانهما على جهودهما في سبيل تحقيق الصلح الذي ابرم بين البلدين: الجزائر واسبانيا[23]، ويتمنيان أن يبذلا نفس الجهود مع تونس لتحقيق صلح معها، وأوضح لهما بأن شروط الصلح مع تونس توجد عندكم في الجزائر على أي حال[24].

وفي يوم 15 نوفمبر 1786 م. وجه علي خزندار رسالة الى دي فلوريدا بلانكا حدثه فيها على قضايا كثيرة، وقال له: «أما ما يخص تونس فقد كتبنا الى الوزير الأول التونسي مصطفى خوجة، وما زلنا ننتظر جوابه حتى يتم ابرام الصلح بينكم وبينها»[25].

وفي يوم 5 جمادي الأولى 1201 (25 فيفري 1787 م) وجه حسن الخزناجي

(وكيل الحرج سابقا) رسالة الى دي فلوريدا بلانكا حدثه فيها على قضايا كثيرة وأضاف حول تونس: «وتراني أعطيت ورقة الى بيدرو سوقيطا الى تونس مع البريك[26] ونقول ان شاء الله كل شيء يمشي مليح مع تونس»[27].

كذلك وجه دي فلوريدا بلانكا رسالة أخرى الى حسن الخزناجي وكيل الحرج في نفس المعنى حول الوساطة الجزائرية بين تونس واسبانيا، وذلك جوابا على رسالة سابقة اليه حدثه فيها على قضايا كثيرة، ومنها موضوع الوساطة. وقد طلب منه فيها ان يستعمل نفوذه حتى يتحقق ابرام الصلح بين البلدين تونس واسبانيا[28].

تلك هي خلاصة بعض الرسائل التي تم تبادلها بين الساسة الاسبان والجزائريين حول وساطة الجزائريين بين تونس واسبانيا، خلال عامي 1786 و1787، ومطلع عام 1787 م، ولا شك أن إلحاح اسبانيا على الجزائر في التوسط لصالحها لدى تونس، يوضح المكانة التي كانت لها، وما تزال، في المنطقة، والوزن الثقيل الذي تتمتع به لدى معظم البلدان الأوروبية والافريقية.

إن تلك المكانة وذلك الوزن الثقيل، هو الذي جعل الدولة العثمانية توسطها لاقناع اسبانيا بمنع الاسطول الروسي من المرور عبر مضيق جبل طارق الى البحر المتوسط، خلال الحروب الروسية العثمانية في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن 18 م. وجعلت كلا من البرتغال ونابولي، توسطان اسبانيا لاقناع الجزائر بابرام صلح معها، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية توسطها لابرام صلح مع كل من تونس وطرابلس. وهي مواضيع شيقة سوف نعود لبحثها في مناسبات أخرى ان شاء الله.

أما ما يخص الوساطة لدى تونس. فقد استمرت بعد ذلك عدة سنوات أخرى ولم يسعفنا الحظ حاليا على الاطلاع على باقي الرسائل. ولعل فرصا أخرى تسنح لمتابعة البحث وكشف دور الجزائر المشرف في هذا الميدان كما في غيره، وليس ذلك بعزيز على الله.

الهوامش :

(1) الناصري: الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى. ج 8 (الدار البيضاء 1956) ص 38 وما بعدها.

(2) M, Conrotte : Espanay los paies Musulmanes durante el-Ministero de Florida Blanca (Madrid-1909) p. 442.

(3) تم ابرام الصلح مع اسبانيا والدولة العثمانية يوم 14 سبتمبر 1782 م.

(4) انظر: م. إيبالزا: معاهدة السلم الأول الاسبانية الليبية، المجلة التاريخية المغربية عدد 17 ـ 18 (تونس ـ جانفي 1980) ص 33 ـ 68.

(5) أنظر: يحيى بوعزيز : مفاوضات الصلح بين الجزائر واسبانيا من خلال مراسلات الداي محمد بن عثمان باشا. مجلة الثقافة عدد 89 (سبتمبر، اكتوبر 1985) ص 95 ـ 118 . مجلة التاريخ عدد 18 (الجزائر ـ النصف الأول من عام 1785) ص 125 ـ 152. مجلة أوراق جديدة (مدريد 1984 ـ 1985) عدد 7ـ8 ص 75 ـ 89. مذكرات أسير الداي كاثكارت. (الجزائر 1982) ص 124ـ125.

(6) صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية والاسبانية. معاهدة عام 1786 بين الجزائر واسبانيا سبب ابرامها، مضمونها، نتائجها، مجلة تاريخ وحضارة المغرب عدد 11. (الجزائر 1974. ص 5ـ22) .

(7) M. de Epalza. Concecuencias del tradato de paz hispano – Argelino de 1786 en Homenaje a guillermo guastravino (Madrid – 1978) pp. 443-444.

(8) M. Epalza et A. El Ghafsi : Relations Tuniso – Espangoles aux XIXe siècle: document et synthese in les Cahiers de Tunisie (1977) pp. 183-216.

(9) El-Conde d'Expilly.

(10) Archivo historic national de Madrid – section de estado legajo 3615, correxpondancia de losDeyes.

(11) هذه الرسالة لم يذكر صاحبها الذي وجهت اليه، ولا يستبعد أن يكون حسن وكيل الحرج. ولا تحمل تاريخا، ولكن يرجح أنه 17 سبتمبر 1785. وذلك استنادا الى رسالة وكيل الحرج حسن بتاريخ 20 جمادي الأولى 1200 (21 مارس 1786) التي تتحدث عن هذه الرسالة ومحتواها أنظر نفس المصدر. رزمة 3615.

(12) نفس المصدر. رزمة 3615. وهذه الرسالة عبارة عن الترجمة الايطالية للنص العربي إذا كان هناك أصل لها ولم نعثر عليه. والذي قام بترجمتها وتعجيمها الى الايطالية هو الفونسو مارتيناز قونزاليز: Alfonso Martines Giunzalez مدير مستشفى الأسرى الأسبان المسيحيين بالجزائر.

(13) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(14) عام 1785..

(15) اليكساندر بازيليني : Alexandre Bazillini

(16) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(17) 24 جمادي الأولى 1200 (26 مارس 1786 م).

(18) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(19) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(20) 25 أبريل 1786 م.

(21) نفس المصدر ـ رزمة 3615.
(22) نفس المصدر ـ رزمة 3615.
(23) نفس المصدر ـ رزمة 3615. وهذا يعني أن اسبانيا قدمت مسبقا للجزائر شروطها للصلح مع تونس.
(24) نفس المصدر ـ رزمة 3615.
(25) نفس المصدر ـ رزمة 3615.
(26) مركب بحري يطلق عليه هذا الاسم سافر عليه المفاوض الاسباني بيدرو سوقيطا : Pedro Sogueta الذي عيّن قنصلا لاسبانيا في الجزائر فترة قصيرة من الزمن.
(27) نفس المصدر ـ رزمة 3615.
(28) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

المسائل الافريقية في السياسة الأوروبية قبيل الحرب الكبرى

القسم الثاني (*)

التوتر

جمال قنان

1 ـ التدخل الانجليزي :

تعرضت المفاوضات الفرنسية الالمانية لهزة خطيرة، في المنتصف الثاني من شهر جويلية، وهي لا تزال في بداية طريقها. ولا يعود ذلك الى ما أشاعته الصحف وبعض الأوساط الدبلوماسية الأوروبية في ذلك الوقت الى غلو المطالب الألمانية في افريقيا الاستوائية الفرنسية، بقدر ما يعود الى رغبة انجلترا في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات والتي لم تتمكن من الظفر به. لقد عبرت عن هذه الرغبة بشكل صريح الى كل من الطرفين المعنيين، الالماني والفرنسي، على اثر الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء الانجليزي لدراسة الوضعية الدولية التي نجمت عن المبادرة الألمانية. كما أكد رئيس الوزراء اسكويث نفسه، هاته الرغبة في الخطاب الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 7 جويلية[**]. غير أن الطرفين اعتبرا ان المسألة تهم علاقاتهما وحدهما وبالتالي ليس هناك ما يبرر مشاركة الانكليز ولا الاسبان في هاته المباحثات. هذا الموقف لم يقنع الانكليز الذين وان كانوا قد أبدوا ارتياحا، في الظاهر لبدء الاتصالات

(*) نشر القسم الأول من هذه الدراسة في العدد الثاني من مجلة الدراسات التاريخية 1986.

المباشرة بين الفرنسيين والالمان لتسوية الأزمة، لكنهم في الحقيقة كانوا يترقبون الفرصة المواتية لمعاودة المحاولة.

في البداية كانوا ينتظرون نهاية المفاوضات بين الطرفين لكي يطرحوا مطالبهم وعرض شروطهم قبل الموافقة على التسوية. لكن تباعد وجهات النظر الفرنسية والالمانية حول مسألة التعويضات في افريقيا الاستوائية، جعل الانكليز يعتقدون أن الفرصة قد حانت للضرب على الطاولة وافشال الاتصالات الثنائية الجارية والقيام في نفس الوقت باقتراح صيغة للتسوية يكون لهم دورا بارزا فيها. لقد أعدت الدبلوماسية الانكليزية خطة لذلك ولم تهمل التفكير في نفس الوقت، في مخرج مشرف إذا ما فشلت المحاولة.

في صبيحة يوم 20 جويلية، قدمت الخارجية الانكليزية، عن طريق سفيرها بباريس، مذكرة الى الحكومة الفرنسية حول موضوع المفاوضات الفرنسية ـ الالمانية. لقد أكد السفير رغبة السيد ادوارد قري في معرفة رأي الحكومة الفرنسية في المقترحات التي تضمنتها المذكرة قبل اجتماع مجلس الوزراء الانكليزي المقرر صباح اليوم التالي.

لقد انطلقت المذكرة من الاعتقاد بأن المطالب الالمانية في افريقيا الاستوائية ستؤدي حتما الى توقف المباحثات الجارية، مما سينجم عنه بقاء الألمان في أغادير. وأمام هاته الوضعية المحتملة فان الحكومة الانكليزية يمكن لها أن تأخذ المبادرة وتقترح على حكومة برلين عقد مؤتمر تحضره كل الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة[50] وفي حالة رفض الألمان لهذا الاقتراح فإن انكلترا ستعلن لهم بأنها ستضطر في هاته الحالة الى القيام بأي عمل من شأنه أن يحمي مصالحها في المغرب[51] وتتوقع المذكرة أن الالمان قبل أن يحددوا موقفهم من فكرة عقد المؤتمر سيطلبون توضيحات حوْلَ مهمة هذا المؤتمر وقاعدة العمل التي ينطلق منها.

ومن هنا فان الحكومة الانكليزية، قبل أن تطرح هذه الفكرة تريد معرفة رأي الحكومة الفرنسية ليس فقط فيما اذا كانت تحبذ فكرة عقد مؤتمر وانما أيضا فيما اذا كانت «ترفض، مهما كانت الظروف، كل تسوية تسمح لالمانيا بالحصول على موطأ

قدم في المغرب»[52]، وبالنسبة لانكلترا فان المذكرة تؤكد بأنها لا تعتبر أبعاد ألمانيا عن المغرب ضرورة حيوية بالنسبة لمصالحها، اذا ما حصلت منها على شروط مرضية. وفي حالة رفض الحكومة الفرنسية لكلا الحلين أي: منح تعويضات مرضية لألمانيا في الكونغو أو موطأ قدم في المغرب «فإن اقصاء ألمانيا عن هاته البلاد وتمكين فرنسا منها لا يتحقق بدون الركون الى الحرب». ويمكن تصور حل ثالث وهو العودة بالحالة في المملكة الى الوضع الذي حدده مؤتمر الجزيرة. وأكدت المذكرة في الختام ضرورة اطلاع الحكومة الانكليزية على الموقف الفرنسي النهائي قبل أن تتخذ اجراءات قد تنجم عنها عواقب وخيمة[53].

ردت الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة في نفس اليوم موضحة في البداية ان المفاوضات مع الألمان لم تنقطع وانها ستستمر بدون شك بعض الوقت. وفي حالة فشلها فإن فرنسا لا ترفض فكرة الدعوة لعقد مؤتمر. وعلى ذلك، فما دامت انكلترا هي صاحبة هذه الفكرة فمن المستحسن أن تقوم هي كذلك باقتراح برنامج العمل لذلك. ولقد ردت المذكرة الفرنسية بحدة على فكرة منح موطأ قدم في المغرب لالمانيا، مذكرة الحكومة الانكليزية بالاتفاق الذي عقد بين الطرفين عام 1904 والذي التزمت فيه انكلترا بعدم الاعتراف بأي نفوذ سياسي آخر في المغرب، غير النفوذ الاسباني والفرنسي، فأي موقف غير هذا يعتبر خرقا للاتفاق القائم مع انكلترا من جهة وانتهاكا للاتفاق الفرنسي الألماني المبرم بين الطرفين عام 1909 من جهة أخرى. وبناء على هذا، فالحكومة الفرنسية ترفض أن يكون موضوع المؤتمر المزمع اقتراح عقده «دراسة امكانية التنازل لالمانيا، تحت أي عنوان كان، عن أي جزء من الاراضي المغربية مهما كان ضئيلا»[54].

الوجه الثاني للتدخل الانكليزي يتمثل في تلك الفقرة من الكلمة التي ألقاها لويد جورج، وزير المالية، أثناء المأدبة التقليدية التي أقامها شيخ مدينة لندن على شرف أصحاب البنوك في المدينة، مساء يوم 22 جويلية.

لقد تعرض لويد جورج للوضعية الدولية السائدة بالتلميح، ليركز على مكانة انكلترا ودورها في السياسة الدولية مبينا اصرار بلاده على عدم التنازل عن هاته المكانة المرموقة، ومهما كان الثمن «انه يجب أن أقول ـ لأنني أعتقد ان ذلك حيوي

بالنسبة للمصالح العليا لهاته البلاد وللعالم ـ بأن انكلترا ستعرف كيف تحافظ، وفي كل الظروف، على مكانتها وعلى سمعتها بين الدول الكبرى. ان استخدام نفوذها القوي ـ وقد تأكد ذلك عدة مرات في الماضي ـ لا يقدر بثمن، من أجل قضية الحرية الانسانية، وستكون كذلك في المستقبل. لقد أنقذت في الماضي ولأكثر من مرة أمم في القارة ـ والتي كثيرا ما تميل هاته الى نسيان ذلك ـ من كوارث ماحقة وحتى من الفناء القومي. ومن أجل المحافظة على السلام فاننا على استعداد لبذل تضحيات كبيرة واعتقد أنه لا يوجد هناك ما يمكن أن يعكر الارادة الدولية الحسنة غير تلك المسائل ذات الخطورة القومية الكبرى. وإذا كان يراد أن تفرض علينا وضعية لا يؤمن السلم فيها الا بالتخلي عن المكانة الكبيرة والمفضلة التي اكتسبتها انكلترا بفضل قرون من الجهد والبطولة. واذا كان في مسائل حيث مصالحنا الحيوية توجد في الميزان، تعامل انكلترا كمن ليس له وزن في مجمع الأمم فانني أعلن رسميا بأن السلم بهذا الثمن هو مهانة لا تحتمل لبلد كبير مثل بلدنا. فالشرف القومي ليس موقف حزب وأمن تجارتنا الدولية الكبرى ليست بقضية حزب ان المحافظة على السلم في العالم تكون قضية سهلة إذا كانت كل الأمم قد وعت هذا باخلاص وأدركت شروط ضمان ذلك»[54].

لقد أكد لويد جورج في مذكراته أنه هو صاحب فكرة هذا التصريح وهو الذي قام بصياغة محتواه الذي عرضه على كل من رئيس الوزراء وعلى كاتب الدولة للخارجية اللذان وافقا عليه كلمة كلمة. وقد علل وزير المالية الانكليزي «مبادرته» هاته بسببين:

الأول هو أن ألمانيا تجاهلت المذكرة التي سلمتها لها انكلترا يوم 4 جويلية حول مبادرتها في أغادير، ولم ترد عنها. والثاني بكونها عاملت انكلترا في هاته المسألة ككم مهمل حين تجاهلت أهمية مصالحها في هاته البلاد. كما أضاف بكونه كان يهدف كذلك من وراء هذا التصريح لفت نظر برلين، وتنبيهها الى الجدية التي تنوي انكلترا اعطاءها للالتزاماتها نحو فرنسا[55].

والواقع ان هاته التأكيدات والمعلومات التي أوردها لويد جورج حول هذه المسألة في مذكراته لا تعكس الحقيقة تماما كما أوضحتها الوثائق الدبلوماسية.

فالاعتراض الأول على تأكيدات اللويد جورج يتعلق بمحتوى المذكرة التي بعثتها الخارجية الانكليزية الى الحكومة الألمانية يوم 4 جويلية. لقد قرر مجلس الوزراء الانكليزي في نفس هذا اليوم، بعد دراسته للوضع السياسي الناجم عن المبادرة الالمانية في اقادير، ابعاد فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، انكليزية فرنسية، كما اقترحت ذلك حكومة باريس، في نفس الوقت الذي قرر فيه اخطار الحكومة الألمانية عن طريق سفيرها بلندن بموقفها من المسألة. لقد أكدت انكلترا بكونها تعتبر نفسها طرفا معنيا في المسألة بسبب التزاماتها ازاء فرنسا من جهة ومن أجل حماية مصالحها من جهة أخرى «وعلى ذلك فلا يمكن لنا أن نقبل أية تسوية تتم بدون مشاركتنا». قدم الألمان توضيحات عن مبادرتهم لانكلترا والى جميع الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة في المذكرة التي سلموها لهاته الدول يوم أول جويلية. وخلال الاتصالات التي تمت بينها عن طريق سفيريها أوضح الألمان عدة مرات ان القضية تخص فقط فرنسا وألمانيا وحدهما. ثم أصبح هذا الموقف موقفا فرنسيا ألمانيا مشتركا عندما بدأت المباحثات بينهما.

وفي الحقيقة فان انكلترا لم تكن محقة في موقفها المطالب بالاشتراك في المفاوضات. ذلك أنه سبق لها أن تنازلت عن نفوذها السياسي في المغرب لصالح فرنسا منذ عام 1904 . ومصالحها الاقتصادية يؤمنها تعاقدها الثنائي مع كل من فرنسا واسبانيا من جهة ووثيقة مؤتمر الجزيرة من جهة أخرى. ولقد أعلم كل من الفرنسيين والالمان أنه ليس في نيتهما المساس بهاته المصالح سواء بالنسبة لانكلترا أو بالنسبة للدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. ومن ناحية أخرى فإن هاته المفاوضات الجارية ليست الأولى من نوعها بين ألمانيا وفرنسا. لقد جرت محادثات حول المغرب استمرت عدة شهور قبيل الحملة الفرنسية على مدينة فاس. ولقد اعترف اسكويث نفسه في التصريح الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 6 جويلية بخصوصيات العلاقات الفرنسية الألمانية حول المغرب مضيفا فقط رغبة بلاده في أن تكون طرف في هذه المباحثات[56] وعلى ذلك فلم يكن الدافع لهذا التصريح تجاهل ألمانيا للمراسلة الانكليزية كما زعم اللويد جورج وانما كان دافعه رغبة لندن في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات الجارية.

وعشية صدور هذا التصريح ، عاد كاتب الدولة للخارجية الانكليزي، تأكيد هذه الرغبة، وللمرة الأخرى، في لقاء طويل جمع بينه وبين سفير ألمانيا يوم 21 جويلية[68] . أما فيما يتعلق بطبيعة الالتزامات الانكليزية ازاء فرنسا فإن تصريح 8 أفريل 1904 يلزم الدولتين بتبادل الدعم الدبلوماسي في حالة ما اذا واجهت مشاريعها في كل من مصر والمغرب معارضة من طرف أو من أطراف أخرى.

وبخصوص البنود السرية الملحقة بهذا التصريح فانها تنص فقط على عدم الاعتراض على بعضيهما في حق فرض الحماية على منطقتي نفوذهما ـ فرنسا على المغرب، وانكلترا على مصر ـ وهو الالتزام الذي أشار اليه الوزير الأول الانكليزي في خطابه أمام مجلس العموم والذي علق عليه بكون البرلمان يعرف طبيعة هذا الالتزام. ولم يرتبط الطرفان بأي تعهد آخر حتى هذا التاريخ[65] .

وتأكيد وزير المالية الانكليزي بكون فكرة التصريح كانت فكرته هو وأنها بادرة من عنده وأنه اكتفى فقط بأخذ موافقة زميليه، الوزير الأول وكاتب الدولة للخارجية عليه، هو زعم لا يصمد اذا ما تم فحص الظرف الذي قيل فيه هذا التصريح فحصا دقيقا من جهة، والأخذ بعين الاعتبار ذلك التخصص والانضباط الذي كان تقليدا راسخا في الوزارات البريطانية ومن المعروف أنه قبل هذا التصريح بيومين كانت الخارجية الانكليزية قد طلبت من فرنسا موافاتها بإجابات محددة ونهائية حول عدد من المقترحات التي عرضتها عليها، ليتم دراسة الموقف على ضوئها من طرف مجلس الوزراء ، والذي اجتمع بالفعل يوم 21 جويلي. وفي نفس هذا اليوم اجتمع السيد ادوارد قري، طويلا بالسفير الألماني[75] . وفي اليوم التالي كان تصريح اللويد جورج. ومن الصعب في ظل هذه الظروف الاقتناع بما قاله اللويد جورج. ويضاف الى هذا محتوى ما قيل في التصريح لا يعدو كونه تكرارا لما سبق أن أعلنه كاتب الدولة للخارجية والوزير الأول. فاللويد جورج أضاف لذلك فقط نبرة حادة اللهجة بدون ان يعمد الى تسمية جهة أو طرف[71] .

إن تكليف الحكومة الانكليزية للويد جورج بالضرب على الطاولة كانت عملية مدروسة. فوزير المالية في انكلترا يأتي في المرتبة الأولى بعد رئيس الوزراء من حيث المكانة والاعتبار. ومن ناحية أخرى، فكلامه في السياسة الخارجية أقل إلزام للحكومة

من كلام كاتب الدولة للخارجية. وهذان الاعتباران هما اللذان رشحا وزير المالية للقيام بهذا الدور[72] .

لقد أسندت لبعض الصحف الانكليزية ـ والتي سارت على خطاها كل الصحف الفرنسية ـ مهمة توجيه هذا التصريح العام والمطلق وجهة معينة أي نحو ألمانيا مما دفع هاته وجعلها ترد على هذا التحدي.

2 ـ رد فعل ألمانيا:

في اللقاء الذي جمع بين قري ومتيرنيخ سفير ألمانيا بلندن يوم 21 جويلية عبر كاتب الدولة للخارجية عن قلقه لسير المفاوضات الجارية في برلين والتي يتوقع فشلها الذي سينجم عنها، في رأيه، وضعية جد محيرة «لقد التزمت الحكومة الانكليزية موقف التحفظ آملة توصل الطرفين الى اتفاق يحدد قاعدة للتفاوض تكون مقبولة، غير أن المطالب الالمانية، كما أوردت ذلك الصحف لن تقبل لا من طرف فرنسا ولا من طرف أية جهة أخرى. وبناء على هذا فالحكومة الانكليزية تريد معرفة ماذا سيكون عليه موقف برلين في حالة فشل المفاوضات، وبكون ميناء أقادير هو ميناء مغلق لا يمكن لأية دولة الاستقرار فيه بدون موافقة الدول الأخرى»[73] . بهذه الإشارة فان الحكومة الانكليزية لم تقفل أبواب المغرب في وجه الألمان وانما تريد أذا ما رغب هؤلاء في الاستقرار بأقادير أن يتم ذلك عن طريق مؤتمر تحضره جميع الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة أو تكون طرفا ثالثا في المفاوضات الفرنسية الألمانية.

فتخاوف انكلترا يكمن في احتمال قيام الألمان بتحويل هذا الميناء الى قاعدة بحرية وسعيها الى عقد مؤتمر أو المشاركة في المفاوضات يهدف الى أخذ ضمانات من الألمان بهذا الشأن. ومن المفيد الملاحظة أن هذا التصريح الذي أدلى به قري للسفير الألماني كان قد وقع بعد أن أخطرت انكلترا بموقف فرنسا الحازم بكونها لن تقبل بأي حال من الاحوال فكرة استقرار الالمان في أي جزء من المغرب. ولقد رد السفير الألماني على تساؤلات قري بالتأكيد على أن حكومته ليست لها أية نية للمساس لا بالحقوق ولا بمصالح انكلترا في هاته البلاد «ان ارسال باخرة ألمانية الى أقادير قد أوجد في تقديركم وضعية تتطلب من زاوية المصالح الانكليزية توضيحات

واستفسارات ، واذا كانت وحدة الاراضي المغربية تهمكم الى هذا الحد كان عليكم أن تطلبوا هذه التوضيحات والاستفسارات من فرنسا أولا. ان احتلال الشاوية والانتشار في دواخل المغرب يشكلان قطعا أكثر من المبادرة الألمانية ، تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمغرب»[٧٤].

وعندما أبلغ مترنيخ حكومته بانشغالات الانكليز بخصوص موقف برلين حيال أقادير في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا أسرع كيدرلين في الحين إلى طمأنة لندن بهذا الصدد. لقد أبلغ مترنيخ حكومة انكلترا تعليمات حكومته بهذا الخصوص اثر اللقاء الذي جمع بينه وبين قري يوم 24 جويلية. وخلال هذا اللقاء لم يشر السفير الالماني، لا من قريب ولا من بعيد، الى تصريح اللويد جورج ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى ان الخارجية الالمانية بعثت بتعليماتها الى مترنيخ قبل ان تطلع على تصريحات وزير المالية الانكليزي[٧٥]. (والتي أدلى بها مساء يوم السبت 22 جويلية) ولكن عندما طلب كاتب الدولة للخارجية من السفير الألماني السماح له باستخدام تصريحات حكومته بخصوص أقادير أمام مجلس العموم فإن هذا الأخير طلب مراجعة حكومته بهذا الخصوص. لقد تحصلت الخارجية الألمانية على تصريحات اللويد جورج يوم 24 جويلية وأبرقت في الحين بتعليمات جديدة الى السفير الذي كلف بإبلاغها في الحين للخارجية الانكليزية[٧٦].

وفي اليوم التالي (25 جويلية) التقى السفير الألماني بالسير ادوارد قري وقرأ عليه تصريحين: حول خطاب اللويد جورج وحول موقف المانيا في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا[٧٧].

وبالنسبة للموضوع الأول: «فان قسما كبيرا من الصحافة الانكليزية وكل الصحف الفرنسية قد اتخذت من خطاب اللويد جورج ذريعة لشن هجومات عنيفة ضد المانيا... لقد تقدمت المانيا باقتراحات جد معقولة وتتصل بأقاليم ليس لها علاقة لا مباشرة ولا غير مباشرة بالمصالح الانكليزية. ورغم هذا فإنه اذا كان لانكلترا رغبة ما فقد كان عليها أن تعبر عنها بواسطة القناة الدبلوماسية العادية. وبدلا من ذلك فإن الحكومة الانكليزية عمدت الى الادلاء بتصريح علني بواسطة أحد أعضائها والذي يمكن اعتباره في أقل تقدير، بكونه تحذير موجه ضد المانيا وأن الصحف الانكليزية

والفرنسية أبرزته في شكل انذار... ولو كانت نية الحكومة البريطانية هي تعقيد الموقف السياسي وخلط الأوراق والتسبب في حدوث انزال قوات كبيرة في أقادير فإنه سوف لن تختار أسلوبا أفضل من خطاب وزير المالية الذي لا يأخذ بعين الاعتبار، بالنسبة لألمانيا هذه الكرامة ومكانة الدولة الكبرى التي يطالب بها لانكلترا»[٧٨].

والتصريح الثاني هو تأكيد من طرف ألمانيا لموقفها الذي سبق أن أعلنته في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا والذي يتمثل في المطالبة بعودة الأمور، في المغرب، الى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة. ومن ناحية أخرى فان الحكومة الالمانية رفضت السماح لوزير خارجية انكلترا باستخدام تصريحها السابق بكونه لم ينزل أحد من بحارتها ولن ينزل أحد منهم في المستقبل في اقادير لعلاقة هذا الموضوع بخطاب اللويد جورج. اذ لو تمت الإشارة الى هاته الضمانات في مجلس العموم لاعتبر ذلك تراجعا من طرف ألمانيا خوفا من «التهديدات» التي تضمنها هذا الخطاب وهو شيء «يتنافى وكرامة دولة كبرى».

لقد دافع قري عن خطاب زميله وزير المالية الذي اعتبره تصريحا معتدلا وبكونه جاء في الوقت المناسب وأنه لا يتضمن أي تهديد لاي أحد ملاحظا في نفس الوقت أن اللهجة الحادة التي تضمنتها التصريحات الالمانية هي التي ستغضب الحكومة الانكليزية[٧٩].

لقد فشل الانكليز في مسعاهم الرامي الى أن يكونوا طرفا في المفاوضات الجارية. كما أن فكرة عقد مؤتمر مرهونة بفشل المفاوضات وهو احتمال ضعيف من جهة وصعب التنفيذ بسبب معارضة ألمانيا مبدئيا لهذه الفكرة وعدم تحمس فرنسا لها من ناحية أخرى. ولقد تجلى فشل هذه المحاولة في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء اسكويث في مجلس العموم يوم 27 جويلية عندما تمنى نجاح المفاوضات الفرنسية الألمانية مؤكدا بأن ذلك ممكنا وأنه يتمنى هذا بكل صدق واخلاص[٨٠]. لقد أوجد هذا التصريح ارتياحا عميقا في المانيا الذي اعتبر بمثابة تراجع عن الموقف المتحرش الذي تبناه اللويد جورج ازاءها[٨١].

3 ـ تذبذب الدبلوماسية الفرنسية:

ظهر الخلاف في وجهات النظر بين المسؤولين الفرنسيين حول كيفية مواجهة الموقف الذي نجم عن المبادرة الألمانية منذ اللحظة الأولى. وسوف يستمر هذا الخلاف قائما طوال مراحل المفاوضات والى نهايتها. وقد أدى ذلك الى جعل الدبلوماسية الفرنسية تتأرجح بين تيارين في حالة من الشد والجذب مما أثر تأثيرا سلبيا على سير المفاوضات وهددها مرارا بالفشل الذي قد يتسبب في اندلاع أزمة خطيرة بين الدولتين يكون من الصعب تجاوزها. هذه الوضعية جعلت الدبلوماسية الفرنسية تتخبط ولفترة ليست بالقصيرة في حالة من الارتباك والتذبذب، وكادت أن تفقد السيطرة على نفسها لتسلم مقاليد أمورها لطرف ثالث بدون دراية، ولا تقدير صحيح للموقف السليم الذي يخدم حقيقة مصالحها.

فوزير الخارجية دي سلف اتخذ منذ البداية موقفا متشددا من المبادرة الالمانية. ولقد حاول عدة مرات تصعيد الأزمة وتوسيعها يساعده في ذلك كل من هربت رئيس ديوانه وكونتي نائب مدير الشؤون السياسية بالوزارة ...ه. ولقد تدارك الموقف رئيس الوزراء كايو، الذي كان من رأيه معالجة المسألة دبلوماسيا وبدون انفعال. وخلال هذه المفاوضات سوف يتبلور الخلاف بين الرجلين ويتعمق أكثر. وفي الواقع فان دي سلف لم يكن الطرف الرئيسي في هذا الصراع ضد رئيس الوزراء وانما كان واجهة على مستوى مجلس الوزراء. للصراع المحتدم بين كايو وكليمونصو.

لقد كان للموقف الذي اتخذته انكلترا في الاقتراح الفرنسي الرامي الى القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، موضوع خلاف في تقدير الموقف الحقيقي لانكلترا بالنسبة لكل من الطرفين. فدي سلف يريد الحصول على دعم انكلترا بأي ثمن حتى ولو كان هذا الدعم لا يخدم مصالح فرنسا الحقيقية، عكس كايو الذي أظهر منذ البداية الحرص على توجيه الدبلوماسية الفرنسية وفق ما تمليه عليها مصالح فرنسا بالدرجة الأولى. كما أظهر استقلالية في معالجة الأزمة مع الألمان بدون الاهتمام كثيرا فيما اذا كان ذلك يرضي الانكليز أو لا يرضيهم. وقد زاد اتجاهه هذا تأكيدا عندما تبين له أن هؤلاء يحاولون الاستفادة من المبادرة الالمانية لخدمة مصالحهم أكثر من اهتمامهم بالإيفاء بالتزامهم ازاء فرنسا(83). وإذا كان رئيس الوزراء ووزير خارجيته

متفقان على رفض الاقتراح الذي تضمنته المذكرة الانكليزية والمتعلق بفكرة استقرار الألمان في أحد الموانئ جنوب المغرب ولكن فكرة الدعوة لعقد مؤتمر والتي تضمنتها نفس المذكرة كانت محل خلاف بالنسبة للأوساط الدبلوماسية في فرنسا.

فوزير الخارجية دي سلف كان قد تحمس لفكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي في حالة فشل المفاوضات في الوقت الذي لم يقاسمه هذا الرأي عدد من الدبلوماسيين الفرنسيين البارزين من بينهم سفير فرنسا في برلين جول كامبون(84). لقد كان يرى في عقد مؤتمر دولي خسارة كبيرة ستحيق بالمكتسبات الفرنسية في المغرب ولغرض اقناع وزيره بهاته الخطورة وجه له تقريرا مطولا حول الموضوع مبينا في الأخير بأنه ليس لانكلترا صاحبة الفكرة ما تخسر بل بالعكس، وسوف تكون هي المستفيدة مها تكن النتائج التي ستسفر عن هذا المؤتمر وسوف تسترد في المغرب بعضا من النفوذ الذي تنازلت لنا عنه، مقلصة بذلك الالتزامات التي تعهدت بها نحونا في عام 1904... ويبدو لي أن مصلحتنا كما ان كرامتنا كذلك تحتم علينا أن لا نتسرع في قبول فكرة المؤتكر كما تريد لتدن ذلك منا، بل يجب أن نعتبرها كمخرج مشرف فقط، في حالة فشل المفاوضات وليس كهدف نسعى الى تحقيقه منذ الآن. لأن ذلك يعني التخلي نهائيا من طرفنا عن فكرة تشييد امبراطورية فرنسية في شمال افريقيا»(85).

كما أعدت المديرية السياسية بالوزارة، من جهتها مذكرة لتقديمها للوزير بينت فيها جميع الخطوات التي قطعتها فرنسا في طريق ابتلاعها للمغرب منذ عام 1902 حتى عام 1911 كما أوضحت فيها كيف استطاعت فرنسا أن تطمس بالفعل السيادة الدولية للمغرب وتهيمن هيمنة مطلقة على مقدراته سواء في المجال السياسي أو المالي وحتى الاداري عندما بدأت تمارس سياسة الادارة المباشرة في المناطق التي احتلتها على اثر الحملة ضد فاس(86). فالتسرع لقبول فكرة عقد المؤتمر لا يخدم مصلحة فرنسا البتة والاضطرار الى قبول الفكرة تحت ضغط الظروف يمثل تضحية كبرى بالنسبة لها. فالألمان من جهتهم عندما يرفضون فكرة عقد المؤتمر فلأنهم لا يجدون ما يبرره. ذلك أن الأمور في نظرهم واضحة، هناك انتهاك لسيادة دولة مستقلة وتدخل سافر وبالعنف في شؤونها الداخلية. فالمطلوب من فرنسا أن تضع حدا لهاته الممارسات

وتعود الى احترام استقلال المغرب ووحدة أراضيه كما نصت بذلك معاهدة الجزيرة[87]. ان المسألة ستزداد تعقيدا لو تم عقد مثل هذا المؤتمر لان أي حل للأزمة سوف لن يكون سوى على حساب مصالح فرنسا ومواقعها في المملكة.

هذه الاعتبارات ، جعلت دي سلف يتزن وينظر بجدية أكثر الى العواقب التي قد تنجم عن فشل المفاوضات مع المانيا . لكنه لا يزال يأمل الكثير من وراء الدعم الانكليزي الذي يعتقد أنه سوف يجبر الألمان في النهاية الى التقهقر والتخلي عن مطالبتهم بالكونغو. وفي محاولة تعرفه وللمرة الأخرى على موقف انكلترا قبل ان يحدد موقفا نهائيا ازاء مستقبل المفاوضات الجارية في برلين طلب من سفيره بلندن أن يطرح عددا من الأسئلة على كاتب الدولة للخارجية الانكليزي مبينا له أهمية الإجابة التي ستعطي لهـذه الأسئلـة بالنسبة لمستقبل المفاوضات مع ألمانيا.

لقد أجاب السيد ادوارد قري على السؤال الأول فقط من بين الاسئلة الثلاثة التي وجهت اليه وهو المتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر. لقد تساءلت فرنسا فيما اذا كان الانكليز يصرون على الدعوة الى عقد مؤتمر بالرغم من رفض الألمان لهذه الفكرة. أجاب الوزير الإنكليزي بالإيجاب، ولكن حول ما هو العمل في حالة رفض الألمان حضور المؤتمر أو قامت بإنزال قوات في أقادير وعن مدى استعداد انكلترا للتعاون عسكريا مع فرنسا لمنع الألمان من الاستقرار في هذا الميناء، فإن قري تحفظ ولم يرد الاجابة على هذه الأسئلة متذرعا بكونه لم يستشر زملائه الوزراء. مردفا أنه حسب رأيه، لم يحن الوقت بعد لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. اذ أن الاتفاقات السابقة لأوانها والتي من الممكن أن يكتشف أمرها سوف تؤثر سلبيا على المفاوضات الجارية. ويلخص السير ادوارد قري الموقف من وجهة نظره في العبارة التالية: «ان أي احتجاج بدون أن يكون مدعما بباخرة حربية يكون عديم الجدوى وارسال باخرة حربية هو نذير باندلاع الحرب»[88]. وعبثا حاول بول كامبون، سفير فرنسا بلندن، الحصول على موافقة مبدئية للقيام بتنظيم مظاهرة بحرية مشتركة في جنوب المغرب في حالة استقرار الالمان في أقادير، ولكن بدون جدوى. وأقصى ما تمكن الوصول اليه هو الحصول على وعد من قري بكون حكومته ستقوم في حالة قيام الألمان بالانزال في أقادير بارسال مذكرة الى الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة مطالبة اياها بالعمل «من

أجل العودة الى الوضع الذي كان قائما في المملكة»[89] وفي لقاء جديد مع سفير فرنسا في اليوم التالي (29 جويلية) أكد كاتب الدولة للخارجية رغبة حكومته في أن ترى المباحثات الجارية تصل الى نتيجة ، حاثا في نفس الوقت الفرنسيين على ضرورة تقديم تنازلات مرضية لتحقيق هذا الاتفاق «يمكن أن تظهروا سعة وكرما في تنازلاتكم في الكونغو كأن تتخلوا عن ليبرفيل مثلا بشرط الحصول من الألمان على الاعتراف لكم بحقوق تسمح لكم بإقامة محمية بمعنى الكلمة»[90].

لقد وجدت الدبلوماسية الفرنسية نفسها منذ يوم 16 جويلية، وهو اليوم الذي تقدم فيه الألمان بالشروط التي يقترحونها للتسوية أمام اختيارين ، أما الاستمرار في التفاوض على أساس القاعدة التي تقترحها ألمانيا أو رفض هاته الشروط وتحمل كل العواقب التي قد تنجم عن هذا الموقف بما فيها احتمال حدوث الصدام بين الدولتين . على مستوى الخارجية كما على مستوى رئاسة مجلس الوزراء فان الشروط التي اقترحها الالمان اعتبرت غير مقبولة ولا يمكن أن تشكل قاعدة للتسوية. وقبل أن يتم تحديد الموقف الذي ستتخذه عمدت فرنسا الى استشارة حلفائها وأصدقائها للتعرف الى أي مدى يمكن الاعتماد على مساعدتهم في حالة تأزم الموقف ووصوله الى مستوى من الخطورة يهدد بالانفجار.

لقد عبرت روسيا عن موقفها منذ البداية بكونها تعتبر القضية لم تعد تكتسي خطورة بعد أن أعلن الألمان بكونهم لا ينوون الاستقرار في المملكة المغربية وان المشكلة يمكن أن تحل بمنحهم تعويضا مرضيا في افريقيا. ولم يغيروا الروس موقفهم هذا حتى عندما أفصح الألمان عن شروطهم التي اعتبرتها سان بطرسبورغ لا تتعدى مجرد المطالبة بحق القهوة أي «البقشيش».

في اللقاء الذي جمع بين كايو اسفولسكي يوم 25 جويلية عبر السفير الروسي عن دهشته لموقف فرنسا الرافض للمطالب الألمانية في الكونغو «أن تخلي الألمان عن المغرب هو في حد ذاته انتصار كبير بالنسبة لكم. وسيصبح لديكم في افريقيا الشمالية أجمل امبراطورية يمكن تصورها. ومع ذلك فانكم تساومون حول البقشيش الذي طالبت به الامبراطورية الجرمانية. وفي الحقيقة، انني لا أفهمكم»[91] ، وعبثا حاول كايو اقناع السفير الروسي بكون ما تطالب به ألمانيا ليس

مجرد بقشيش وانما هو ثمن مرتفع جدا مقابل تنازلها عن المغرب وهو بلد ليس في حوزتها وليس لها أية حقوق تزيد على ما لأية دولة أوروبية أخرى «وعلى كل حال، أجاب السفير الروسي، بأنه من واجبي أن أقول لكم بأن روسيا لا يمكن لها أن تخوض حرب من أجل الكونغو. اننا سوف نقف الى جانبكم، ربما، عندما يتعلق الأمر بالمغرب وهو شيء في حد ذاته صعب ، أما من أجل قضية بقشيش حتى ولو كان معتبر الى حد ما، فإننا لا نستطيع أن نكون الى جانبكم»[92].

إن موقف الحلفاء والأصدقاء وكذلك عدم الثقة في كفاءة البيروقراطيين الملتفين حول وزير الخارجية وفي قدرتهم على تسوية الأزمة مع ألمانيا تسوية دبلوماسية مرضية، الى جانب ادراكه بكون الجيش الفرنسي ليس مستعدا لخوض الحرب ضد ألمانيا منفردا[93]. جعلت رئيس الوزراء يقرر التدخل في هاته المفاوضات والعمل بكل جد ومثابرة للوصول بها الى نتيجة تحقق تسوية مع المانيا بدون الأضرار بمصالح كلا الطرفين.

وفي اطار هذا الانشغال تندرج تلك الاتصالات السرية ـ التي أطلق عليها خصوم رئيس الوزراء اسم المفاوضات السرية الجانبية[94]، التي حاول كايو عن طريقها تسوية الأزمة بين الدولتين.

جاءت المبادرة بهذه الاتصالات من ألمانيا. فمستشار السفارة الألمانية في باريس دي لانكين هو الذي اتصل بأحد رجال الأعمال الفرنسيين، فوندر، الذي يعرف علاقاته مع بعض المسؤولين في الحكومة الفرنسية ومن بينهم رئيس الحكومة نفسه؛ وطلب منه المقابلة. وقد أدرك فوندر الغرض من وراء هذه المبادرة . وقبل أن يتصل بالدبلوماسي الألماني، اتصل برئيس الوزراء ليستأذنه ويستطلع رأيه ولقد رحب هذا الأخير بالفكرة وشجعها[95].

في مساء يوم 25 جويلية التقى المتفاوضان ، ولقد دخل دي لانكين في الموضوع مباشرة، فالألمان يريدون الحصول على الكونغو البحري[96]، مقابل تنازلهم على مستعمرة الطوغو. وقد رد الوسيط الفرنسي على هذا العرض بكون فرنسا تقبل فكرة تبادل الأقاليم ومستعدة للتناول عن أراضي في دواخل الكونغو ولكن ليس عن

تلك التي تقع على الساحل ولا على مدينة ليبرفيل[97]. وخلال هذه المقابلة أكد دي لانكين على الأهمية التي توليها ألمانيا لأن تكون لها واجهة على المحيط، جنوب الكاميرون، وان هذا الشرط هو قاعدة لأي اتفاق.

وعندما عرض فوندر نتيجة مقابلته مع الدبلوماسي الألماني، على كايو، اقترح على هذا الأخير في نفس الوقت ترضية ألمانيا بمنحها شريطا من الأرض يقع جنوب الكاميرون ومستعمرة غينيا الاسبانية ويمتد الى نقطة على الساحل تقع شمال ليبيرفيل. وافق كايو على الاقتراح وطلب من وسيطه أن يعرضها على دي لانكين على أساس أنها فكرة من عنده يمكن أن تحظى بقبول رئيس الوزراء[98].

لقد رحب دي لانكين بالاقتراح واعتبر أنه يمكن أن يشكل قاعدة صالحة للتسوية ملاحظا في نفس الوقت أنه لكي «تتخلى المانيا عن المطالبة بالكونغو البحري فيجب أن تعوض عن ذلك بتنازلات واسعة أكثر مما عرضتها فرنسا حتى الآن كأن تتنازل مثلا عن المنطقة الواقعة شمال نهري أليما وأوقوي وتبقى ليبيرفيل بين أيدي فرنسا[99]».

لقد أبدى كايو تحفظا على هذه التطلعات بالرغم من كونه يدرك أن الألمان قد قلصوا مطالبهم بكيفية ملحوظة. فبدلا من كل الكونغو الذي طالبوا به في السابق، ولا يزالون يطالبون به رسميا حتى الآن، فانهم على استعداد لتخفيف مطالبهم لتشمل فقط جزءا من مستعمرة الغابون. ولكنه كان يدرك أن تنازلا اقليميا واسعا في هذا الجزء من الكونغو سوف يواجه معارضة شديدة في فرنسا، رغبة منه في تجنب هذه العقبة وتمكين المفاوضات في نفس الوقت من الوصول الى نتيجة ، طلب من وسيطه أن يعرض على الدبلوماسي الألماني فكرة ترضية حكومته في ميدان آخر غير الكونغو.

وكان رئيس الوزراء يفكر، وهو يطرح هذا الاقتراح، في شركة سكة حديد بغداد. ذلك أن الألمان سبق أن أبدوا رغبة، بطريق غير مباشر، لشراء أسهم هاته الشركة أو على الأقل فتح أبواب بورصة باريس أمامها. كان ذلك في بداية شهر جويلية أثناء زيارة ڤفيني، عضو مجلس الأسياد البروسي ورئيس بنك ألمانيا، لباريس وكان قد اتصل أثناءها برئيس الوزراء كايو[100]، ولكن مساعيه لم تسفر عن نتيجة.

لقد اعتقد كايو أن الوقت قد حان لربط مسألة سكة حديد بغداد بالمفاوضات الجارية حول الكونغو. ولكن عندما عرض فوندر الفكرة على دي لانكين استبعدها هذا الأخير لاول وهلة ، بدون مراجعة الجهات العليا، مما يوحي بوجود تعليمات مسبقة لديه، حول الموضوع. لقد أصر دي لانكين على اعتبار أن مجال التسوية هو الكونغو وقاعدتها هي تمكين ألمانيا من الحصول على أراضي جنوب وادي السانغا[101] ، لقد شرح وسيط كايو صعوبات ترضية الألمان في هذا المجال مؤكدا أن تسوية تتم بهذا الشكل ستوحي بكون فرنسا تخلت عن الكثير في مقابل لا شيء «بخلاف، لو يتم ادراج اتفاق حول الكونغو في اطار تسوية عامة تشمل جميع الخلافات القائمة بين الدولتين الكبيرتين في افريقيا واسيا»[102] .

لقد وجد دي لانكين نفسه مضطرا أمام هذا الاقتراح الجديد الى القيام بزيارة خاطفة الى برلين لاستطلاع رأي رؤسائه . ولقد حرص قبل أن يقل القطار الى برلين أن يحصل على وعد من الفرنسيين بقبول فكرة مد نفوذ ألمانيا جنوب وادي السانغا ولكن بدون جدوى[103] .

لم تسفر هاته الزيارة عن أية نتيجة . فالمسؤولون الألمان أصروا على أن يتم الاتفاق أولا على الكونغو وتصلب موقفهم أكثر عندما قرروا سحب مستعمرة الطوقو من التسوية مما سيعقد الموقف أمام كايو الذي اعتبر ان المطالب الألمانية في الكونغو صعبة التحقيق. ونتيجة لذلك قرر وقف هذه الاتصالات السرية مدفوعا لذلك بعدة اعتبارات، وفي مقدمتها ان التسوية الواسعة التي كان يطمح اليها والتي تندرج فيها التسوية الكونغولية لجزء من كل سوف لن تتحقق بسبب موقف برلين، وكذلك بسبب موقف دي سلف ومعاونيه من هاته الاتصالات والتي أدت الى توتير الجو وتعقد العلاقات بين الرجلين. لم يستبعد كايو فكرة وجود مناورة بيتها للالمان والتي كان هدفها بث الخلاف وزرع الشك بين أعضاء الحكومة الفرنسية لاضعاف موقفها في المفاوضات الجارية ، باستعمالهم لشفرة «محروقة»[104] . ومهما يكن الأمر فان رئيس الوزراء فقد الأمل في هاته المفاوضات بعد عودة دي لانكين من زيارته الخاطفة في 18 أغسطس، عندما قرر كايو اشراك الوزارة بكاملها في المفاوضات الجارية مع ألمانيا.

4 ـ مصاعب كيدرلين:

إن الانطباع الذي خرج به كاتب الدولة للخارجية الألماني من اللقاء الذي جمعه مع السفير الفرنسي يوم 15 جويلية والذي رسم فيه الاطار العام للتعويضات التي تريد المانيا الحصول عليها في افريقيا الاستوائية الفرنسية، هو أن الفرنسيين اعتبروها مطالب مجحفة. فجول كامبون «كاد يقع من على مقعده عند سماعه لهاته المطالب». معلنا بكونها لا يمكن قبولها وبأنه من العسير على أية حكومة في فرنسا أن تقبل التنازل ولو على جزء من الكونغو اذ سيكون من الصعب عليها أن تدافع على موقفها أمام البرلمان[105] . ومن هنا فأنه سيكون من الصعب ان لم يكن مستحيلا الحصول على الكونغو بدون تنازلات اقليمية من طرف ألمانيا والتي ستكون بطبيعة الحال أقل من التنازلات التي سيتقدم بها الفرنسيون . ولكي تتمكن من الحصول على نتيجة في هذا المجال يجب أن تتظاهر بالحسم والصلابة في الموضوع مهما تطلب ذلك من وقت. ذلك أن المفاوضات هي المخرج الوحيد المشرف للمشكل بالنسبة لألمانيا[106] .

ان احتمال تطويل المفاوضات لم يكن مهضوما لدى الامبراطور. فعند تلقيه للتقرير الذي بعثه كيدرلين اثر مقابلته مع كامبون يوم 15 جويلية أصيب بنوع من خيبة الأمل. ففي اعتقاده أنه يكفي الاعلان للفرنسيين بكون المانيا ليست لها أية نية في الاستقرار في المغرب ولا تسعى للحصول على أي مكسب اقليمي في هاته البلاد ليسارع هؤلاء ويقدموا كل التنازلات التي تطلبها المانيا في افريقيا الاستوائية. لقد تولد لديه هذا الاعتقاد من خلال التقارير التي بعثها له مبعوث خاص كان قد زار باريس خلال شهر ماي المنصرم. في احدى هاته التقارير أكد د. لبروك «بأن الفرنسيين سوف يمنحون لنا كل ما نريده منهم في المجال الاستعماري ومليار فرنك نقدا اذ نحن طلبنا ذلك»[107] ، فالامبراطور يرى ان المفاوضين الألمان أضاعوا وقتا ثمينا في الأنتظار مما مكن فرنسا من استرداد أنفاسها بعد المفاجأة. وتجد الوقت الكافي «لطلب النصح والمشورة من سان بطرسبورغ ولندن. وبتحريض من هاته الأخيرة فهي الآن تتكلم معنا بتعال وتخاطبنا من فوق[108]». لقد كان يرى أنه كان على المانيا أن تفصح عن مطالبها منذ البداية، في شهر ماي عندما بدأ الفرنسيون في الاستعداد لارسال

حملتهم لاحتلال مدينة فاس.

هذه الملاحظات التي أبداها قيوم الثاني على سير المفاوضات جعلت كيدرلين يعيد الكرة ليؤكد من جديد في رسالة له للمستشار بتمان هلويكف بأن لا مخرج أمام ألمانيا سوى طريق المفاوضات والتي يجب أن يوضع في الاعتبار بكونها قد تطول بعض الوقت بسبب خوف الفرنسيين من الرأي العام في بلادهم من جهة وبكونه من الصعب على المانيا ان تتقدم بمطالب جديدة في حالة فشلها لأن ذلك سيدخلها في نزاع مع دول أخرى «فالمطالبة بالعودة بالأمور في المغرب الى الوضع القائم السابق يلزمنا بمطالبة الفرنسيين بالانسحاب من الدار البيضاء. وهو موقف لن يؤيدنا فيه أحد». [109] كما لا يمكن لالمانيا أن ترضى بأجزاء من الكونغو مهما كانت غنية بالمطاط والعاج بل يجب عليها أن تسعى لتتمكن من مجاورة الكونغو البلجيكي، لان ذلك سيمكنها من الاتصال عن طريقه بمستعمراتها في شرق افريقيا من جهة ولكي يكون لها الحق في الحصول على نصيب منه اذا ما طرأت هناك ظروف تستلزم تقسيمه بين الدول، وإذا ما أصرت فرنسا «على رفض مطالبنا فلن يسعنا في هاته الحالة سوى أن نعلن لها بأنه لم يبق أمامنا سوى المطالبة بالعودة بالأمور الى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة وتحديد الأجل الذي يتم فيها جلائهم عنه بما فيها مدينة الدار البيضاء[110]. مؤكدا في ختام رسالته اعتقاده الجازم بأن هذا هو الأسلوب الذي يمكن المانيا من الحصول على ما تطلبه وهذا هو رأيه في متابعة المفاوضات مع فرنسا. ملاحظا بأنه اذا لم تجد وجهة نظره هاته قبولا لديه ولدى الامبراطور فانه يطلب أن يعفى من مهمته كمفاوض ومن المنصب الذي يشغله كذلك [111].

لقد سارع بتمان هلويك الى طمأنة كيدرلين مؤكدا بكونه سيقف الى جانبه ويدافع عن وجهة نظره أمام الامبراطور وان ذهابه سيؤدي به حتما هو الآخر الى الاستقالة من منصبه كمستشار.

وقبل أن يفجر الأزمة في وجه الامبراطور أراد المستشار أن يدرس الموقف من جديد مع كاتب الدولة للخارجية. لقد تم في هذا اللقاء استعراض موقف المانيا من السياسة الفرنسية في المغرب منذ مؤتمر الجزيرة حتى احتلال مدينة فاس. ولقد بين كيدرلين انه كان من الصعب على هؤلاء ان يلتزموا بالخطة التي حددوها للحملة

بدقة. فخروجهم عنها أعاد حرية الحركة لألمانيا في هاته البلاد ولقد اخطر الفرنسيون بذلك في حينه. كما ان فكرة المطالبة بتعويض اقليمي لم يكن من الميمكن طرحه قبل جملة فاس. «ولو أننا طرحناها في شهر ماي لكان الفرنسيون قد ضيقوا تحركهم في المغرب الى أضيق الحدود ورفضوا كل تعويض»[112]. ولقد جدد كيدرلين خلال هذا اللقاء طلب الاعفاء من منصبه اذا لم تحظ خطته بموافقة الامبراطور. لقد استطاع المستشار اقناع قيوم الثاني بوجهة نظر كيدرلين. وفي 21 جويلية فوّض هذا الأخير، مرة أخرى، لمتابعة التباحث مع الفرنسيين في اطار الخطة التي وضعها.

5 ـ المنفذ الشاق:

التقى المتفاوضان الفرنسي والألماني يوم 29 جويلية في برلين في جو مليء بالحساسية والحذر والتشكك. لقد خيم هذا الجو المكدر على اللقاء بين الرجلين وخاصة من الجانب الألماني. بدأ جول كامبون بتقديم مقترحات حكومته فيما يتعلق بالتعويضات الاقليمية: ففرنسا مستعدة للتنازل عن أجزاء من افريقيا الاستوائية شرقي الكاميرون مقابل تنازل الألمان عن المكان المسمى بمنقار البطة (Bec de Canard) الواقع على الحافة الشمالية الشرقية من مستعمرة الكاميرون الألمانية. وإلى جانب هذا فقد أعلن ان حكومته مستعدة لتقديم تسهيلات تجارية وجمركية في هذه المناطق لحكومة برلين. أما فيما يتعلق بمستعمرة الطوقو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فإن حكومة الجمهورية رغم تقديرها لأهمية هذا العرض ولكنها، حرصا على تسهيل المفاوضات وانهائها بسرعة، ترى من الأفضل حفظ هذا العرض وعدم دراسته. وأكد كامبون في هذا اللقاء وللمرة الأخرى أن حكومته ترى عدم امكانية التنازل عن الكونغو «لان البرلمان سوف لن يوافق على ذلك»[113]، مضيفا أنه إذا كانت هذه العروض «رغم أهميتها» لا تحظى بموافقة برلين فإن حكومة الجمهورية ترى من الأفضل البحث عم يمكن تقديمه للتسوية، في مكان آخر غير الكونغو. لقد رد كاتب الدولة الألماني ان حكومته سبق لها ان قدمت مقترحات وعروض للتسوية وليس هناك ما يضيفه من جديد.

لقد أثار كيدرلين خلال هذه المقابلة، موقف الصحافة الفرنسية وتعليقاتها

«التحرشية والاستفزازية» حول المفاوضات الجارية مما عكر الجو وشحذ الحساسيات: لقد بالغت في التهديد والتنديد «فهي تنادي وتستغيث بانكلترا. ولقد حذت حذوها الصحف الانكليزية، ثم جاء خطاب اللويد جورج: ان كرامة ألمانيا لا تسمح لها بالتنازل»(114). وعندما لاحظ كامبون بكونه بدل من وضع الأمور في هذا السياق الذي يجعل التفاهم أمرا مستحيلا فان الأيسر أن يتم البحث عن تسوية مشرفة لبلدين كبيرين، رد كيدرلين بأنه كان «الأولى أن يدرك هذا من قبل بكوننا بلدا كبيرا». ثم تعرض للأرضية التي ستقف عليها المانيا في حالة فشل المفاوضات ردا على سؤال طرحه عليه كامبون حول هذا الموضوع: ان المانيا ستستند على معاهدة الجزيرة وستطالب باحترامها وتنفيذ ما جاء فيها. وعندما لاحظ عليه سفير فرنسا بأنه يوجد الى جانب هذه المعاهدة الاتفاق الفرنسي الألماني المبرم في شهر فبراير 1909 «حيث اعترفتم لنا بحق السعي على استقرار الأمن وحمايته» «كيدرلين بكون هذا الاتفاق لا يستند على وثيقة الجزيرة وان ألمانيا تعتبره في حكم الملغي «بخرقكم لهذه المعاهدة مرارا وتكرارا وباحتقاركم للمصالح المشروعة للغير»(115).

عند نهاية هذه المقابلة عاد كامبون ليطرح سؤاله للمرة الثالثة حول ما اذا كانت ألمانيا على استعداد للبحث عن تسوية، وقد أظهر كيدرلين استعدادا لمعرفة الأسس التي تقف عليها هذه المقترحات الجديدة.

عرض كامبون مقترحاته الجديدة في الاجتماع الذي عقد بينه وبين كاتب الدولة الالماني يوم أول أغسطس: ففرنسا ترفض دائما فكرة التنازل عن أي جزء من الساحل الكونغولي وانما تقبل التنازل عن أراضي شرقي الكاميرون مقابل الحصول من ألمانيا على منطقة المعروفة باسم منقار البطة ومنح فرنسا نافذة على نهر البنوي الذي يعبر الكاميرون. وهذا مطلب جديد تضمنته المقترحات الفرنسية. أما الجانب الجديد في المقترحات الفرنسية فانها تتمثل في العرض الذي قدمه كامبون بكون حكومته على استعداد لدراسة امكانية تعويض المانيا بالتنازل لها عن بعض الجزر في المحيط الهادي أو المحيط الهندي اذا ما تم ترضيتها بمنحها «حرية مطلقة في المغرب»(116).

وبطبيعة الحال فلم يكن منتظرا أن تحظى هذه المقترحات بقبول لدى كيدرلين الذي لم يبد حماسا عند استماعه لهذه المقترحات الخاصة بالجزر بالرغم من كونه أجل

رده عليها بعد المشاورات التي سيجريها بهذا الشأن مع زميله وزير المستعمرات ومع الامبريالية. أما بالنسبة للمجال الافريقي فان كاتب الدولة لم يفقد الأمل في هذا الاتجاه.

وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع أسفرت عن امكانية منح ألمانيا شريطا ضيقا من الأرض شمال ليبيرفيل. وعندما أردف كامبون ملاحظا عندما رأى قلم كيدرلين يتحرك بطواعية كبيرة على الخريطة في هذه المنطقة «بكون الأطماع الالمانية يجب أن تقلص الى أقصى حد في هذا المكان، رد كيدرلين بكون المانيا ترغب في الحصول على «نافذة على نهر الكونغو وأنها تعتبر ذلك عنصرا أساسيا في التسوية»(117).

كان لرد الفعل الذي أبداه المفاوض الفرنسي اثر استماعه لهذا الطلب الألماني الجديد واعلان الاستعداد بعرضه على حكومته في نبرة جعلت كيدرلين يعتقد أن ردّ فرنسا سيكون بالإيجاب أن أضفى على جو المباحثات نوع من الثقة والاطمئنان بين الرجلين. وهذا ما يفسر الموقف المتساهل الذي اتخذه كيدرلين في تقبله لكل المقترحات ذات الطابع السياسي التي عرضها المفاوض الفرنسي بخصوص المغرب، حتى كلمة «الحماية» لم يتردد في قبولها وانما لاحظ فقط أنه يستحسن تجنب استخدامها في وثيقة تعاقدية تعرض على دول أخرى وان تدرج في نص مكمل يبقى سرا بين الطرفين. وافترق الرجلان في جو مفعم بالتفاؤل معتقدين أنهما تمكنا من وضع اليد على أسس التسوية(118).

كان من المتوقع أن تسير المباحثات بعد هذا اللقاء الأخير في اتجاه عملي نحو تحديد وضبط عناصر التسوية بدقة، بين الطرفين، لكن الأمور سارت في غير هذا الاتجاه وعادت الميوعة في المواقف من جديد وبدأ المتفاوضان وكأنهما يدوران في حلقة مفرغة. كيف حدث ذلك؟ ومن المسؤول؟

يبدو أن هناك لبس انزلق بين المتفاوضين حول مسألة الطوقو. فمن جهة المانيا ز فقد اعتبرت أن عرضها لم يحظ بالقبول وطوت الصفحة عن الموضوع خاصة لما لاحظ كيدرلين وجود معارضة شديدة من طرف وزير المستاعمرات ومن طرف الرأي العام الاستعماري في ألمانيا، لهذا الاقتراح. لكن الحكومة الفرنسية عادت لتطالب بهاته المستعمرة شيئا فشيئا بالحاح شديد . ففي التعليمات التي أرسلت الى

كامبون يوم 30 جويلية تم ربط قضية تناول المانيا عن الطوقو بمنحها جزر في المحيط الهادي أو الهندي. ولما كان الجانب الألماني لم يبد حماسا لهذا العرض بل أخذه بتحفظ شديد مما يوحي بالاعتقاد بكونه سوف لن يحظى بالقبول من طرفه، فان التفهم الذي أظهره كامبون في نفس اللقاء بخصوص مطلب كيدرلين الرامي الى الحصول على نافذة على المحيط والأخرى على نهر الكونغو جعلت الألمان يعتقدون أن حكومة الجمهورية لا تربط بين هذا الموضوع وفكرة التنازل برلين عن الطوقو. وهذا الاعتقاد عبر عنه كيدرلين في الصيغة العامة التي ختم بها لقاء يوم أول أغسطس باعلانه بأنه تم وضع اليد على أسس التسوية، أي سوف تكون هاته في الغابون والكونغو الأوسط. كما أن التعليمات التي صدرت للمفاوض الفرنسي في 30 جويلية رسخت هذا الاعتقاد، فهي لا تعارض فكرة منح ألمانيا نافذة على الكونغو. ويبدو أن كامبون قد أوصى للطرف الألماني، قبل اللقاء الرسمي مع كيدرلين يوم 3 أغسطس بكون حكومته لا تعارض هذه الفكرة. لكن عندما أبلغته وزارته بكون عرضها السابق بخصوص هذه النقطة الأخيرة هو لمجرد اقتراح للدراسة والتقدير وليس بغرض طرحه على الألمان الآن، وجد نفسه في موقف في غاية من الحرج والدقة. ولقد اضطر الى مكاتبة رئيس الوزراء كايو لتبين الموقف النهائي لحكومته بخصوص هذا الموضوع(119). وعندما رفض الألمان العرض المتعلق بالجزر المحيطية وجد كامبون الفرصة للسؤال عما هو مصير الاقتراح حول الطوقو. ولقد كان ذلك مناسبة لكيدرلين لسحب هذا العرض رسميا من على مائدة المفاوضات(120). ولكن ذلك لن يجعل الحكومة الفرنسية تتخلى عن المطالبة بهذه المستعمرة مما جعل المتباحثان يدوران حول نفسيهما بعض الوقت.

في لقاء 4 أغسطس أوضح كيدرلين مقترحات حكومته والتي حددها في المنطقة الواقعة جنوب الكاميرون واذا كان الألمان تخلوا عن المطالبة بالكونغو البحري فانهم اصروا على ضرورة الحصول على المنطقة المحصورة بين نهري لوقوي و ولايما على أن تكون لها نافذة على المحيط عند نقطة تقع بين ليبيرفيل وغينيا الاسبانية مقابل تناولهم على جزء من مستعمرة الكاميرون المعروف باسم منقار البطة. كما طالب كيدرلين بحق الاولوية (الشفعة) الذي تتمتع به فرنسا بالنسبة لمستعمرة غينيا الاسبانية وأسار، بالمناسبة، اشارة خفيفة الى احتمال اختفاء دولة كونغو الحرة «مضيفا ان ذلك ان حدث سيكون في المستقبل البعيد مما يستلزم «عدم أخذه بعين الاعتبار الآن»(121). لم يسفر لقاء 4 أغسطس عن أية نتيجة فالمفاوض الفرنسي أصر على التأكيد بكون حكومته ترفض التنازل عن هاته الأراضي.

لقد أصبح الطوقو يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا التي أصبحت تصر على المطالبة به. فالعرض الذي قدمه كامبون في لقاء يوم 9 أغسطس مع كيدرلين يتضمن المطالبة بالطوقو مع منطقة منقار البطة مقابل حصول المانيا على منطقة في الكونغو الأوسط مع واجهة على نهر الكونغو أو رافده أوبانقي، الى جانب أراض واسعة في مستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد(122). لكن أمام رفض المفاوض الألماني للعرض الخاص بمستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد، عاد كامبون ليطرح امكانية منح الألمان شريطا من الأرض يبدأ من أويسو في خط مستقيم حتى نقطة على الساحل الأطلسي وجزءا من الأرض في حوض الكونغو شرقي نهر السنغا، مقابل مستعمرة الطوقو دائما.

لم تتقدم المباحثات حتى عندما تحولت اهتمامات المفاوض الألماني، عندما يئس بخصوص الغابون، الى مستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد(123). لقد وقع الاتفاق في هذه الناحية حول النقطة التي تحد الأراضي التي ستمنح للالمان من ناحية الشرق «عند برج أسل أو عند بنقي» كما أبدى رغبة في الحصول على شريط من الأرض يصل بين بنقي ولوقون. وهدف المانيا من وراء ذلك هو الحصول على الكونغو الأوسط كله تقريبا مع جزء من مستعمرة أوبانقي ـ شاري. ورغم قبول كامبون فكرة رفع هذه المقترحات الى حكومته للنظر فيها، لكنه لاحظ بكونه من الصعب الاعتقاد بكون فرنسا ستقبل بهذه التنازلات بدون المطالبة بالطوقو. ومما سيزيد المباحثات تعقيدا هو تأكيد كيدلين وللمرة الأخرى يوم 15 أغسطس على سحب الطوقو من على بساط المباحثات ليعود الى الاهتمام بالغابون.

ورغم تقليص الأطماع الالمانية في هذه المنطقة على التي أبدتها في السابق. وأصبحت تهدف فقط الى الحصول على جزء من القابون سيسمح لبرلين بالسيطرة على ضفتي نهر السنغا. فإن ذلك لم يؤد الى تقدم المباحثات. ولقد أعلن كامبون من جهته خلال هذا اللقاء بكونه سيسحب مقترحاته السابقة بخصوص مستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد وحوض نهر اللوقون من جهته. لان هذا العرض كان قد قدم في مقابل الحصول على الطوقو وما دام الألمان يرفضون التناول عن هذه المستعمرة فهو من جهته سيسحب عرضه السابق بهذا الخصوص. وبالرغم من التصلب الذي

أبداه الطرفان خلال هذه المقابلة ومع ذلك فان كامبون خرج بانطباع بكون كيدرلين سوف يتنازل في النهاية[124] .

غير أن هذا التوقع لم يتحقق. ذلك أنه في لقاء يوم 17 أغسطس سيفاجئ كامبون بعودة اهتمام الطرف الألماني للمرة الأخرى بالقابون ، عندما سمع مخاطبه يعاود الكرة ليطالب مرة أخرى بنهر لايبا كحدود جنوبية للمنطقة التي تريد ألمانيا الحصول عليها في القابون. وكان كيدرلين، في اللقاء السابق، قد اكتفى فقط بامطالبة بضفتي نهر السنغا كحدود لهذه المنطقة ولم يحصل على ترضية مع ذلك. هذا الموقف الجديد للمفاوض الألماني دفع كامبون من جهته من أن يعاود الكرة هو الآخر وبالحاح للمطالبة بالطوقو أو على «أجزاء منها في شكل تعديلات في الحدود». مردفا ان ذلك يمثل أهمية كبرى بالنسبة للرأي العام في فرنسا وسيساعد على الخروج من هذا المأزق الذي انحصرت فيه المباحثات.

لقد اثقل اقحام الطوقو كاهل المباحثات اثقالا شديدا وأصبح يهددها بالفشل المحقق اذا ما استمرت فرنسا في المطالبة بها. وبالرغم من ذلك فأننا نلاحظ ان التعليمات التي أرسلت لكامبون بتاريخ 16 أوت[125] لا تزال تطالب بها. وعندما يطرح المفاوض الفرنسي هذه المسألة مرة أخرى في لقاء يوم 17 أغسطس فان كيدرلين سيشرح له وللمرة الأخرى «بأن هذه المستعمرة أصبحت شيئا مقدسا بالنسبة للرأي العام في ألمانيا»[126] . لا يمكن المساس بها. فاصرار الخارجية الفرنسية على متابعة طرح هذه المسألة وباصرار أكثر كل مرة يثير أكثر من تساؤل[127] ، خاصة إذا ما عرفنا عنف الحملة الصحفية التي نظمتها الجمعيات الجرمانية في ألمانيا، ضد فكرة الابتعاد عن المغرب وضد التنازل عن مستعمرة الطوقو، وهي الحملة التي عبأت قطاعات واسعة من الرأي العام ضد كل محاولة تقوم بها الحكومة في هذا الاتجاه. وحتى في داخل الحكومة نفسها، فان وزير المستعمرات اصطدم عدة مرات بكاتب الدولة للخارجية[128] ، حول أسس التسوية بصفة عامة وحول فكرة التخلي عن الطوقو على وجه الخصوص. وهدد بالاستقالة اذا حدث ذلك. فلم يكن من المنتظر اذن أن تتقدم المفاوضات ما دامت فرنسا تربط مقترحاتها الخاصة بمنح نافذة على نهر الكونغو مقابل التنازل عن هذه المستعمرة.

ورغبة منه في التأثير على الموقف الفرنسي بالضغط عليه في اتجاه التنازل بوسائل أخرى لاخراج المفاوضات من الطريق المسدود الذي انحشرت فيه، قرر كاتب الدولة الألماني «أخذ إجازة للاستراحة» لقد أخطر زميله الفرنسي بقراره هذا في لقاء يوم 17 أغسطس. وعندما أعلمه كامبون بكونه سينتهز هذه الفرصة لزيارة بلاده «أحرص على العودة يوم 28 ـ علق كيدرلين باسما ـ وبعدها سوف نرى هل نبرم السلم أم نعلن الحرب»[129] .

لقد بدا وضاحا للمسؤولين في كلا البلدين أنه لا يمكن الاستمرار في حوار الصم هذا بدون أن ينجم عن ذلك خطر تصعيد التوتر الى مستوى أزمة حادة قد تؤدي الى الانفجار فحرية المناورة بالنسبة لكليهما أصبحت ضيقة للغاية وأي تراجع سيكون على حساب كرامة ومكانة أحد الطرفين لا محالة.

لقد تبنت الدبلوماسية الألمانية موقفا ثابتا منذ بدء المفاوضات والذي يتلخص في الابتعاد عن المغرب مقابل تعويض اقليمي مرضي في أفريقيا الاستوائية. وهذا التعويض المرضي هو الذي ترفض فرنسا من وجهة نظر الألمان، منحه. لكن الدبلوماسية الألمانية لم تفرغ بعد كل ما في جعبتها من أجل الضغط على الفرنسيين والوصول الى تسوية ترضيها. وقاعدة هذه التسوية في نظرها تتمثل في حصولها على منفذ على المحيط ومنفذ على نهر الكونغو. وهو مطلب سبق لكيدرلين أن أفصح عنه عدة مرات ثم تولى دي لانكين غداة «استراحة» المفاوضات التذكير بذلك والتركيز عليه عندما قام بزيارة «عارضة» للخارجية الفرنسة يوم 19 أغسطس [130] . وهي مقتنعة في نفس الوقت، أن الحل الدبلوماسي هو المخرج الوحيد من الأزمة.

أما فرنسا التي وجدت نفسها أمام أمر واقع في جنوب المغرب يحمل من المخاطر على مصالحها وعلى مشاريعها في كل منطقة شمال افريقيا ما لا يمكن تقديره. فقد اضطرت الى قبول فكرة التعويض الاقليمي ولكن تريد تقليص ذلك في أضيق الحدود. وعندما أصبحت المفاوضات في طريق مسدود وتوالت الاشاعات بكون الألمان يعدون العدة لانزال الجنود في أقادير[131] ، وموقف الامبراطور الغاضب بسبب قرار كايو بوقف الاتصالات الجانبية مع ممثله دي لانكين وتغيب هذا الأخير عن باريس، اعتبر ان ذلك بمثابة اهانة شخصية وجهت اليه[132] . كل هذه

الاعتبارات جعلت الحكومة الفرنسية تدرس الموقف من جديد للبحث عن مخرج للأزمة.

قرر كايو وضع مقاليد المفاوضات بين أيدي مجلس الوزراء وتولى متابعة سيرها بنفسه أولا بأول. ولقد اعتمد المجلس قاعدة عمل جديدة بالنسبة لسير المباحثات، فبدلا من اللف والدوران حول التعويضات في افريقيا الاستوائية يجب أن يتم تحديد مطالب فرنسا وبدقة فيا يتعلق بالمغرب دون أي شيء آخر ومن خلال موقف ألمانيا منها، يتم تحديد التعويضات التي ستمنح لها في مقابل ذلك. بالفعل، فقد صادق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاق حول المغرب كما صادق كذلك على مقترحات محددة للتعويضات التي ستمنح لألمانيا في افريقيا(133).

(59) أنظر أعلاه.
(60) لقد أكد قري في لقاءاته المختلفة مع سفراء دول الحلف الثلاثي بكون انكلترا سوف تتدخل عند نهاية المفاوضات التي يعتقد أنها ستطول وتتمدد كثيرا قبل أن تصل الى نتيجة. م.خ.ف. ألمانا م.ج 35، لندن - باريس 14 جويلية 1911.
(61) م.خ.ف. ألمانيا م.ج. مج 35 باريس 20 جويلية 1911.
(62) ن.م.
(63) ن.م.
(64) ن.م. - نفس المصدر.
(65) Lloyd George, Mémoires de Guerre, Paris, 1934, t. I, pp. 50-54.
وكذلك م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 لندن - باريس 22 جويلية 1911.

(66) اللويد جورج، نفس المصدر ص.ص. 31 - 52.
(67) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 لندن - باريس 6 جويلية 1911.
(68) E. Vermeil, Les origines de la guerre et la politique extérieure de l'Allemagne au début du XXe siècle. in Europe Nouvelle 31 dec. 1927, p. 1744 et suiv.
(69) يذكر اللويد جورج (ص 58) ان هناك التزامات مع فرنسا ذات طابع عسكري وهو شيء غير صحيح، وحول هذا الموضوع أنظر أدناه.
(70) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 لندن - باريس 25 جويلية 1911.
(71) Tardieu, A., Le Mystère d'Agadir, pp. 459-461.
(72) لم تخف هذه المناورة وهدفها عن الدبلوماسيين الألمان الذين أدركوا مغزاها في حينها، انظر اللويد جورج، ن.م. ص 53. نفس الاعتقاد أورده طارديو (ن.م. ص 462) وهو ذو دراية واسعة بالشؤون الدولية في تلك الفترة.
(73) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 لندن - باريس 25 جويلية 1911.
(74) عن طارديو، ن.م. ص 461.
(75) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج لندن - باريس 26 جويلية 1911.
(76) Kiderlen Waechter, pp. 300-301.
(77) Paul Cambon, Correspondances t. p. 335.
(78) Kiderlen Waechter ،ن.م. ص.ص 300-301 وكذلك طارديو، ن.م. ص.ص. 463-464.
(79) Kiderlen Waechter ن.م. ص.ص. 302-303.
(80) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 باريس 27 جويلية 1911.
(81) ن.م. برلين - باريس 29 جويلية 1911.
(82) أنظر اعلاه.
(83) (83) Caillaux Joseph., Agadir ma politique extérieure, pp. 114-115.
وكذلك نفسه، المذكرات، الجزء 2 ص.ص 120-122.
(84) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 برلين - باريس 24 جويلية.
(85) Caillaux, Agadir, p. 130.
(86) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 مذكرة موجهة الى الوزير، باريس 25 جويلية 1911.
(87) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 لندن - باريس 26 جويلية 1911.
(88) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 لندن - باريس 28 جويلية.
(89) نفس المصدر.
(90) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 لندن - باريس 29 جويلية.
(91) Caillaux, Agadir, p. 142.
(92) كايو، ن.م. ص 143.
(93) ن.م. ص 146.

(94) لقد انكشف أمر هذه الاتصالات في الواقع مباشرة عند بدئها عندما تمكنت مصالح الخارجية الفرنسية من حل شفرة البرقية التي بعثتها السفارة الالمانية الى برلين يوم 27 جويلية والتي تضمنت نتائج الاتصالات الأولى التي تمت بين ديلانكين مستشار السفارة الألمانية في باريس وكايو رئيس الوزراء عن طريق فوندر وهو من رجال الأعمال الفرنسيين الذين لهم مصالح في الكونغو. في لقاء بين وزير الخارجية دي سلف وكايو يوم 28 جويلية طلب الأول توضيحات من رئيس الوزراء حول حقيقة هذه الاتصالات وجدواها، وقد برر كايو ذلك برغبته في سبر نوايا الألمان حول مطالبهم الحقيقية في الكونغو لمساعدة المفاوض الفرنسي الرسمي في برلين. ولم تثر هذه الاتصالات ازمة بين كايو ودي سلف في حينها ، ولكنها استغلت فيما بعد ضد رئيس الوزراء الذي اتهم بكونه بمسعاه هذا أضعف موقف المفوض الرسمي في برلين وموقف فرنسا في مجمله ازاء ألمانيا. لقد أوخذ عليه على الخصوص بكونه سمح لنفسه بأن يطلب من الألمان عدم اخطار المفاوض الفرنسي الرسمي، جول كامبون، بهاته الاتصالات كما جاء ذلك في برقية السفارة الألمانية الى برلين، لقد كرس كايو صفحات طويلة للدفاع عن نفسه ودحض هذه الاتهامات في كتابيه: ...Agadir ، ص 168 وما بعدها. وكذلك Mes Mémoires الجزء الثاني ص.ص. 147ـ162.

(95) لم نعثر على أي أثر لهاته الاتصالات السرية لا في الوثائق الدبلوماسية المنشورة ولا في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. كما ان طارديو لم يشر في كتابه الى هذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد، رغم غزارة مادته بخصوص المفاوضات الجارية ومعرفته لخلفية القضايا الدبلوماسية في عصره بحكم مهنته كصحفي متخصص في الشؤون الدولية وعلاقاته الوطيدة بالأوساط الدبلوماسية في باريس.

لقد اعتمدنا في تناول الموضوع على ما أورده Merimix من معلومات في كتابه Chronique de l'an II, Paris 1912. والذي استقى بدوره معلوماته من الوسيط فوندر ومن أطراف أخرى من بينهم رئيس الوزراء مع الاعتماد كذلك على محاضر جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مناقشتها للاتفاق المبرم مع المانيا خلال شهر ديسمبر 1911 ومناقشة مجلس الشيوخ لنفس الموضوع في فبراير 1912. وما أورده ميريميكس مع خلاف أساسي بين المصدرين حول طبيعة هاته الاتصالات والهدف منها، فبالنسبة لكايو كانت هذه الاتصالات مجرد جس النبض واستطلاع الأفق لتعزيز جانب المفاوض الفرنسي الرسمي بمده بمعلومات مفيدة حول نوايا الألمان الحقيقية وما أورده ميريميكس يبين أن هناك مفاوضات حقيقية وعروض متبادلة وليست مجرد عملية سبر الأغوار.

(96) الكونغو البحري كان في ذلك الوقت تعبيرا جغرافيا يطلق على الأراضي المطلة على المحيط والاي تقع في كل من الغابون والكونغو الأوسط.

(97) Mermeix ن.م. ص 241.

(98) ن.م.

(99) ن.م. ص 241.

(100) للمزيد من التفاصيل حول هاته الزيارة أنظر Mermeix ن.م. ص 232 وما بعدها وكذلك كايو **أقادير** و «**مذكراتي**» الجزء الأول والثاني.

(101) Mermeix ، ن.م. ص.ص. 244ـ245.

(102) كايو، **أقادير**، ص 165.

(103) غادر دي لانكين باريس مساء يوم الجمعة 28 جويلية ليعود اليها صبيحة يوم الاثنين 31.

(104) لم يكن كايو متأكدا من هذا الاحتمال الذي أورده. ومما يضعف من قيمته هوما كتبه كيدرلين لأحد مراسليه بكون فوندر هو الذي أخبر السفارة الالمانية باحتراق شفرتها وأنه فعل ذلك مقابل مكسب مادي تحصل عليه ، كايو، ، «**مذكراتي**»، جـ 2، ص 151.

(105) Jackh Ernest, Kiderlen-Waechter d'après ses notes et sa correspondance, trad. Fr., Paris Payot 1926, p. 289.

(106) ن.م. ص 290 وما بعدها.

(107) E. Vermeil ن.م.ص 1744. ان هذا الاعتقاد في الواقع لا يقوم على أساس. فالفرنسيون كانوا يريدون الظفر بالمغرب بأقل ثمن ممكن. وقد اتضح ذلك جليا من رد فعلهم الأول ازاء مطالب ألمانيا وتصوراتهم لإمكانيات التسوية من خلال المقترحات المختلفة التي تقدموا بها والتي ترمي الى ترضية الألمان بتنازلاتهم الاقليمية في الكونغو. وهكذا فهم الموقف كيدرلين، وسيعمد الى توضيحه للامبراطور في اطار عرض شامل للمسألة. (108) ن.م. 109) كيدرلين ، ص 292.

(108) ن.م.

(109) كيدرلين، ص 292.

(110) E. Vermeil ، ن.م. ص 1744 .1744 ،

(111) كيدرلين، تقريره للمستشار بتاريخ 20 جويلية ص 292 وما بعدها.

(112) لقد شرح كيدرلين للمستشار أن الفكرة التي كانت لدى الفرنسيين حول التعويضات حتى شهر جوان كانت حول مسائل قليلة الأهمية مثل امكانية مشاركة فرنسا في انجاز سكة حديد بغداد وقبول أسهم هاته الشركة في بورصة باريس. كيدرلين، ن.م. ص 298.

(113) م.غ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 برلين ـ باريس 29 جويلية.

(114) م.غ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 برلين ـ باريس 29 جويلية.

(115) ن.م.

(116) كانت التعليمات التي أرسلت الى كامبون يوم 30 جويلية تتضمن المقترحات الفرنسية السابقة بخصوص افريقيا الاستوائية مع امكانية تعميم النظام الجمركي الجاري به العمل في حوض نهر الكونغو الى كل افريقيا الاستوائية . وبالإضافة الى ذلك فان وزارة الخارجية الفرنسية أظهرت لاول مرة استعدادها لقبول عرض كيدرلين بخصوص الطوقو، وفي مقابل ذلك تتنازل عن مجموعة من الجزر الواقعة في المحيط الهندي أو على أرخبيل القمر أو على الجزر الاحدى عشرة من مجموعة الجزر المسماة بجزر الماركيز الواقعة في البولينيزيا بالمحيط الهادي كما أظهر الفرنسيون استعدادا لتوسيع تنازلاتهم في شرق الكاميرون حتى ما تبي الأسفل في حالة الضرورة القصوى، أو منح شريط من الأرض جنوب الكاميرون من نهر الوسو في خط مستقيم حتى نقطة تقع بين البيرفيل وغينيا الاسبانية. ونلاحظ ان كامبون لم يعرض على كيدرلين سوى النافذة على الساحل الأطلسي واحتفظ بالعناصر الأخرى للقاءات المقبلة. كما أنه لم يطالب بالطوقو ، وفقا للتعليمات التي زود بها يوم 30 جويلية م.غ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 باريس ـ برلين 30 جويلية.

(117) ن.م. برلين ـ باريس 1 أغسطس.

(118) ن.م.

(119) كايو، أقادير، ص. 172 وما بعدها وكذلك طارديو، Le Mystère ، ص 471 وما بعدها.

(120) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 برلين – باريس 4 أغسطس.

(121) هذه الإشارة الى دولة الكونغو الحرة ستصل أصداها الى بلجيكا وستزعج هذه الأخيرة لذلك. لقد طالب الأمين العام للخارجية البلجيكي من القائم بالأعمال الفرنسي في بروكسيل توضيحات حول هذا الموضوع. ولقد رد هذا الأخير بكون الخبر مجرد إشاعة رددتها الصحف وانه لا يشك في أن حكومته سترفض أي طلب تقدم به ألمانيا بهذا الخصوص ولكن حسب علمه لا يوجد هناك لا طلب ولا رفض. ولقد حرص الدبلوماسي البلجيكي على تسجيل هذا الموقف بكون حكومته ترى أن حق الأولوية هذا منح لفرنسا وحدها ولا يمكن أن يكون موضوعا للتنازل والتحويل لطرف آخر تحت أي عنوان كان. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 37 بروكسيل – باريس 6 أغسطس ،لم يعمد السفير الفرنسي الى ابعاد نظر كيدرلين عن الكونغو البلجيكي، بل يبدو أنه تلق هذه الإشارة بارتياح كما يبدو في التقرير الذي بعث به لحكومته عقب لقاء يوم 4 أغسطس. فكامبون يطرح تساؤلا لوزارته مدعما بموقف محدد من هولن هوفن الخبير في الشؤون الافريقية الذي أوفدته وزارة المستعمرات الى برلين لمعاضدته في مباحثاته مع الألمان ، مبينا انه اذا كان يتحتم على فرنسا أن تطرح أو تفكر في مستقبل دولة الكونغو الحرة فانه من المستحسن أن تفعل ذلك الآن قبل طرح الموضوع مع الانكليز الذين لهم هم الآخرون مصالح في هذا الجانب» م.خ.ف/ألمانيا م.ج./ مج 36 برلين باريس 4 أغسطس. سوف تعمد ألمانيا الى طرح موضوع حق الأولوية على الكونغو في المرحلة الأخيرة من المفاوضات مما سيؤدي الى عرقلة توقيع الاتفاق لبضعة أيام .

(122) فالتعليمات التي أرسلت لكامبون بتاريخ 7 أغسطس تبين أن فرنسا مستعدة للتنازل عن أراض واسعة في هذه المنطقة والتي قد تصل الى متاخمة السودان بعدما تأكد دي سلف بكون الانكليز لا يعارضون مجاورة الألمان في هذه الناحية. لكنه سوف ينبه سفيره بكونه يجب أن لا يتنازل الا خطوة خطوة «لما في ذلك من ضرر علينا بوضع عددا كبيرا من رعايا المسلمين تحت حكم الألمان». م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 باريس – برلين 17 أغسطس.

(123) ن.م. باريس – برلين 13 أغسطس.

(124) ن.م. برلين – باريس 15 أغسطس.

(125) ن.م. مج 37 باريس – برلين 17 أغسطس.

(126) المصدر السابق.

(127) يبدو أن هناك نوعا من المزايدة في اتجاه التشدد تجري بين وزير الخارجية دي سلف ورئيس الوزراء كايو. ذلك أن هذا الأخير آخذ على وزير خارجيته مبادرته المتعلقة بمنح نافذة على الكونغو للالمان مما سيؤدي الى فصل الممتلكات الفرنسية في افريقيا الاستوائية عن بعضها البعض ، بدون مشاورة مجلس الوزراء في ذلك. وهذا ما يفسر ربما الحاح الخارجية الفرنسية على ربط هذا التنازل بالحصول على مستعمرة الطوقو أو جزء منها أنظر كايو، أقادير، ص.ص. 171ـ174.

(128) كيدرلين ، ن.م. ص 303. وكذلك فيرميل، ن.م. ص 1745.

كما صرح دي سلف للسفير الألماني في باريس بأنه اذا ما أصرت ألمانيا على عدم التنازل عن الطوقو، فانه لا يمكن لفرنسا أن تمنحها نافذة على نهر الكونغو. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36، 16 أغسطس.

(129) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 37 برلين – باريس 17 أغسطس. لقد علقت الصحافة على هذه الاستراحة بكون المباحثات قد توقفت وذهبت في هذا الاتجاه الى حد القول بأن طبول الحرب بدأت تدق وتوتر الرأي العام في كل من البلدين وخاصة في فرنسا. وربما كان هذا التوتير الاعلامي ورغبة كيدرلين في تفنيده هو الذي جعله

يقوم بزيارة منطقة شامونيكس السياحية بفرنسا للاستجمام.

(130) «بدون هذين المتقدين، أكد دي لانكين لمخاطبيه الفرنسيين، يمكن اعتبار المفاوضات منذ الآن منتهية» م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 37 باريس – برلين 19 أغسطس.

(131) كانت هذه مجرد اشاعات رددتها بعض الصحف. فموقف الألمان ، كما أوضحته الوثائق الدبلوماسية في حالة فشل المفاوضات ، هو مطالبة فرنسا بالجلاء عن المغرب.

(132) ذكر كيدرلين انه عندما استقبل من طرف الامبراطور يوم 18 أغسطس وجده في حالة غضب وكان يرى أنه ليس هناك حل مع الفرنسيين غير الحرب ولكنه استطاع تهدئته. أنظر كيدرلين ص 304. نفس الانطباع خرج به السفير الانكليزي عندما قابله في هامبورغ قبل ذلك ببضعة أيام مما جعل هذا الأخير يعتقد أن المفاوضات مآلها الفشل لا محالة. م.خ.ف.ألمانيا م.ج./مج 37 برلين – باريس 18 أوت.

(133) كايو، أقادير، ص.ص. 179 وما بعدها.

القسم الثالث:

التسويـــة

1 ـ تصفية المسألة المغربية:

في المرحلتين السابقتين من سير المفاوضات تركز اهتمام الطرفين على توضيح مواقعها والسعي لإبراز معالم التسوية بخصوص التعويضات الاقليمية في افريقيا الاستوائية. ولم يتم التحدث عن المغرب الا عرضا وبصورة عامة. ذلك أن الطرف الفرنسي كان قد حصل على ضمانات منذ بدء المفاوضات، بكون ألمانيا ليس لها أي طموح اقليمي ولا سياسي في المملكة المغربية. لذلك كان من الطبيعي أن تتوجه المفاوضات الى الطريق الذي سارت فيه لتحديد المقابل لهذا التنازل الألماني.

لكن بعد أسابيع من المباحثات أدرك الجانب الفرنسي أنه لا يمكن ترضية الألمان في هذا المجال قبل ضبط الاتفاق حول المغرب، تحصل فيه فرنسا على الحرية المطلقة في ادارة شؤون المملكة وتقليص الوصاية الدولية عليها في أضيق الحدود. وعند بداية شهر أغسطس كان الفرنسيون قد حصلوا ليس فقط على مجرد ابتعاد ألمانيا عن المغرب وانما أيضا على مبدأ فرض الحماية عليه والالتزام بعدم التدخل في المفاوضات التي سوف تجريها فرنسا مع اسبانيا لضبط علاقات الدولتين في منطقتي نفوذيهما في المملكة بكيفية نهائية[154]. شريطة التزام الفرنسيين باحترام سياسة الباب المفتوح و«المساواة الاقتصادية» بين رعايا الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة بكيفية مطلقة.

قبل منتصف شهر أغسطس أعدت مصالح وزارة الخارجية الفرنسية مشروع اتفاق أولي حول المغرب وعرضته على عدد من السفراء لدراسته وابداء الرأي حول مضمونه وصياغته قبل عرضه على الألمان بصفة رسمية[155].

يتضمن هذا المشروع اثني عشر بندا ومقدمة. وتعلن هاته أن الأحداث التي جرت في المغرب خلال ربيع 1911 كانت قد «بينت ضرورة متابعة الجهد الذي تقوم به فرنسا في هاته البلاد من أجل التهدئة والتقدم». وعلى اعتبار أن ألمانيا لم يعد يهمها الوضع السياسي الذي أصبح عليه المغرب فإن هاته تعترف للحكومة الفرنسية بحقها في مد «يد المساعدة» للحكومة المغربية من اجل اقرار الأمن وادخال الاصلاحات التي تراها ناقصة ومتابعة تنفيذها في المجال العسكري، الاداري، القضائي والاقتصادي والمالي وعلى الأخص الحق في وضع قاعدة للتنظيم المالي الذي من شأنه ضمان مصالح صندوق الدين العام للمغرب[156]، كما تعترف ألمانيا بحق فرنسا في القيام بأي عمل ذي طابع بوليسي على الأراضي المغربية وفي المياه الإقليمية للمملكة وحقها في احتلال أي مكان في المغرب تراه ضروري، واعتراف الألمان بحق الأعوان الدبلوماسيين والقناصل الفرنسيين في حماية رعايا والمصالح المغربية في أراضيها ومستعمراتها. كما تلتزم ألمانيا من جهة أخرى بعدم توقيع أي اتفاق مع المغرب قبل التفاهم مع الحكومة الفرنسية[157]. وأمام تعهد فرنسا بتطبيق مبدأ المساواة المطلقة في المعاملة، بين رعاياها ورعايا الألمان فإن الحكومة الألمانية لن تعارض أي اجراء تقوم بها هاته الأخيرة بهدف تغيير نظام الامتيازات وبنود المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بأشخاص وممتلكات المقيمين الأجانب ومواليهم من المغاربة.

وعندما يتم تنظيم القضاء في المغرب وتتحول صلاحيات المحاكم القنصلية الفرنسية الى السلطات القضائية الجديدة فإن الحكومة الألمانية توافق على تحويل محاكمها القنصلية الى هاته السلطات مع العلم بأن الرعايا الألمان سيتمتعون في ظلها بنفس الحقوق القانونية والاجرائية التي يتمتع بها الرعايا الفرنسيين[158]. وبالمقابل فإن فرنسا سوف تحرص وتسعى من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ولمدة خمس وعشرين

سنة على أن لا تقدم الحكومة المغربية ولا الادارات البلدية في المملكة بفرض أية ضريبة أو مكس أو تحصيل عوائد من أية جهة وفي أي مجال من شأنه المساس بمبدأ سياسة «الباب المفتوح» والمساواة الاقتصادية بين رعايا كل الدول، كما يستخدم نفس هذا المبدأ في تطبيقها للوائح التنظيمية المتعلقة بمختلف هذه النشاطات[١٤٠]. كما تلتزم فرنسا كذلك بالحرص والسهر، ولنفس مدة 25 سنة، على احترام الحكومة المغربية في كل ما يتعلق بالأشغال العمومية، الترتيبات المنصوص عليها في الفصل الرابع من معاهدة الجزيرة[١٤١]. كما ينص البند الثامن من المشروع على إلغاء كل الترتيبات المخالفة لهذا الاتفاق بالنسبة للطرفين والمنصوص عليها في الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمغرب. كما يسرى هذا الاتفاق على مجموع الأراضي المغربية بما فيها منطقة النفوذ الاسبانية التي هي ضمن الاطار الاقليمي للمملكة المغربية[١٤٢].

أثار هذا المشروع عددا من الملاحظات أبداها السفراء الفرنسيون الذين أرسل اليهم. وفي مقدمة هؤلاء بول كامبون سفير فرنسا في لندن[١٤٣]، لقد أبدى كامبون ملاحظة مبدئية حول المسحة العامة التي كان يجب أن يكتسيها مشروع الاتفاق ونوع الصياغة التي يجب أن تعتمد في وثيقة مثل هاته والتي يجب أن تكون صياغة مرنة تضمن الحصول على المطلوب بدون صدم الطرف المقابل واستفزازه مما يتطلب مرونة كبيرة وبراعة في الأسلوب. فالوثيقة لن تعرض فقط على ألمانيا، وانما سوف تعرض كذلك على الدول الأخرى والتي يطلب منها أن تتجرد وتتنازل عن بعض الامتيازات التي تتمتع بها في المغرب. فإظهار الرغبة في تصفية معاهدة الجزيرة والتعبير عن ذلك بأسلوب مباشر صريح هو عمل من شأنه أن لا يسهل الأمور بل سيعقدها. كما ان استعمال كلمة «الحماية» بتعبير صريح وإعلان الرغبة في الغاء الامتيازات هو شيء من شأنه أن يزعج الدبلوماسية الأوروبية في هذه الآونة.

كما لاحظ بول كامبون بكون صياغة المقدمة هي صياغة برلمانية وليست دبلوماسية ذلك أنه «عندما تعلن دولة كبرى بأنها أصبحت ترى أنه من الضروري القيام بأي عمل فلا يجوز لها أن تعمد الى الاكثار من التأكيدات على ذلك، فهذا

من شأنه أن يضعف من قيمة وأبعاد تصريحاتها». كما لاحظ كامبون، ان البند الثاني من المشروع يتجاهل تجاهلا تاما الإشارة الى المخزن أو الى السلطان فهو يتجاوز إطار الحماية الى الغزو والضم. وإذا كان من الضروري أن يضم نص الاتفاق مع ألمانيا عناصر حركية تهدف الى تهيئة الأوضاع لتمكين فرنسا، بعد فترة من الزمن، من تصفية الوصاية الدولية على المملكة لصالحها، لكن يجب أن يراعى اختيار أسلوب مرن ولين لتحقيق هات الغاية، وبعد أن أنهى ملاحظته بكون صياغة المشروع تتسم في مجملها «بخشونة مقفرة» أوصى بإعادة صياغة المشروع بكامله[١٤٤].

تم إعادة صياغة المشروع وتم مناقشته بندا بندا في اجتماع مصغر لمجلس الوزراء بحضور سفراء فرنسا في برلين، لندن وروما. لقد دار النقاش على وجه الخصوص حول المطالبة بالغاء نظام الامتيازات في المغرب. لقد اعتبر كل من جول كامبون وأخيه بول، ان هذا الاقتراح صعب التحقيق ان لم يكن مستحيلا. فألمانيا سوف لن تقبله، كما أن الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة سوف لن ترضى بالتخلي عن نظام تجد فيه كل الضمانات لرعاياها ومصالحهم خاصة وأنه لا يزال ساري المفعول في الدولة العثمانية وفي مصر التي هي تحت الاحتلال الانكليزي منذ قرابة الثلاثين سنة.

غير أن هذه الاقتراحات لم تقنع وزير الخارجية الذي أصر على أن يدمج في المشروع مبدأ المطالبة بتصفية نظام الامتيازات. لقد أقر مجلس الوزراء في النهاية هذا الاقتراح وأدرج في مشروع الاتفاق. ولقد ترك لوزير الخارجية، في نفس الوقت، حرية التصرف وسحب الاقتراح ان وجد معارضة شديدة من طرف المانيا وتحفظ ملحوظ من طرف الانجليز[١٤٥].

وإذا كانت صياغة المشروع قد عدلت فإن محتوى بنوده بقيت على ما هي عليه تقريبا. لقد أصبح المشروع الجديد يضم 14 بندا بما فيها البنود الخاصة بالتنازلات الإقليمية[١٤٦]، لقد نصت التعليمات التي وجهت لكامبون في برلين على أن يبدأ بالتفاوض أولا حول المغرب وتقديم مشروع الاتفاق الى مفاوضه الألماني كيدرلين. ولن يتم تناول مسألة التعويضات الإقليمية الا بعد الاتفاق حول المغرب. «إن موقف حكومة الامبراطورية من المشروع أو على الأقل في أحكامه الأساسية هو الذي

سيحدد موقف الحكومة الفرنسية من التنازلات الاقليمية التي تنوي منحها»[147].

لم تتوقف الاتصالات بين الحكومتين أثناء فترة «الاستراحة» ولقد استشف كل من الطرفين الرغبة الموجودة لدى الطرف الآخر في انجاح المحادثات والوصول الى نتيجة. وبالفعل، لقد انعكست هاته على جوّ اللقاء الأول عندما استئنفت المحادثات الرسمية بين الطرفين يوم 4 سبتمبر.

كان موقف كيدرلين من المشروع إيجابيا بصفة عامة «لقد بدا الى ـ سجل كامبون في تقريره الى باريس ـ مقتنعا بضرورة قبول مشروعنا حول المغرب في خطوطه الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الاداري والاقتصادي والمالي في الامبراطورية المغربية، وكذلك بالنسبة للاحتلال العسكري والأحكام الخاصة بالجمارك وانجاز المشاريع الكبيرة وإدارة مؤسسات الدولة. كما أبدى بعض التحفظات على النقاط التالية: مدة 30 سنة بالنسبة لحرية التجارة، والتمثيل الدبلوماسي والإصلاح القضائي. كما ثار بحدة بخصوص الفقرة المتعلقة بوضعية الموالي الألمان في المغرب»[148]. كما قبل كيدرلين الاقتراح المتعلق باعلان الحماية على المملكة وتعهد بعدم تدخل الحكومة الالمانية في المفاوضات الفرنسية الأسبانية المقبلة ولكنه لاحظ أن هذين التعهدين يستحسن أن يسجلا في وثيقة تعاقدية سرية يتبادلها الطرفان[150]. وفي ختام اللقاء أعلن كيدرلين لمخاطبه الفرنسي أن موقف حكومته النهائي من مشروع الاتفاق سيتحدد بعد أن يقابل المستشار ودراسة هاته المقترحات معه.

لقد رد الألمان على المقترحات الفرنسية بإعداد مشروع مقابل في ثمانية عشر بندا عرض على كامبون يوم 7 سبتمبر، وهو في مجمله يتبنى لحسابه الترتيبات الأساسية للمشروع الفرنسي مع إضافات بنود وتعديلات في الصياغة تركز على الخصوص على ضمان المساواة الاقتصادية بين رعايا الدولتين في المملكة المغربية والتأكيد على دور بنك الدولة المغربي كما حددته معاهدة الجزيرة. كما تتعارض هذه التعديلات مع المشروع الفرنسي في بعض النقاط الهامة: كالإصلاح القضائي ووضعية الموالي الألمان وخطوط السكك الحديدية في المملكة[151].

بخصوص الإصلاح القضائي فإن الحكومة الألمانية تقترح أن يكون ذلك على

نمط المحاكم المختلطة في مصر. وتتعهد ألمانيا بالموافقة على تحويل صلاحيات محاكمها القنصلية الى هذه الهيئة القضائية عندما يتم ذلك بالنسبة لكل الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة، كما حرص الألمان على تأكيد استمرارية دور بنك الدولة المغربي في ضمان الحرية الاقتصادية في قطاعي الأشغال العمومية والجمارك: ينتدب البنك واحدا من أعضائه الأساسيين الأربعة، بالتداول، لتمثيله في لجنة المزايدات والصفقات ولجنة الرسوم الجمركية واللجنة الدائمة للجمارك[152] وقد ألحق الألمان بالبند السابع من مشروعهم ترتيبات تخص مشاريع السكك الحديدية في المغرب. وتبين هذه الترتيبات حرص الحكومة الألمانية في أن يكون لرعاياها مساهمة معتبرة لبناء شبكة خطوط السكك الحديدية في المملكة. لقد حاولت أن تستغل المناسبة لتعيد الحياة الى مشروع الاتفاق القديم حول السكك الحديدية الذي كانت المفاوضات جارية حوله قبيل احتلال مدينة فاس من طرف الفرنسيين[153]. فهم يطلبون بأن تكون مساهمة الرأس المال الألماني في إنجاز واستثمار خطوط السكك الحديدية جنوب وادي تنسفت بنسبة 70٪ ومساهمة الرأس المال الفرنسي بنسبة 30٪، أما في شمال هذا الوادي فهم يرغبون في أن تكون مساهمتهم في هذه المشاريع بنسبة 30٪. كما أكدت هذه الترتيبات حرص الألمان على فتح ميناء أقادير للملاحة التجارية في أقرب الآجال.

ويلاحظ على هذه المقترحات أن برلين اذا كانت تخلت عن كل تطلع سياسي في المملكة فأنها تريد في المقابل الحصول على منطقة نفوذ اقتصادية خاصة بها. في هاته البلاد. لقد أرتكب الألمان خطأ دبلوماسيا كبيرا عندما أسفروا عن أطماعهم بهذه الشراهة وستستغل فرنسا هذا الخطأ بالتنديد به لدى الحكومات الأوروبية المعنية مما سيكون له تأثير على وضعية الألمان المعنوية في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

لاحظ كامبون لمفاوضه الألماني أن هناك عددا من المسائل لا يمكن قبولها في هذا المشروع المقابل وان مصالح وزارة الخارجية الألمانية «عبرت في صياغتها لهذا المشروع عن روح الدقة والضبط المعروف عنها واتخذت كل الاحتياطات التي تصورها مما جعلها تتجاوز الهدف»[154]، وقد رد كيدرلين على هذه الملاحظة بكونه سيبدي تساهلا وتفهما للمصالح الفرنسية أثناء المناقشة أكثر مما عبر عنها المشروع.

أما في باريس فقد أبدت الخارجية الفرنسية نوعا من الدهشة ازاء مقترحات برلين. لقد لاحظت أن بعضا منها له طابع سياسي وأن ذلك يتناقض مع ما أعلنته الحكومة الألمانية أكثر من مرة بأن الذي يهمها في المغرب هو حماية مصالحها الاقتصادية وهي المصالح التي يجب أن تقف على قدم المساواة مع مصالح الدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. فألمانيا من خلال هذه المقترحات تريد أن تحصل على وضعية تميزها عن بقية الدول الأخرى وهو شيء لا يمكن قبوله ولا حتى مناقشته. وأكثر من هذا، فإن بعضا من هذه المقترحات تكتسي طابعا سياسيا بحتا «مما يوحي بالاعتقاد بكون حكومة الامبراطورية تريد التراجع عن تصريحاتها السابقة وتطالب بحق ممارسة العمل السياسي في المغرب»[155]. فمطالبتها ببعض الحقوق يمكنها من التدخل المستمر ليس فقط في الشؤون الادارية وانما في الشؤون الحكومية أيضا، والا كيف يمكن تفسير الاقتراح القاضي بتبليغ الحكومة الألمانية بمضمون كل اتفاق تعقده فرنسا مع الحكومة المغربية. وبناء على هذا فكل الاقتراحات ذات طابع سياسي فهي اقتراحات لا يمكن قبولها، فلو تدرج في الاتفاق فإنه ستفقده طابعه ولن توازي التعويضات الاقليمية التي وضعت في المقابل. حرصا منها على طمأنة الألمان في المجال الاقتصادي فإن فرنسا وافقت على بعض المقترحات التي تضمنها المشروع الألماني وأظهرت استعداد المناقشة البعض الآخر للوصول الى اتفاق بشأنها[156].

أعدت الخارجية الفرنسية مشروعا جديدا ضمنته المقترحات الألمانية التي قبلتها وعبرت في نفس الوقت عن موقفها بخصوص باقي المقترحات الأخرى باستبعادها من المشروع[157].

وفي اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 16 سبتمبر تم الاتفاق على عدد من المسائل وتسويتها. لقد تركز النقاش على الخصوص حول قضية الاصلاح القضائي وقضية البث في النزاعات التي قد تنسب بين الرعايا الألمان والفرنسيين في مجال الأشغال العمومية وفي القطاع الصناعي[158]. أما بخصوص قضية الموالي. (أي الذين يتمتعون بحماية دولة أجنبية) فإن كيدرلين أصر على التأكيد بكون ألمانيا لن تقبل بدفع مواليها في مرتبة أقل مما هي عليه مرتبة موالي الدول الأخرى. لكن كامبون يعتقد أن كاتب الدولة للخارجية لن يرفض مراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة فهي بمعية

الدول الأخرى وفي نفس الوقت». كما دار في هذا اللقاء نقاش طويل حول مشاريع السكك الحديدية، لقد دافع كيدرلين عن وجهة نظر المشروع الألماني بهذا الخصوص مؤكدا أن ما ورد فيه لا يعدو مجرد إعادة الحياة لمشروع ألماني سابق حول الموضوع والذي ينسجم ويتماشى مع نص وروح اتفاق فبراير 1909. وبما أن الاتفاق المزمع انجازه هو تكريس لهذا الاتفاق فإنه لا يفهم معارضة الفرنسيين واستبعادهم له في مشروعهم الجديد[159]. لاحظ كامبون على مخاطبه فإن الوضع الذي أصبحت عليه الأمور تغيرت عما كانت عليه من قبل. لقد حدثت أشياء: فهناك باخرة حربية في أقادير وهناك مفاوضات جارية لتصفية المشكلة برمتها «فالحالة إذن لم تعد كما كانت ولدليل الصدق هو تطبيق فقرة من اتفاق 1909 وانما إيجاد وضعية جديدة في المغرب وإذا كانت هذه الوضعية لا تتضمن التخلي عن تطلعاتهم وإذا أنتم تريدون الوقوف على أرضية اتفاق 1909 فليس هناك ما يبرر تنازلنا لكم عن أي شيء في الكونغو، وحتى من منظور هذا الاتفاق فإنه لم يكن واردا أبدا التضحية بمصالحنا في جنوب المغرب من أجل المصالح الألمانية»[160].

وبالرغم من هذا النقاش الحاد فإن اللقاء في مجمله كان إيجابيا كما وصفه كامبون ومن جهته فإن كيدرلين وضع المقترحات الفرنسية التي تضمنها المشروع «بكونها جيدة» مؤجلا موقفه النهائي منها بعد استشارة يجريها مع المستشار[161]، كما اعتبر اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 19 سبتمبر بكونه «خطوة جادة في طريق الاتفاق».

وبالفعل فقد تم تسوية عدة مسائل كانت موضوع خلاف. لقد تخلى الألمان عن فكرة المشاركة في تسيير المؤسسات الكبيرة المزمع انشاؤها لانجاز المشاريع المختلفة في المملكة. كما تخلوا عن اقتراحهم الخاص بشبكة خطوط السكك الحديدية في منطقة السوس واكتفوا فقط بالحاح على ضرورة اعطاء الأولوية في الانجاز للخط الذي سيربط بين مدينتي طنجة وفاس. على أن يتولى مديري بنك الدولة المغربي الأربعة وضع تقرير مستوفي بالتناوب عن سير الأمور في هذا القطاع. وتخلوا عن كل تطلع مهيمن في منطقة السوس مكتفين فقط بالمطالبة بفتح ميناء أغادير للملاحة والسماح للشركات المنجمية ببناء خطوط للسكك خاصة بها لغرض ربط مراكز

الانتاج بخطوط الشبكة الرئيسية. كما أظهر كيدرلين استعدادا لقبول فكرة مراجعة قوائم الموالي مع الدول المعنية الأخرى. لقد علّق كامبون على هذه التنازلات بكونها أرست قاعدة للاتفاق «تنسجم ومطالبنا»(161).

تعرض كايو في مذكراته وكذلك في كتابه أقادير للموقف المتساهل الذي أبداه الألمان خلال اللقائين الأخيرين بين كامبون وكيدرلين وحاول تفسيره بعاملين: اقتناع الألمان بضرورة انهاء المفاوضات الجارية ايجابيا في أقرب الآجال بسبب السحب التي بدأت في التراكم على سماء البلقان وخشيتهم أن ينعكس ذلك على الوضع السياسي في أوروبا والمسألة المغربية لا تزال قائمة والتي قد تتحول الى عنصر لتوتر حاد في غرب أوروبا مما سيصرفها عن متابعة الأمور وعن كثب في الشرق. والعامل الثاني هو انفجار الأزمة المالية في ألمانيا عند بداية شهر سبتمبر.

ولقد توسع في إبراز هذا العنصر والتركيز عليه وإعطائه الدور الأساسي في تسيير «تحول الموقف الألماني» إيجابيا إزاء المقترحات الفرنسية(162).

والواقع إنه إذا كان هذان الجانبان قد أخذا بعين الاعتبار وأثرا الى حد ما في تسوية بعض القضايا الجزئية التي أثيرت من طرف ومن آخرفانهما لم يكونا حاسمين. فالألمان قد حددوا هدفهم وما هو المطلوب الحصول عليه عندما بدأوا في التفكير في مبادرة أقادير. وعندما تمكنوا من اقناع الفرنسيين بحصر التنازلات الاقليمية في الكونغو وظفرهم بوعد يمكنهم من الحصول على واجهتين احداهن على الأطلسي والثانية على نهر الكونغو فإن شروط التسوية بالنسبة اليهم قد اكتملت. وما عدا ذلك فهو مجرد الحرص على أخذ ما يمكن أخذه فوق الحد الأدنى المطلوب.

نفس الشعور بالارتياح بقرب حصول الاتفاق أبداه دي سلفي في رسالة شخصية وجهها الى السفير جول كامبون(163)، ملاحظا في نفس الوقت أنه ليس متحمسا ولا يحبذ كثيرا الاتفاقات السرية «اذ هي تعرف دائما وتؤول بأكثر مما تتحمله الحقيقة». ولكنه سيغير رأيه عندما يتراءى لحكومته أن تطلب من الألمان المزيد من التنازلات وخاصة تلك التي تهدف الى تقليص الوصاية الدولية على المغرب في أضيق الحدود. فالمطلوب من الألمان مساعدة فرنسا في هذا الاتجاه عن طريق هذا الاتفاق المزمع ابرامه بين الدولتين.

لقد أبرز لوي رونو، أحد الخبراء الفرنسيين البارزين في القانون الدولي العام في ذلك الوقت، في مذكرة أعدها لمصالح الخارجية حول هذا الموضوع أهمية الحصول على هذا الدعم «وإلا، فإن جهدنا سيتعثر في كل لحظة خاصة عندما يتعلق الأمر بتغيير اللوائح والتنظيمات، الجاري بها العمل في المملكة»(164). ويذهب رونو بعيدا في تصوره للصعوبات التي ستجابه فرنسا في هذا المجال وطريقة التغلب عليها عندما رأى ضرورة ربط المصادقة على الاتفاق مع المانيا وبالتالي بداية العمل به، بقبول كل الدول الموقعة على وثيقة الجزيرة، أو على الأقل الدول الكبرى منها، أو مصادقتها عليه.

ان انشغال فرنسا بهذا الموضوع دافعه سببان:

أولها: يتمثل في المعاهدات المجحفة التي وقعها المغرب مع الدول الأوروبية منذ بداية المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي المعاهدات التي أدخلت نظام الامتيازات في المملكة والذي توسع شيئا فشيئا على حساب السيادة المغربية ليأخذ طابعه النهائي في معاهدة مدريد (1880) وفي وثيقة أعمال مؤتمر الجزيرة (1906). والسبب الثاني وهو يتعلق بتلك الصلاحيات الواسعة التي اكتسبتها الهيئة الدبلوماسية في طنجة على حساب سيادة الدولة المغربية وصلاحياتها وأصبحت بفضل ذلك حكومة موازية للحكومة الشرعية ذات صلاحيات ادارية ومالية وفي الأشغال العمومية والميدان الضريبي على وجه الخصوص، والوضعية التي ستجابه فرنسا في هاته المجالات، ستحد من حرية حركتها الى حد كبير(165). لقد طرحت في مكاتب الخارجية فكرة التنصيص على هذه الهيئة وعلى المعاهدات الدولية التي أبرمت مع المغرب، في ترتيبات الاتفاق مع الألمان في منظور محاولة تصفيتها أو الحد من مفعولها على الأقل. وقد تبين بعد مشاورات ودراسة الموضوع من جميع الجوانب، دراسة مستفيضة، أنه من المستحسن الاكتفاء، في هذه المرحلة بالادراج في الاتفاق مع الألمان ترتيبات ذات طابع عام يمكن فرنسا من اتخاذ مبادرات من أجل فتح المفاوضات مع الدول المعنية لإعادة النظر ومراجعة بنود المعاهدات التي تحد من حرية حركتها في المجالات المختلفة. هذه الاعتبارات دفعت بفرنسا الى إعادة النظر ومراجعة مشروع الاتفاق مع ألمانيا لغرض تعديله في الاتجاه المطلوب(166) وكامبون الذي كان

ينتظر الاذن بالابرام من باريس طلب منه الانتظار ريثما يتم اعداد المشروع الجديد. وبالفعل لقد أعد هذا المشروع (الثالث) وعرض على الألمان في الاجتماع الذي عقده المتفاوضان يوم 26 سبتمبر(167).

وفي لقاء يوم 27 سبتمبر ناقش الطرفان بنود المشروع بندا بندا. وقد لاحظ كيدرلين لمخاطبه بعد موافقته على البند الخامس بأنه يعتبر «هذا التنازل أخطر من أي تنازل تضمنه الاتفاق، فهو الحماية بعينها وأوسع مما سبق للحكومة الفرنسية أن اقترحته بهذا الصدد»(168). وعندما استعرض البند التاسع الخاص بقضية التحكيم والفصل في المنازعات بين رعايا الدولتين والذي أدرجت فيه فرنسا مسألة التنظيم القضائي الجديد «وفقا لما هو جاري به العمل في فرنسا» كما ضمنته الموافقة الصريحة لألمانيا على مبدأ الغاء القضاء القنصلي، فان كيدرلين أصر على تعديل البند في اتجاه امكانية الغاء القضاء القنصلي بالاتفاق مع الدول المعنية عندما يحين الوقت المناسب لذلك. وقد أعد صيغة تعديل هذا البند وقدمها لكامبون(169).

احتدت المناقشة بين الطرفين حول البند الثامن عشر المتعلق بمراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية التي تضفيها الدول الأجنبية على الرعايا المغاربة وتعاون الدولتان على العمل من أجل الغاء هذه المعاهدة. فالمفاوض الألماني أصر على أن يتم تعديل هذا البند بكيفية تسمح بمراجعة قوائم الموالي ودراسة وضعيتهم وفقا لما نصت عليه معاهدة مدريد ذاتها. في بنديها الثامن والسادس عشر وعلى امكانية تعديل بنود هاته المعاهدة وليس على إلغائها كما نص بذلك المشروع الفرنسي. كما احتدت المناقشة كذلك، حول البند الثالث عشر. فالمشروع الفرنسي ينص على «أن الدولتين الموقعتين على هذا الاتفاق تلغيان كل معاهدة اتفاق أو تنظيم تتعارض مع الأحكام المعلنة في هذا الاتفاق، لقد رفض كيدرلين ترتيبات هذا البند كلية ولكنه تراجع ليعلن موافقته عليه إذا ما عدلت صيغته بالكيفية التالية. «إن ترتيبات المعاهدات السابقة التي تتعارض أحكامها مع هذا الاتفاق تعتبر ملغية»(170).

حظيت الملاحظات والتعديلات التي اقترحها المفاوض الألماني بخصوص البندين التاسع والثالث عشر باهتمام خاص من طرف وزارة الخارجية الفرنسية. لقد حولت هذين البندين الى الخبير لوي رونو لدراستهما واقتراح صيغة تأخذ بعين

الاعتبار الملاحظات التي أبداها الألمان من جهة وتحقق الهدف الذي تسعى اليه فرنسا من جهة أخرى.

لقد أبرز رونو الأهمية التي تكتسيها تلك الإشارة الواردة في البند التاسع بكون النظام القضائي الجديد سوف يستوحى من النظام القضائي الفرنسي، لأن هذه الإشارة سوف تبعد في المستقبل إمكانية فتح مناقشة حول نظام المحاكم المختلطة. واقترح صيغة تأخذ بعين الاعتبار اعتراض الألمان بهذا الخصوص وتبعد في نفس الوقت طرح قضية المحاكم المختلطة(171).

وفيما يتعلق بالبند الثالث عشر فإن الخبير الفرنسي أكد على ضرورة السعي لدى الألمان للابقاء على الصيغة التي حرر بها هذا البند بدون تعديل.

لقد صيغت المقترحات الفرنسية وفقا لهذه الاستشارة بالنسبة للبندين المذكورين كما أخذت بعين الاعتبار الاعتراضات والصيغ المقترحة من طرف الألمان والتي تتعلق بالبنود الأخرى خاصة بالبند الرابع الذي ألح فيه الألمان على تعهد حكومة فرنسا بعدم فرض أية ضريبة جديدة عدا تلك التي نصت عليها مشروع اللائحة التنظيمية لاستغلال المناجم التي نصت عليها معاهدة الجزيرة(172)، والمساواة في الخصوص بين كل المهتمين باستغلال هذا القطاع بدون تمييز بينهم، في مشروع اتفاق جديد (الرابع) عرضه كامبون على كيدرلين في اللقاء الذي جمع بينهما يوم 30 سبتمبر.

لقد تركزت المناقشات في هذا اللقاء واللقاءات التالية حتى وقوع الاتفاق يوم 9 أكتوبر على تذليل الصعوبات التي تتعلق بصياغة بعض الفقرات من البنود: الرابع والسابع والتاسع والثاني عشر والثالث عشر.

فالضمانات التي حصلت عليها ألمانيا بخصوص استغلال المناجم المغربية اعتبرتها غير كافية، كانت تخشى أن تفرض عليها رسوم جديدة أو يجري تحوير في النظام الضريبي الخاص بهذا القطاع. ولذلك، فقد ركزت جهدها على أن تم الإشارة في هذا البند الى اللائحة التنظيمية الخاصة باستغلال المناجم في المملكة والتي سبق للدولتين أن وقعتا عليها. وعلى اعتراض كايبون يكون هذه اللائحة لم تصبح بعد سارية المفعول لأن بعض الدول المعنية لم توقع عليها «رد كيدرلين بأن هذا لا يبرر عدم ادراجها في

هذا الاتفاق إلا إذا كانت فرنسا تريد أن تتملص من تعهدها [173] ، ولقد نزلت فرنسا بالنهاية عند رغبة الألمان بخصوص هذه المسألة [174] . أما فيما يتعلق بالبند السابع والخاص بالحق الذي يمنح للشركات الصناعية والمنجمية في بناء خطوط للسكك الحديدية للأغراض الصناعية ، خاصة بها ، فإن الألمان يريدون توسيع هذا الحق ليشمل الشركات التي تعمل في القطاع الزراعي. والفرنسيون الذين لا ينظرون بعين الرضا للنشاط الألماني في هذا القطاع يمانعون في منح هذا الحق. ولقد أصر الألمان على هذا الطلب وتبودلت صيغ وتعديلات بين الطرفين بدون نتيجة مما اضطر الفرنسيون في النهاية الى قبول ادراج الشركات الزراعية وتمكينها من التمتع بهذا الحق [175].

والبند التاسع كان من البنود الأساسية الذي دارت حوله مناقشات طويلة ، نظرا للأهمية التي أعطته له فرنسا بالنسبة لمستقبل مزروعاتها في المملكة خاصة في المجالين السياسي والقضائي، تطرق هذا البند لمستقبل النظام القضائي في المملكة عن طريق التعرض للكيفية التي تفض بها المنازعات بين رعايا الدولتين ليشير الى نوع النظام القضائي المزمع إقامته في المملكة وعلاقاته بالقضاء القنصلي. فحكومة الجمهورية تهدف من وراء الصياغة التي اعتمدتها لهذا البند الحصول على ضمان من ألمانيا بكونها لن تعارض في اقامة النظام القضائي الجديد وقبول الغاء قضائها القنصلي لصالحه محتاطة منذ الآن، على أن لا يتم فتح النقاش في المستقبل حول نظام المحاكم المختلطة الجاري به العمل في مصر.

لقد اعترضت ألمانيا بكون موافقتها على مجمل المقترحات الفرنسية بهذا الخصوص سيجعل رعاياها في المغرب في مرتبة دنيا بالمقارنة مع رعايا الدول الأوروبية الأخرى. ولقد تعلل كيدرلين لرفض أحكام هذا البند بأن قبوله سيجبر الحكومة الألمانية على عرض الاتفاق أمام الريشستاق وهو ما تخشاه وتريد تجنبه [176] . وسويت هذه المشكلة عندما اقترحت باريس أن يتم التنصيص على قبول الألمان بمبدأ الالغاء لمحاكمها القنصلية عندما يصبح النظام القضائي الجديد ساري المفعول في المملكة، ضمن ترتيبات الرسالتين اللتين سيتبادلها الطرفان [177] .

إن البند الثاني عشر كان هو الآخر محور نقاش مركز وموضوع أخذ ورد بين الطرفين. لقد حاول الفرنسيون من خلال صياغتهم له علاج موضوعين على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة بالنسبة لهما في المملكة. الأول وهو الخاص بوضعية الموالي من المغاربة الذين أصبحوا يشكلون طائفة متميزة عن مجموع رعايا المملكة. تريد فرنسا من وراء طرح هذا الموضوع تصفية هذه التركة الثقيلة التي ستتسبب لها لا محالة، متاعب جمة إن بقيت على ما هي عليه. والموضوع الثاني هو محاولة اقتلاع جذور نظام الامتيازات من أساسه عن طريق إلغاء معاهدة مدريد.

واذا كانت ألمانيا لا ترفض مبدأيا فكرة مراجعة قوائم الموالي هؤلاء كما نصت بذلك معاهدة مدريد نفسها، فأنها أوردت اعتراضين على الصياغة الفرنسية لهذا البند؛ الأول يتمثل في رفضها للتنصيص بالحرف على كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» وتريد الاكتفاء بالإشارة الى بنود معاهدة مدريد الخاصة بهذا الموضوع [178] . والاعتراض الثاني يتمثل في الصياغة المبهمة المعتمدة في هذا البند. هل كلمة «الغاء» التي جاءت في البند تعني الغاء الترتيبات الخاصة بالموالي والمشاركين الزراعيين فقط أم الغاء كل المعاهدة؟ والألمان يرفضون الغاء نظام الحماية منذ الآن ولكنهم لا يرفضون مبدأ تصفيته في المستقبل. أما إلغاء معاهدة مدريد برمتها فهو شيء لا دخل لهم به. ذلك أن هاته المعاهدة هي معاهدة دولية وليست معاهدة ثنائية بين فرنسا وألمانيا.

لقد وافق كيدرلين بعد إلحاح شديد على ادراج كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» في نص البند بعدما أخذ تعهدا مكتوبا على أن لا يقع أي تجاوز ولا استغلال للسلطة من طرف الأعوان الإداريين والعسكريين الفرنسيين ضد المغاربة المتمتعين بالحماية الألمانية. ذلك أن بعضا من هؤلاء كانوا يتلقون تهديدات مستمرة تنذرهم وتوعدهم باليوم الذي سيصبحون فيه تحت رحمتها [179] .

أما فيما يتعلق «بالمراجعة أو الإلغاء» لمعاهدة مدريد فإن الطرف الفرنسي قد قلص طموحه بهذا الصدد عندما قام بصياغة مشروع جديد للاتفاق (الخامس) الذي نص فيه أن الالغاء يخص فقط البنود المتعلقة بالحماية وليس المعاهدة كلها وقد قبلت ألمانيا هذا المبدأ، غير أن فرنسا اعتبرت ذلك غير كاف ما لم يتم تحديد الوقت

الذي يتم فيه هذا «الالغاء» وبعد أخذ ورد وصل الطرفان الى تسوية تقضي بأن تدرج هذه المسألة ضمن الترتيبات التي ستضمنها الرسالتان اللتان سيتم تبادلها بين الطرفين ويتحدد فيها أجل الإلغاء لنظام الحماية ببداية العمل بالنظام القضائي الجديد في المملكة، الذي وقع التنصيص عليه في البند التاسع من مشروع الاتفاق[180].

لقد تمسك الفرنسيون بشدة بصياغة البند الثالث عشر الذي يعتبر ركيزة الاتفاق في منظور السعي لتقليص الوصاية الدولية على المملكة في أضيق الحدود والأهمية التي يكتسيها ذلك في نظرهم. كما رفضوا الصياغة التي اقترحها كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 27 سبتمبر، وعمت الحيرة لفترة من الوقت عماذا يمكن عمله وكيف يمكن الوصول الى مخرج ، وتعاهد الطرفان من أجل البحث عن صيغة مرضية لكليهما. لقد اقترح كيدرلين في النهاية، صيغة جديدة لهذا البند حصلت على رضا فرنسا وتنص هاته «على أن بنود الاتفاقات والمعاهدات أو اللوائح التنظيمية التي تتعارض مع أحكام هذا الاتفاق تعتبر ملغية»[181].

لم يطو ملف المسألة المغربية بتصفية هذه القضايا لأن الفرنسيين أثاروا في آخر لحظة موضوعا جديدا يخص التحكيم في موضوع الخلاف الذي قد ينشب بين الدولتين حول تفسير وتطبيق أحكام هذا الاتفاق. وإذا كان إثارة هذا العنصر يجد ما يبرره في حرص فرنسا على عدم تحول أي خلاف حول هذه القضايا الى أزمة بين الدولتين ولكنه يعبر في نفس الوقت عن انعدام الثقة ، أو على الأقل احتمال انعدام حسن النية لدى الطرف المقابل. وهكذا فهمه كيدرلين، عندما رفضه لاول وهلة محتجا على مخاطبه بكونه عرضت عليه خمس مرات مشاريع متتالية ولكن لم يسبق أن تطرقت لهذا الموضوع[182] ، مردفا أن موضوع التحكيم ليست له «شعبية» في بلاده ويرفضه الرأي العام في ألمانيا . وبعد إلحاح شديد من طرف كامبون وافق كيدرلين على ادراج هذا الاقتراح ضمن الترتيبات السرية التي تدرج في الرسالتين[183]. ولتأكيد حسن نية الألمان والرد بطريق غير مباشر على الاقتراح الفرنسي الأخير، فقد رد كيدرلين معلقا على اقتراح السفير الفرنسي الرامي الى ادراج ترتيب في الاتفاق السري يقضي بالربط بين الاتفاق حول المغرب والاتفاق حول التعويضات الاقليمية، واعتبارهما مكملين لبعضهما البعض بأن ذلك «عملا زائدا في

اتفاق بين بلدين كبيرين يثقان في بعضهما البعض»[184].

لقد نجح المفاوضان في مهمتهما بانجاز الاتفاق حول المغرب يوم 9 اكتوبر وتوقيعه بالأحرف الأولى يوم 11 والرسالتين السريتين المفسرتين للاتفاق يوم 13 أكتوبر[185].

2 ـ التعويضات الإقليمية:

أثناء المرحلتين السابقتين من المفاوضات[186] ، لاحظنا أن جهود الطرفين كانت قد انصبت على مسألة التعويضات التي ستمنح لالمانيا مقابل ابتعادها عن المغرب. وكان موقف الطرفين متباعد جدا في البداية، وشيئا فشيئا بدأت ترتسم أفق قاعدة مرضية للتسوية. ولكي تثبت هاته القاعدة كان على فرنسا أن تحدد موقفها نهائيا من مسألة منح نافذة لألمانيا على نهر الكونغو أو على رافده أوبانقي. غير أن تلكأ هاته في اتخاذ هذا القرار جعل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لفترة من الوقت. وعندما قررت القيام بهذه الخطوة خرجت المفاوضات من المأزق وانطلقت على طريق التسوية.

لقد أعدت وزارة الخارجية الفرنسية مشروع الاتفاق بأخذ بعين الاعتبار رغبة الألمان في الحصول على واجهة على المحيط وعلى نهر الكونغو[187] . وتمت دراسته في جلسة مضيقة عقدها مجلس الوزراء بحضور عدد من السفراء، يوم 22 أغسطس وعرض على مجلس الوزراء الذي صادق عليه يوم 24 أغسطس. ولوحظ على المشروع أنه سيفصل المستعمرة الفرنسية بافريقيا الاستوائية التي ستنشطر الى شطرين على مسافة بضع مئات من الكيلومترات على طول نهر أوبانقي. وهي تضحية اعتبرها الوزراء بأنه لا يمكن موازنتها إلا بالحصول على تنازل المانيا عن كل مكسب سياسي الى المغرب. وبناء على هذا فقد أوصى مجلس الوزراء بعدم انهاء مسألة التعويضات مع ألمانيا الا بعد حصول الاتفاق على مستقبل المغرب على قاعدة المقترحات الفرنسية[188]

عندما عاد كامبون الى برلين لاستئناف المباحثات، في بداية شهر سبتمبر زوّد بمقترحات محددة حول التنازلات الاقليمية التي تضمنها البند 11 من مشروع

الاتفاق (الأول) الذي أعدته فرنسا. لقد حدد هذا البند بكيفية دقيقة سير خط الحدود بين الدولتين في جنوب الكاميرون والكونغو الأوسط والجزء الشمالي الشرقي من مستعمرة بانغي ـ شاري ـ تشاد[189] ، وفي المقابل فإن فرنسا تقترح تعديلات في الحدود لصالحها في الطوغو وتطالب بالجزء الشمالي الشرقي من مستعمرة الكاميرون المعروف باسم منقار البطة[190] . وأكدت التعليمات التي أعطيت للسفير الفرنسي على عدم عرض هذه المقترحات المفصلة الا بعد تصفية مشكلة المغرب.

لم يكن من المتوقع ، بطبيعة الحال، أن يقبل الألمان فكرة التباحث حول المغرب على أساس وثيقة محددة دون أن تكون لديهم فكرة على الأقل، عن المقترحات الفرنسية بخصوص التعويضات ولو في خطوطها العريضة. وبالفعل فهذا هو الذي حدث. فعندما عرض كامبون مشروع الاتفاق حول المغرب وبعد أن تصفحه تساءل كيدرلين عن المقابل الذي تنوي فرنسا تقديمه، عرض عليه كامبون الخريطة التي كانت ملحقة بنص المقترحات الفرنسية موضحا بالألوان الأراضي التي ستتنازل عنها فرنسا واستعرضاها معا. ولقد حاول كيدرلين التقليل من أهمية العرض لكن السفير الفرنسي عاكسه. وفي الواقع فإن هذا الانطباع الذي أبداه كيدرلين لا يعدو كونه مجرد تكتيك من طرفه ، إذ أنه سيطوي الصفحة عن هذا الموضوع الى ان يتم الاتفاق حول المغرب[191].

عندما سارت المفاوضات حول المغرب قدما وقبل المشروع الفرنسي في خطوطه العريضة[192] اندلعت حملة صحفية عنيفة استهدفت تعبئة الرأي العام في فرنسا ضد التنازلات الاقليمية التي تنوي الحكومة عرضها على الألمان. لقد نشرت بعض هذه الصحف الخريطة التي توضح هذه التنازلات وتركز على التنديد بفكرة شطر الممتلكات الفرنسية الى شطرين بدون وصل اقليمي بينها[193] . فالخارجية الفرنسية نفسها أبدت منذ انطلاق المفاوضات حول المغرب نوعا من الرغبة في مراجعة عرضها بالإلحاح على السفير بعدم اعطاء تفاصيل لمفاوضه الألماني حول المقترحات الاقليمية. وتأكدت هاته الرغبة عندما أخطر كامبون يوم 14 سبتمبر بأن وزارة المستعمرات تعد مشروعا جديدا بهذا الخصوص بالاتفاق مع وزارة الخارجية[194] . لقد انزعج السفير انزعاجا شديدا لهذا التحول الذي طرأ على موقف حكومته وعمد الى تدارك

الموقف قبل أن تتحول هذه الرغبة الى مشروع محدد تعتمده الحكومة. لقد كان يزعجه أن يتصور الوضع الذي سيكون عليه موقفه عندما يقدم هذه المقترحات الجديدة الى محادثه الألماني من ناحية ويدرك خطورة ذلك على المشاريع التي تعدها فرنسا بالنسبة للمغرب من ناحية أخرى[195] .

لقد شعر كامبون أن تأثيره سيكون محدودا ان لم يكن معدوما بالنسبة للوزارة الخارجية وخاصة بالنسبة لأولئك العناصر المحيطين بالوزير والذين لهم تأثير قوي عليه[196] . ولذلك سوف يعمد الى ربط اتصال مباشر مع رئيس الوزراء عن طريق مراسلته شخصيا، وهي المبادرة التي رحب بها كايو وشجعها . اذ ستجعله على اتصال مباشر بما يجري في برلين وفي مكاتب الخارجية بباريس[197] .

منذ منتصف شهر سبتمبر بدأ كامبون بلفت نظر رئيس الوزراء الى الاتجاه الخطير الذي أخذت الحملة التي تقدم بها بعض الصحف الباريسية ضد فكرة التعويضات والاضرار التي قد تنجم عن ذلك بالنسبة للمصالح الحيوية لفرنسا. لقد دعم كامبون وجهة نظره هاته بإيراد عدد من انطباعات زملائه من الدبلوماسيين الحلفاء منهم أو الاصدقاء، عن هاته الحملة ليختم رسالته محذرا «إذا كان الرأي العام في فرنسا قد فقد كل احساس بالواقع وبالمصلحة الحقيقية ويثور فقط من أجل الكرامة فإنه محكوم علينا أن نتبع سياسة اسبانية وبالتالي سيكون مصيرنا مصير اسبانيا[197] إن أولئك الذين يسيرون وراء السيدة برازا[198] التي تريد أن تضحي بالمغرب من أجل الاحتفاظ بذكريات زوجها وحماية مصالح بعض الشركات فإنني أعتقد أنهم لا يدركون مقدار الخطر الذي سيتعرض له أولئك الذين يقبلون الانحناء أمام تهريبهم... فالمغرب سوف يضيع الى الأبد، في أقل من ستة أشهر»[199] .

وفي مراسلة أخرى بتاريخ 4 أكتوبر وبعد أن أورد عددا من اعتبارات أبرز فيها ضرورة تقيد فرنسا بما سبق أن وعدت به مضيفا بأنه يجب تجنب اعطاء الفرصة لألمانيا «بأن تقول لنا بأنكم كنتم ذوي نية سيئة نحونا». وهذا العنصر في نظره يجب أن يوضع فوق كل اعتبار.

لم تفلح هاته الجهود التي بذلها كامبون في جعل حكومته تفي بما وعدت به. فوزارة المستعمرات ثم الخارجية تبنتا موقفا جديدا يرمي الى مراجعة العروض السابقة

وتحويرها في اتجاه تقليص الرقعة الاقليمية التي ستعطى للألمان، وتجنب شطر المستعمرة الاستوائية وهو الموقف الذي سيتبناه مجلس الوزراء فيما بعد.

وقبل اعداد هذه المقترحات الجديدة استوضحت الخارجية الفرنسية السفير جول كامبون حول مدى معرفة الألمان للمقترحات السابقة حول التعويضات . لقد استعرض كامبون في رده على الوزارة شريط الجلسة التي عقدها مع كيدرلين يوم 4 سبتمبر وليلاحظ في ختام مراسلته ان هذه المقترحات لم تبق تفاصيلها سرا مكتوما عند فرنسا وحدها، فانجلترا وروسيا تعرف جزئيات هذه المسألة «فلا يبدو لي معقولا امكانية معارضة الألمان في وجهة النظر التي كانت لدى حكومة الجمهورية قبل ستة أسابيع»(200).

حددت فرنسا موقفها النهائي بخصوص مسألة التعويضات في التعليمات التي أرسلت الى كامبون يوم 10 أكتوبر للبدأ في الجزء الأخير من المباحثات. قدمت مقترحاتها الجديدة في شكل ثلاث حلول تهدف الى منع شطر ممتلكاتها في افريقيا الاستوائية وتصلها عن بعضها البعض موضحة أن هذا لا يعني التراجع عما سبق أن وعده به ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجهها حكومة الجمهورية على المستوى الداخلي ورفض الرأي العام في فرنسا فكرة «الشطر» هاته بشدة. ولقد أكدت هاته التعليمات على ضرورة التمسك وعدم التراجع عن الاحتفاظ بممر من الأرض بعرض ثلاثين كيلومتر محاذيا لنهري الكونغو وأوبانغي داخل الأراضي التي ستصبح لالمانيا، وإذا ما وجد السفير معارضة لذلك فعليه أن يرد بأن العرض الفرنسي السابق كان قد وضع في منظور قبول مشروع الاتفاق الفرنسي الأول حول المغرب «وهذا المشروع قد تعرض لتعديلات وتغييرات لم تكن في صالحنا»(202).

لم تحظ هذه المقترحات بقبول الالمان بل أثارت انزعاجهم فكيدرلين سأل مخاطبه بنوع من السخرية «هل نسيت المغرب؟» ليؤكد أن الذي ترغب فيه المانيا هو الحصول على منفذ على نهر الكونغو «أقبل بتقليص مساحة الأرض ولكن لا أتنازل عن المطالبة بواجهة على الكونغو»(203)، كما طمأن الفرنسيين بكونهم سيحصلون على كل ما يريدون من مراكز ومحطات داخل الأراضي التي تنازلوا عنها. وفي لقائه الثاني مع كامبون عبر عن دهشته في التحول الذي طرأ على موقف الحكومة الفرنسية

«بعد أن حصلت على أكثر مما طلبته في المغرب» كما أعلن في نفس الوقت أن المانيا سحبت من العرض جزءا من مقاطعة منقار البطة، لأن الفرنسيين يرفضون اقتراحا بمد حدود الكاميرون الجنوبية لمتاخمة نهر ليما.

لقد حاول كمبون مرة أخرى، الضغط على حكومته واقناعها بضرورة تعديل موقفها حرصا على المصلحة العليا لفرنسا. في تقرير مطول الى وزير الخارجية بتاريخ 19 سبتمبر، ركز فيه على هيجان الرأي العام في المانيا، هو الآخر والـذي يرى أنه لا يمكن تعويض المغرب بأي جزء من أجزاء افريقيا الوسطى مهما كان ممتدا أو غنيا. ففشل المفاوضات في نظره يشكل الحل الأمثل الذي سيؤدي الى اقتسام المغرب بين الدولتين. كما بين في هذا التقرير ان موقف المانيا، في نظر أوروبا أفضل مما كان عليه في السابق، اذ يكفي أن تعمد الى نشر نصوص الاتفاق (حول المغرب) ليدرك الناس حسن نوايا الألمان في هاته المفاوضات وبالتالي لكسب الرأي العام الأوروبي الى جانبها. ولا يستبعد كامبون أن يعمد كيدرلين الى التشدد أكثر بسبب حرج موقفه أمام الرأي العام في بلاده واشتداد النقد ضد سياسته؟ لكسب العواطف واسترداد بعض النفوذ الذي فقده. وإذا كان السفير يستبعد نشوب حرب حول مسألة استعمارية ، في حالة فشل المفاوضات ، لكنه متأكد بأن فرنسا ستكون هي الخاسرة لأن الحل الممكن والمتوقع للأزمة سيكون عقد مؤتمر دولي وفي هذه الحالة «ستعمد الى تدويل المغرب بأيدينا نحن»(204).

بدت المباحثات وكأنها في مأزق لا مخرج منه، عندما قرر الألمان تجاوز هذه العقبة والقيام بخطوة الى الأمام. لقد اقترح كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 19 أكتوبر في أن يكون لألمانيا واجهتين نهريتين: احداهما على نهر أوبانغي ويكون عرضها ما بين 6 الى 12 كيلومتر والثانية جنوب مدينة بانغي على نهر الكونغو على نفس العرض تقريبا. وبفضل هذا الاقتراح تم تجاوز حل «التشطير» الذي اقترحته فرنسا في الأول ثم ارتدت عنه واستبدل بحل «الابركين». ولقد اعتبرت فرنسا هذا الاقتراح إيجابيا ولم يعد باقيا للابرام ، في نظرها سوى الحصول على منطقة منقار البطة بكاملها «اذ من الأفضل أن يكون التبادل هو عنوان الاتفاق الذي سيبرم»(205) . غير أن كيدرلين عارض هذه التطلعات بشدة وأكد أنه ليس في وسعه السير خطوة واحدة

الى الأمام في اتجاه التنازل. فالرايخشتاق انتقد سياسته بشدة وزميله وزير المستعمرات آخذ عليه أنه «سلم في أربعمائة كيلومتر من الأراضي على ضفة أوبانقي»[206].

لقد اعتبرت فرنسا أن ما تم التوصل اليه يشكل نتيجة مرضية ولذلك فقد أعطت تعليمات لسفيرها بتسوية بعض الجزئيات الثانوية وابرام الاتفاق بالتوقيع عليه بالأحرف الأولى. لقد تم تسوية هذه الجزئيات في الجلسة التي عقدها المتباحثان يوم 26 أكتوبر. وهي الجلسة التي أرضى فيها كاتب الدولة جميع طلبات الفرنسيين عدا مسألة منقار البطة. وفي آخر اللقاء أثار كيدرلين حق الأولوية الذي تتمتع به فرنسا بخصوص دولة كونغو الحرة. وعكس الفكرة الشائعة حول هذا الموضوع . فإن الألمان لم يطالبوا بهذا الحق صراحة، وانما عبروا عن رغبتهم في أن «تقال كلمة حول هذا الموضوع» في الرسالتين السريتين اللتين يتبادلها الطرفان.

لقد كان لهذا الطلب الذي تقدمت به ألمانيا في آخر لحظة وقعا سيئا جدا في باريس. لقد تم الإشارة الى حق الأولوية هذا الذي تتمتع به فرنسا غرضا في السابق، وأنكر كيدرلين أن يكون لحكومته أي تطلع في هذا الاتجاه[208]. فالرد الفعلي في فرنسا هو رفض هذا الطلب، والسفير كامبون نفسه أوصى حكومته بعدم القبول. فألمانيا ليست في وقع جيد يسمح لها بمجابهة موقف الرفض هذا بحزم لأنها ستتحمل مسؤولية ذلك أمام أوروبا كلها[209]. كما اقترح أن يتم تبليغ كل من روسيا وانجلترا بذلك. وبالفعل فقد قامت الخارجية الفرنسية بتبليغ الدولتين طالبة ابداء رأيهما حول الموضوع[210]. لقد كان في تقدير الخارجية الفرنسية أن يتراجع كيدرلين عن هذا الطلب ولكنها أخطأت التقدير. فكيدرلين رفض التوقيع من جهته على الاتفاق الأخير قبل الحصول على الترضية. وعندما طلب منه كامبون تبين الأسباب التي جعلته يبدي هاته الرغبة في آخر لحظة رد عليه بأنه كان يعتقد أن ألمانيا ستحصل على وضع جيد على ضفتي الكونغو أو أوبانقي ولكن عندما قلصت طموحاتها الى أضيق الحدود فإنه أراد أن يحفظ المستقبل بأخذ الاحتياطات منذ الآن لتجنب التعقيدات والأزمات التي قد تنشب. فالحكومة الألمانية لا تشترط أن يدرج التعهد الذي تطلبه من فرنسا بفتح حوار معها في حالة اختفاء دولة الكونغو الحرة ضمن

ترتيبات الاتفاق ولا في الرسالتين السريتين وانما يكفي مجرد رسالة «تسجل فيها تعهدها بهذا الخصوص في صيغة عامة وبدون أي تنصيل».

لقد تأجل التوقيع على الاتفاق لبضعة ايام، فكل طرف كان ينتظر خطوة ايجابية من الطرف الآخر. وللخروج من هذا المأزق الذي يهدد بضياع جهود أربعة شهور متواصلة، قرر كامبون القيام بهذه الخطوة عندما اقترح صيغة عامة للضمان الذي تطلبه ألمانيا وعرضها على حكومته. وقد وافقت باريس بعد تعديلها تعديلا خفيفا على الصياغة التالية: «في حالة حدوث أي تغيير على الوضع الاقليمي في حوض الكونغو التعاقدي، بفضل طرف أو آخر من الدولتين المتعاقدتين فإنه يتحتم عليهما أن تتباحثا مع بعضهما البعض وكذلك مع الدول الموقعة على اتفاق برلين المبرم في 26 فبراير 1885 م»[210].

هاته المسألة سويت ولم يبق هناك أية عقبة أمام المفاوضان اللذان أنهيا مهمتهما بالتوقيع على الاتفاق النهائي بجزئيه المغربي والكونغولي يوم 3 نوفمبر.

«توضيح الرموز المستعملة في الهوامش:
م.خ.ف/ألمانيا. م.ج. مج رقم = A.E.P/ALL:N.S
محفوظات الخارجية الفرنسية/ألمانيا: المجموعة الجديدة مجلد رقم»

الحواشي:

(134) م.خ.ن./المانيا م.ج./مج 36 برلين ـ باريس 1 أغسطس

(135) توجد الصيغة الأولى لهذا المشروع في م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36.

(136) البند الأول.

(137) البند الثالث.

(138) البند الرابع.

(139) البند الخامس.

(140) البند السادس.

(141) البند السابع.

(142) البندين الثامن والتاسع.

(143) م.خ.ف./المانيا م.ج./مج 36 لقد ندد بول كامبون بهاته الصياغة وأوضح أنها لا تستعمل في لغة الدبلوماسية وفي سياق المفاوضات اذ انها نوع من التهديد ، أما قبول الاتفاق كله أو رفضه كله ، وفي هاته الحالة إذن ولماذا نتباحث»؟! م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36.

(144) م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36 لندن ـ باريس 14 أغسطس، أبدى جورج لوي سفير فرنسا بسان بطرسبورق نفس الملاحظات التي أبدها بول كامبون ، تقريبا ، حول المشروع مع التأكيد على ضرورة تجنب ابرام اتفاق سري مع المانيا خوفا من استخدامه ضد فرنسا وتجنب استعمال كلمة «حماية» واستخدام بدلها عبارات تفي بالغرض وتحقق نفس الهدف. م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 37 سان بطرسبورق ـ باريس 19 أغسطس.

(145) Caillaux أقادير ص.ص 180 وما بعدها. أخطر الانجليز بمضمون مشروع الاتفاق حول المغرب قبل عرضه رسميا على برلين م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 37 باريس ـ برلين 22 أغسطس.

(146) يوجد نص المشروع ملحق بالتعليمات التي أرسلت الى جول كامبون يوم 30 أغسطس. أنظر م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 37.

(147) ق.م.

(148) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 38 باريس ـ برلين 4 أغسطس.

(149)

(150) علق قري كاتب الخارجية الانجليزي عندما أخبره بول كامبون بقبول الألمان للمشروع الفرنسي في خطوطه العريضة، وخاصة فيما يتعلق باعلان الحماية على المغرب، بأن هذا القبول يكتسي أهمية حقيقية مما يستوجب على فرنسا أن لا تظهر تشددا بخصوص التعويضات الإقليمية في الكونغو» م.خ.ف/المانيا م.ج. /مج 38 لندن ـ باريس 5 سبتمبر.

(151) يوجد نص المشروع المقابل الألماني في م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مجلد 38 ملحق بمراسلة كامبون الى باريس بتاريخ 7 سبتمبر.

(152) البند السابع من المشروع الألماني.

(153) حول هذا الموضوع أنظر: Revue du Vivants ن.م ص.ص. 482 ـ 289.

(154) م.خ.ف/المانيا م.ج. 38 برلين ـ باريس 8 سبتمبر.

(155) م.خ.ف/ ألمانيا م.ج. /مج 38 باريس ـ برلين 13 سبتمبر. لاحظ دي سلف بهذا الخصوص أن الألمان شطبوا العبارة الواردة في البند الأول من المشروع الفرنسي والتي تنص على أن ليس لألمانيا سوى مصالح اقتصادية في المملكة. وان هذا يتناقض مع تصريحاتهم السابقة ومع الاتفاق الالماني ـ الفرنسي المبرم في فبراير 1909.

(156) م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 38 ريس ـ برلين 13 سبتمبر.

(157) ف.م.

(158) فالبند 11 من المشروع الألماني ينص على عرض النزاعات على الحكومتين في حالة فشل قنصلي الدولتين في حلها. وهو الاقتراح الذي اعتبرته الحكومة الفرنسية بقوته يندرج ضمن المقترحات ذات الطابع السياسي والذي يخول للحكومة الألمانية حق التدخل «في شؤون المملكة وبصفة مستمرة».

(159) م.خ.ف/المانيا م.ج. /مج 39 برلين ـ باريس 18 سبتمبر(160) ف.م.

(160) خلال المرحلتين السابقتين من المفاوضات لم يكن كيدرلين يعلق لمفاوضه الفرنسي بكونه سيراجع المستشار ولقد بدأت هذه اللهجة تظهر عنده منذ منتصف شهر أغسطس. ويبدو أنه لا تعدو كونها مجرد تكتيك ، الهدف منها التمتع بحرية الحركة أوسع وعدم التقيد بأي اقتراح قد يبديه أثناء التفاوض محتفظا بالوقت الكافي للدراسة واستشارة المصالح المختصة والخبراء قبل اعطاء الجواب النهائي في المسائل ذات الأهمية.

(161) اتفق الطرفان على ادراج عدد من المسائل المتفق عليها ، ليس في الاتفاق الذي سيعلن وانما في شكل تبادل الرسائل بين الطرفين والتي ستعتبر وثيقة مكملة ومفسرة في نفس الوقت للاتفاق المعلن. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 39 برلين ـ باريس 19 سبتمبر.

(162) Caillaux | أقادير ص.ص 199 وما بعدها. وكذلك «مذكراتي الجزء الثاني ص 170 وما بعدها ومقالة

(163) م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 39 باريس ـ برلين 19 سبتمبر.

(164) ف.م. باريس 22 سبتمبر.

(165) أعدت مصالح الخارجية مذكرة مفصلة قدمت للوزير بينت فيها المجالات التي تتدخل فيها الهيئة الدبلوماسية والمصالح التي تشرف عليها والتي تشترك في تسييرها وللآجالات المحددة لمواجهة اللوائح التنظيمية لبعض منها. كما بينت المسائل التي يشترط فيها الاجماع للاتخاذ القرار وتلك التي يشترط فيها الأغلبية المطلقة والموضوعات والكيفية التي سيقدم فيها حق النقض. أنظر م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 طنجة ، سبتمبر 1911.

(166) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 39.

(167) يتضمن هذا المشروع تعديلات هامة في الاتجاه المطلوب تضمنتها البنود : الأول والخامس والثاني عشر والثالث عشر.

(168) ينص البند الخامس في فقرته الأخيرة على أن المانيا لن تمانع في أن يكون ممثل فرنسا لدى الحكومة المغربية هو الوسيط بينها وبين ممثلي الدول الأجنبية.

(169) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 39 برلين ـ باريس 27 سبتمبر.

(170) ف.م.

(171) أنظر استشارة لوي رونو في م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 باريس 27 سبتمبر.

(172) صادق على هذه اللائحة عدد من الدول منها فرنسا وألمانيا ولكن لا تزال بعض الدول الموقعة على

معاهدة الجزيرة لم تصادق عليها بعد.

(173) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 باريس ـ برلين 29 سبتمبر ، وبرلين ـ باريس 30 سبتمبر.

(174) ن.م مج 40 باريس ـ برلين 2 أكتوبر

(175) ن.م. باريس ـ برلين 5 أكتوبر.

(176) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 برلين ـ باريس 30 سبتمبر.

(177) ن.م. باريس ـ برلين 2 أكتوبر.

(178) معاهدة مدريد البندين الثامن والسادس عشر.

(179) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 40 باريس ـ برلين 2 أكتوبر.

(180) م.خ.ف./ألمانيا م.ج/مج 40 باريس ـ برلين 2 أكتوبر. ان كلمة التعديل هي التي استعملت في نص الاتفاق وأدرجت كلمة الالغاء في مضمون الرسالتين المتبادلتين على أنها مفسرة لكلمة التعديل.

(181) ن.م. برلين ـ باريس 30 سبتمبر.

(182) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 40 برلين ـ باريس 4 أكتوبر .

(183) ن.م. برلين ـ باريس 6 أكتوبر.

(184) ن.م برلين ـ باريس 11 أكتوبر ، تطورت وجهات نظر الطرفين حول الأداة التي تثبت نتائج مباحثاتها من مجرد اتفاق واحد على جميع المسائل تشمل المغرب والكونغو الى اتفاقين علنيين مكملين لبعضها البعض بالإضافة الى تبادل الرسائل السرية.

(185) وقع التنصيص في هاتين الرسالتين المتبادلتين على: قبول ألمانيا بمبدأ فرض الحماية على المغرب وكذلك لكل اللوائح التنظيمية التي تضعها فرنسا للمصالح والمؤسسات التي وقع التنصيص عليها في معاهدة الجزيرة. تنازل فرنسا عن حقها الأولوي على غينيا الاسبانية لصالح ألمانيا وتعهد هاته الأخيرة بعدم التدخل في المفاوضات الفرنسية الاسبانية المقبلة. تشجيع رعايا الدولتين للقيام بانجاز مشاريع مشتركة في المغرب. منح الأولوية في بناء شبكة خطوط السكك الحديدية لخط طنجة ـ فاس، كما يجب على فرنسا أن تراعي في تخطيطها لهذه الشبكة ربطها بمراكز الانتاج المنجمية والصناعية . كما تتعهد كذلك بفتح ميناء أقادير للملاحة التجارية. كما تعهد الألمان بقبول مبدأ الغاء بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية على الأشخاص وقبول مبدأ التحكيم في أي نزاع بين الطرفين. أنظر م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 40 11 اكتوبر.

(186) هذا التقسيم لسير المفاوضات هو تقسيم منهجي ، لتسهيل تناولها، مستخلص من المتابعة الميدانية لسيرتها التي لم تتوقف ـ عدا تلك «الاستراحة» الا عند نهايتها.

(187) كانت مساحة مجموع الأراضي التي تنوي فرنسا التنازل عنها تساوي نصف مساحة فرنسا. وقد اعتبر دي سلف أنه هاته التضحية هي أقصى ما يمكن لفرنسا تقديمها في هذا المجال. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 37 باريس ـ لندن 22 أغسطس.

(188) Caillaux أقادير ص.ص 182 ـ 183.

(189) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 37 باريس ـ برلين 30 أغسطس.

(190) ن.م.

(191) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مجلد 38 برلين ـ باريس 4 أغسطس، لقد أثيرت قضية اطلاع الالمان بصورة مجملة عن مضمون المقترحات حول التعويضات الإقليمية واستخدمت ضد وزير الخارجية دي سلف الذي

أطلع السفير الألماني بدوره عن خريطة مماثلة للتي عرضها كامبون على كيدرلين . وضد السفير الذي دافع عن نفسه بكونه لم يتجاوز حدود التعليمات التي أعطيت له. لقد استخدمت هذه القضية في الحملة الصحفية التي شنتها بعض الصحف الباريسية ذات الاتجاه الاستعماري والاتجاه القومي الشوفيني والتي ستشارك فيها بعض الصحف المعتدلة والرزينة. لقد لزكايو لزة خفيفة كل من وزير الخارجية والسفير بسبب هذا «التسرع» الذي يتنافى في نظره وتوجيه مجلس الوزراء بهذا الصدد والواقع أن هذه «المؤاخذة» لا تستند على أساس الا من موقع عدم الشعور بالمسؤولية وكايو نفسه مقتنعا بذلك واثارته لهذا الموضوع لا يعد كونه مجرد رغبة في التقرب لقسم من الرأي العام، بعد سقوط وزارته.

(192) لاحظ الملحق العسكري الفرنسي في برلين في رسالة وجهها الى وزير الدفاع بأن هاته الحملة اندلعت واتخذت الشكل العنيف الذي هي عليه بعدما تأكد بأن «الحكومة الالمانية وافقت على ترضية مطالبنا» Guenane أقادير ص.ص 220ـ221.

(193) Tardieux ن.م. ص 519 وما بعدها.

(194) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 38 باريس ـ برلين 14 سبتمبر.

(195) لاحظ كامبون على التعديلات التي تنوي وزارة المستعمرات اقتراحها بأن كل الخرائط التي استخدمت في المباحثات كانت تمنح لألمانيا مثلثا من الأرض ترتكز قاعدته عند ملتقى نهري لشوكو والسانغا حتى الحدود الكاميرونية ورأسه عند نقطة تقع وسط خليج غانا وأنه من الصعب جعل الألمان يقبلون فكرة تقليص هذا العرض.

(196) كانت حساسية وزير الخارجية موضوع شكوى من طرف بول كامبون في العديد من المناسبات وهددت بشل كل مبادرة له حتى ولو كانت صائبة وموفقة وتحوله الى مجرد أداة يتلقى ويبلغ بدون أدنى اعتبار لرأيه ووجهة نظره وهو ما دفعه الى الاتصال مباشرة بكايو الذي كان بدوره شديد الاستياء من هذه الحاشية، وخاصة فيما يتعلق باستخدامها للصحافة في اتجاه تعقيد مهمة المفاوض الفرنسي في برلين مما قد يدفع المفاوضات الى الفشل ، أنظر كايو أقادير ص. 216ـ217 وكذلك مذكراتي ج.م ص.ص 247ـ280.

(197) نشر كايو عددا من هذه الرسائل الشخصية في مذكراته كما اقتبس مقتطفات منها في كتابه **أقادير**.

(198) السيدة برازا زوجة المغامر والرحالة الفرنسي دي برازا الذي استكشف لفرنسا مناطق افريقيا الاستوائية. لقد بعثت برسالة مفتوحة الى رئيس الجمهورية تحت عنوان «النداء» نددت فيها بكل محاولة ترمي الى التنازل عن الكونغو. أنظر Tardieux ن.م. ص.ص. 519ـ520 .

(199) ف كايو، **أقادير** ص. 215.

(200) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 باريس ـ برلين 2 أكتوبر. يلاحظ أن موقف فرنسا الجديد تدرج من جهته نحو التشدد فمن مجرد تعديل لمساحة الشريط من الأرض الذي قبلت فرنسا منحه للألمان في شكل تعديل للحدود جنوب الكاميرون والحصول على مراكز داخل الأراضي التي ستتنازل عنها لألمانيا بقصد الربط بين جزئي مستعمرتها الاستوائية ليتحول هذا الموقف الى طلب ممر من الأرض يخترق الأراضي المتنازل عنها مما سيحرم الألمان من الواجهة النهرية التي يحرصون على الحصول عليها سواء على نهر الكونغو أو أوبانقي. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 39 برلين ـ باريس 19 سبتمبر.

(201) أنظر الانجليز والروس بالمقترحات الفرنسية الأولى حول التعويضات الاقليمية منذ 22 أغسطس بهدف كسب هاتين الدولتين الى جانبها في حالة فشل المفاوضات وإظهار الألمان على أنهم المسؤولون عن هذا

الفشل. وفي نفس هاته الرسالة طلبت فرنسا من سفيرها بلندن إطلاع الحكومة الانجليزية بعزمها على احتلال كل من مراكش وموقادور في حالة قيام الألمان بإنزال قوات في أقادير ومعرفة موقفهم بهذا الخصوص.

(202) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 40 باريس - برلين 10 أكتوبر.

(203) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج. 40 برلين - باريس 15 أكتوبر.

(204) م.خ.ف /ألمانيا م.ج/مج 41 برلين - باريس 19 أكتوبر.

(205) ن.م. باريس - برلين وبرلين - باريس 19 أكتوبر.

ألح كامبون على ضرورة البت بدون تردد قبل أن يدرك الألمان خطأهم بكون النقطة التي اختاروها على واجهة نهر أوبانقي لا تصلح للملاحة في جميع الفصول. «كما أن النقطة التي اختاروها كحدود في الجنوب عند نهر لوكولا هي عبارة عن مستنقع مزعج م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 41 برلين - باريس 19 أكتوبر.

غير ان دي سلف سيصحح هذا الخطأ عندما يقترح أن تكون الواجهة التي على أوبانقي عند نقطة تقع شمال قرية مونقومبا، اذ رأى أن من المصلحة أن لاتعد كل المواصلات وتنقلات الأشخاص. ن.م باريس - برلين 20 أكتوبر.

(206) م.خ.ف/ المانيا م.ج/مج 41 برلين - باريس 22 أكتوبر.

(207) ن.م. باريس - برلين 24 أكتوبر.

(208) أنظر أعلاه.

(209) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 41 برلين - باريس 27 أكتوبر.

(210) ن.م. باريس - لندن / باريس - سان بطرسبورق 27 أكتوبر . وقد تم اخطار بلجيكا هي الأخرى بهذا الطلب.

(210) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 41 باريس 30 أكتوبر.

ثانيا :

عرض قضايا تاريخية وأطروحات جامعية

التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا

«منذ اعتلاء ماسينيسا العرش إلى وفاة يوبا الأوّل 203 ـ 46 ق.م.»

محمد الهادي حارش

يعود اختياري لهذه الفترة لعدّة اعتبارات يمكن إيجازها فيا يلي:

1 ـ إن هذه الفترة تُعَدُّ أكثر الفترات غموضا من تاريخنا الوطني ، ومما زاد في غموضها، أن المصادر بشأنها نادرة ومتضاربة بالإضافة الى اتسامها بالعداء الشديد للسكان الأصليين.

2 ـ ان هذه الفترة هي الفترة التي تبلورت فيها معالم ممالك وطنية، لعبت دورا بارزا في عالم البحر الأبيض المتوسط آنذاك سياسيا واقتصاديا؛ ففي المجال السياسي نجد الدور الذي لعبه الملوك النوميديون في مختلف الأحداث الجارية آنذاك في الحوض الغربي للمتوسط، بدءا بالحرب البونيّة الثانية مرورا بالصراع بين ماريوس وسيلا وصولا الى الحرب المدنية في عهد قيصر. وفي المجال الاقتصادي يكفينا القول أن نوميديا لم يتوقف تعاملها التجاري عند أسوار روما كما يعتقد البعض، بل تعداها الى مختلف بلدان المتوسط؛ وما إقامة مواطنٍ أثيني لتمثال لِمسينيسا الا دليلا على ما نقول. كما أقيم له تمثال آخر في ديلوس، وعلى ذكر ديلوس، نذكر أيضا رودس التي أقامت تمثالا للملك همصال الثاني تمجيدا له وتخليدا لعلاقاته بهذه المنطقة من البحر المتوسط، مما يدل على أن الازدهار الذي بلغته نوميديا لم يكن مقتصرا على عهد مسينيسا بل تعداه الى عهود غيره من الملوك.

3 ـ ان ما تضمنته الكثير من الدراسات حول هذه الممالك من معلومات في رأينا لا تتجاوز كونها محاولات موجهة استهدفت أساسا تمجيد بعض الشخصيات، دون تناولها في سياقها التاريخي العام. كما أهمل أصحاب هذه الدراسات العوامل الداخلية في تطور الأحداث في المنطقة، فنظروا دائما للتطورات الداخلية من زاوية التأثيرات الخارجية، ناكرين بذلك مساهمة الأهالي في التطور الحضاري لعالم البحر المتوسط القديم، بل أهملوا التفاعل الداخلي ودوره في تطور الأحداث، فمن هذه الزاوية مثلا ربطوا ظهور الزراعة في بلاد المغرب بقدوم الفينيقيين وتطورها وتوسعها بالتوسع الروماني .

وهذا ما يتطلب منا تناول الموضوع من زوايا جديدة مع تفحص العوامل الداخلية عند تفسير الأحداث لكن تحقيق مثل هذه الدراسة ليس بالأمر اليسير، ذلك أن المصادر التي يمكن الاعتماد عليها والركون اليها قليلة ـ رغم تعددها الظاهري ـ اذ لا تورد من الأخبار الخاصة بالأهالي سوى التي لها صلة بالاغريق أو الرومان مما جعل كتاباتهم تخلو من تفاصيل كثيرة حول نوميديا، فهم لا يتحدثون عنها الا بما يخدم أو يكمّل الغرض.

لكن هذا ليس معناه أننا لا نجد ما نستمده من هذه الكتابات، بل العكس، ربما لا نحيد عن الصواب، إذا قلنا أنه لا يوجد كاتب اغريقي أو لاتيني إلا ونجد عنده من الأخبار، ما يمكن الاستفادة منها، وبالمقابل كل هذه الأخبار مبعثرة في المؤلفات العديدة والشذرات التي بغض النظر عن ضعفها وإيجازها فهي متضاربة فيما بينها مما يتطلب اخضاعها لدراسة نقدية مقارنة، وهو ما يتطلب منا جهودا إضافية. ومن أهم المصادر التي أفادتنا في إطار هذه الدراسة، بالاضافة الى النقوش التي نذكر منها نقوش معبد الحفرة التي نشرها العالم الأثري بيرثي وعالم الساميات شارلي. والمجلد الثامن من مدونة النقوش اللاتينية، واللُّقى الأثرية التي كانت نتيجة البحوث الميدانية العديدة، المنشورة في العديد من الكتب والدوريات المتخصصة. نجد المصادر الأدبية التي نذكر منها كتابات بوليبيوس التي يعتبرها البعض أوثق المصادر عن تاريخ الجمهورية الرومانية منذ أوائل الحروب البونية، وتيتوس ليفيوس المعروف باحتقاره للشعوب الأخرى وتمجيده للامة الرومانية ، وأبيانوس الذي تعد كتاباته حول

الحروب البونية أوفى الروايات ، وبحكم دور مسينيسا في هذه الحروب (الثانية والثالثة) تسلطت عليه الأضواء وعلى نوميديا في عهده.

أما سالوستيوس الذي أفرد حرب يوغرطة بكتاب يعد المصدر الاساسي لعهد يوغرطة فهو لا يخلو من مواطن ضعف كثيرة. وكانت مذكرات قيصر حول الحروب المدنية والحرب الافريقية خير عون لنا في تناول عصر يوبا الأول، كما أمدتني كتب التراجم مثل: حياة المشاهير لبلوتارخوس وسير القياصرة الاثني عشر لسويتونيوس بمعلومات قيّمة .

أما جغرافية سترابون والتاريخ الطبيعي لبلينوس ، فقد أفاداني فيما يتعلق بالزراعة، ويتميز الأول بوفرة معلوماته عن نوميديا الغربية، أما بلينوس فمعارفه أوسع عن المنطقة الشرقية التي زارها، وهو يقدم لنا فضلا عن المعلومات الزراعية، معلومات قيمة حول المنتجات التي كانت محل تصدير الى روما. إلى جانب سترابون وبلينوس يمكن ذكر أصحاب الموسوعات الفلاحية أمثال: كاتو، فارو، بلاديوس، كولوماليس الذين كانت مؤلفاتهم عظيمة الفائدة، كما احتوت مؤلفات شعراء الهجاء: هراتيوس، يوفيناليس ومارتياليس؛ معلومات هامة عن الأصناف الكمالية التي كانت روما في حاجة الى استيرادها من نوميديا.

ونظرا لطبيعة البحث فقد قسمته الى قسمين: تناولت في القسم الأول التطور السياسي مقسما إياه الى ثلاثة فصول، خصصت الفصل الأول لظروف اعتلاء مسينيسا العرش وموقفه من قرطاجة ، وعنيت في الفصل الثاني بعهد مكيبسا وظهور قوة يوغرطة الذي تتبعت حربه ضد روما، واستعرضت في الفصل الثالث تطور الوضع السياسي في نوميديا بعد هزيمة يوغرطة، متتبعا عهدي غودا وهيمصال الثاني وصولا الى عهد يوبا الأول بالدراسة والتحليل.

أما القسم الثاني فقد عالجت فيه التطور الاقتصادي الذي قسمته بدوره الى ثلاثة فصول: تناولت في الفصل الأول التطور الزراعي في بلاد المغرب وحرصت فيه على تبيان أصول الزراعة في بلاد المغرب وأصول بعض الأنظمة الزراعية من غير أن أهمل الإشارة الى الملكيات الزراعية والأدوات المستخدمة إضافة الى الانتاج. وخصصت الفصل الثاني لطرق موضوع النشاط الحرفي، وتطرقت في الفصل الثالث

الى التطور التجاري وأوضحت فيه مكانة نوميديا في المبادلات التجارية لعالم المتوسط القديم وأنهيت البحث بخاتمة استعرضت فيها ما بدا لي مهما من استنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ هيّأ الصراع الدائر حول وراثة العرش النوميدي بعد وفاة غايا الجو للدسائس القرطاجية ـ الرومانية، فكانت قرطاجة بعد الظروف الصعبة التي كانت تمر بها جيوشها في اسبانيا تسعى الى كسب صداقة سيفاكس وتعمل على التحالف معه حتى تقضي على بوادر التقارب بين هذا الأخير وسكيبيو، لكن العملية تطلبت التضحية بحليفها مسينيسا، الذي شعر بخطورة اللعبة، فسعى هو الآخر الى التقرب من سكيبيو الذي كان بدوره في حاجة الى حليف يدعم به سياسته الإفريقية، خاصة بعد انحياز سيفاكس، الى قرطاجة، فكانت إذا الأحداث الخطيرة التي تعاقبت خلال سنة 206 ق.م، وراء التقارب بين مسينيسا من جهة وسكيبيو من جهة أخرى. ومن هنا يمكننا ابعاد الحادثة العاطفية ـ زواج سيفاكس من سفونيزبة التي أولاها المؤرخون القدماء منهم والمحدثون عناية كبيرة وجعلوها سببا في انقلاب مسينيسا ضد قرطاجة، ويمكننا ابعاد هذه الحادثة اذا علمنا أن البوادر الأولى لهذا الانقلاب قد بدأها مسينيسا قبل حدوث هذا الزواج (كان هذا الزواج سنة 205 ق.م. متأخرا عن المفاوضات التي بدأها مسينيسا مع سكيبيو في اسبانيا سنة 206 ق.م.)

وبالتالي ربما لا نتجنب الصواب اذا قلنا أن مسينيسا يكون قد أدرك بعد حوادث 206 أن قرطاجة منتهية لا محالة، فسعى الى التحالف مع سكيبيو. وبنقل ميدان الحرب الى افريقيا، وبهزيمة سيفاكس أمام مسينيسا جوان 203، اعترفت روما بهذا الأخير ملكا على نوميديا ومع هزيمة قرطاجة في معركة زاما 202 جاءت معاهدة 201 ق.م. لتكبل قرطاجة من جهة وتثبت حق مسينيسا في المطالبة بأراضي أسلافه من جهة أخرى، فكانت هذه المطالب وراء المصير الذي آلت اليه قرطاجة.

2 ـ كان من نتائج الدور الذي لعبه مسينيسا في الأحداث التي كانت افريقيا (بلاد المغرب) مسرحا لها، أن أصبح سيد كامل نوميديا الموحدة من الملوية الى السيرت الكبير، ويجب في هذا المقام ألا نغفل الإشارة الى الدواعي الحقيقية للتدخل

الروماني سنة 149 ق.م. في الأحداث الجارية في المنطقة المغربية، وهي من وجهة نظرنا لم يكن الهدف منها وضع حد لقوة قرطاجة المتنامية كما تشير الى ذلك النصوص بقدر ما كان الهدف وضع حد لطموحات مسينيسا، اذ أدركت روما أن الصراع الذي دام أكثر من نصف قرن بين مسينيسا وقرطاجة، سيحسم بسيطرة الملك على الوضع.

3 ـ اذا اخترقنا حاجز سكوت المصادر على عهد مكيبسا، واعتبرناه عهد استمرارية البناء الحضاري الذي بدأه والده، فإن عهد يوغرطة، رغم أن سالوستيوس أفرد له كتابا أسماه «حرب يوغرطة» فإن دواعي تأليف هذا الكتاب تجعلنا نتعامل معه بحذر، رغم كونه المصدر الأساسي لهذا العهد، وذلك نتيجة العديد من النقاط التي تثير التساؤلات:

أ ـ يحاول سالوستيوس الإيحاء أن مكيبساتبني يوغرطة بإيعاز من سكيبيوايمليانوس، رغم أننا لم نجد ما يدعم هذه الفكرة في الواقع.

ب ـ فكرة الرشوة التي جعل منها سالوستيوس تقريبا محور كتابه، تمكننا من التساؤل إن لم تكن من الأغراض التاريخية التي اتخذها سالوستيوس وسيلة لمهاجمة النبلاء عامة، وأعضاء مجلس الشيوخ خاصة، ومما يدل على الغرضية التاريخية، في فكرة الرشوة هذه، ما نجده في وصايا سكيبيو ليوغرطة بعد انتهاء حرب نومانس حيث أوصاه على ما يذكر سالوستيوس بتوثيق الصلة بالشعب الروماني كله ونبهه الى خطورة شراء ما هو ملك الشعب، من أقلية لا ترى سوى مصالحها الشخصية.

ج ـ وما دمنا بصدد الحديث عن عهد يوغرطة، يجدر بنا أن نشير الى أن جل المؤرخين، يجعلون تعيين ميتلوس لاول مرة قنصلا وقائدا أعلى للقوات الرومانية بإفريقيا لسنة 109 ق.م، وهو في رأينا لا يتماشى والأحداث التاريخية، اعتمادا على أن حرب يوغرطة قد انتهت سنة 105 ق.م وأن ميتلوس ـ وفق النصوص ـ بقي في افريقيا سنتين (قنصل ثم قنصل مساعد) فتكون سنتا 108 ـ 107 خلافا لمن يجعلها 109 ـ 108 بينما يعين ماريوس من بعده لسنتي 106 ـ 105 وهو ما يتوافق مع ما ذكره سالوستيوس من أن ماريوس بقي في افريقيا سنتين، وما ذكره فاليريوس باتركولوس من أن ماريوس عاد الى روما في قنصليته الثانية ومعه يوغرطة.

4 ـ رغم أن عهد يوغرطة امتاز بكثرة القلاقل، والحرب التي خاضها ضد روما، وبالتالي لم يتفرغ للبناء الداخلي، لكن يبدو أن الوضع لم يؤثر كثيرا على ما تم انجازه في العهود السابقة، بحيث أننا نجد نصوصا كثيرة تشيد بالازدهار الزراعي واستمرار التعامل التجاري مع بلدان المتوسط، أو على الأقل سرعان ما عاد هذا النشاط الى ما كان عليه في عهوده الأولى بمجرد انتهاء فترات القلاقل، وهذا ما يبينه لنا تعامل هيمصال الثاني (88 ـ 60 ق.م) مع بلاد الإغريق وردوس خاصة.

5 ـ أما عصر هيمصال الثاني، فإذا استثنينا العقد الأول من حكمه، الذي امتاز بالصراع الذي دار بين ماريوس وسيلا وتأثيره على افريقيا، فقد حكم في المنطقة الممتدة بين لبدة وبجاية على الأقل ما لا يقل عن عشرين سنة (80 ـ 60 ق.م) سادها الأمن والاستقرار قبل أن يخلفه ابنه يوبا الأول الذي كان يخالفه في الميل الى حب الظهور، والعمل العسكري مما أثار تخوفات مجلس الشيوخ الروماني، الذي قدم له كيريو مشروع قانون يرمي الى حجر مملكة نوميديا. وهو ما جعل يوبا فيما بعد ينضم في الصراع الدائر بين قيصر وبومبي الى هذا الأخير مما كلفه مملكته التي تحولت الى ولاية رومانية جديدة ـ بعد هزيمته في معركة تابسوس سنة 46 ق.م.

6 ـ وفي المجال الزراعي بينت لنا الدراسة التحليلية التي قمنا بها حول أصول الزراعة في بلاد المغرب بما لا يدع مجالا للشك، أن الزراعة في بلاد المغرب قديمة جدا وسابقة لعهد مسينيسا بوقت غير قصير، وهذا خلافا للمؤرخين الذين يحاولون الايحاء بأن مسينيسا مدخل الزراعة الى نوميديا، كما أن التنظيمات التي أقامها الرومان فيما بعد ببلاد المغرب (المنشآت المائية ـ وأعمال الكنترة) لم تكن غريبة عن المنطقة، وتم إنجازها انطلاقا من تقنيات محلية تستجيب لطبيعة ومناخ المنطقة .

وإذا قلنا أن الزراعة سابقة لعهد سينيسا وحتى لمجيء الفينيقيين، هذا لا يعني إلغاء دور مسينيسا في تطوير الفلاحة ولا ينفي مساهمة قرطاجة فيما بعد في تطوير وتنمية الفلاحة في بلاد المغرب.

7 ـ رغم أن اهتمام المغاربة القدماء قد انصب على زراعة الحبوب الى أن هذا لا يعني أنهم أهملوا كلية زراعة الخضر، فزيادة على زراعة الحبوب (القمح والشعير)

والبقول (الفول، الحمص، العدس) نجد زراعة الخضر (الثوم الكرات، البصل، الخردل، البطيخ، القرع) بالإضافة الى الأشجار المثمرة (تين، زيتون، الكروم، اللوز، الرمان، التفاح) وتربية المواشي التي أشاد بها القدماء خاصة الأغنام والماعز والخيول.

8 ـ إزدياد موارد الفلاحة وتنمية المبادلات الداخلية أدّى إلى تطور المدن الاقليمية أهمية حيث ازدهر فيها النشاط الحرفي وتنوع.

9 ـ نعرف أيضا أن كل الموانئ والمستوطنات القرطاجية ـ باستثناء المجاورة لقرطاجة نفسها ـ التي كانت تمتد على طول السواحل من سيقا الى خليج السيرت الكبرى، أصبحت الأبواب البحرية لمملكة نوميديا، مما أعطى لملوكها امكانية الدخوّل مباشرة في صلات تجارية مع بلدان المتوسط من غير وساطة القرطاجيين، فبفضل هذه المنافذ من جهة والتطور الاقتصادي الذي عرفته نوميديا في عهد ملوكها ، خاصة في المجال الزراعي عرفت نوميديا نشاطا تجاريا معتبرا، لم يكن مقتصرا على التعامل مع روما وحدها وبلاد الإغريق، بل امتد ليشمل معظم بلدان المتوسط آنذاك، وهو ما تدل عليه المكتشفات الأثرية في أكثر من موقع بهذه البلدان. والجدير بالملاحظة، أن صادرات نوميديا كانت دائما أكثر من وارداتها وهو ما يفسر لنا ثراء الملوك النوميديين الذي تحدثت عنه النصوص والازدهار العمراني الذي عرفته نوميديا خاصة في عهد مكيبسا.

رسالة ماجستير في التاريخ القديم. نوقشت يوم 1985/02/19، تحصل صاحبها على درجة مشرف جدا.

وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من:

الدكتور موسى لقبال : رئيسا.

الدكتور محمد البشير شنيتي : مقررا.

الدكتور عدواني محمد الطاهر: عضوا.

الحزب الحر الدستوري التونسي
1919 ـ 1934*

يوسف مناصرية

إن (الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 ـ 1934) هو الموضوع الذي وقع عليه اختيارنا منذ السنة الدراسية 1982 ـ 1983، لأعداد رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، وذلك نظرا لفكرته الوحدوية الواضحة خاصة في جهود الجزائريين المنتمين اليه. وكان هدفنا احياء تراث أمتنا العربية والاسلامية وإيقاظ الشعور الوحدوي الذي عمل على بنائه المسلمون التونسيون والجزائريون معا خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين. وتوسيع مجال التخصص لفائدة البحث التاريخي ضمن تفتح الجامعة الجزائرية واهتماماتها بتاريخ المغرب العربي وتاريخ العالم.

وقد اتضح لنا، بعد الشروع في البحث وتنظيم البطاقات وجمع البيبليوغرافية من المكتبات الجزائرية العامة والخاصة ودراستها، ان مظان وثائق هذا الموضوع تقع في مراكز الأرشيف التونسي والفرنسي مما اضطرنا الى السفر في صيف 1983 لزيارة

---

* رسالة الماجستير تقدم بها الطالب يوسف مناصرية لنيل شهادة الماجستير في التاريخ.
نوقشت من طرف لجنة مكونة من الأساتذة التالية أسماؤهم:
جمال قنان : رئيسا،
أبو القاسم سعد الله : مقررا،
ناصر الدين سعيدوني : عضوا،
مولاي بلحميسي : عضوا.
وقد أجيزت الرسالة بدرجة مشرف جدا.

أرشيف ما وراء البحار بآكس آن بروفانس، والأرشيف الدبلوماسي بوزارة الخارجية الفرنسية (بكي دورسي) والمكتبة الوطنية بباريس. كما سافرنا مرتين الى تونس في صيف 1984،و1985 لزيارة المركز القومي للتوثيق التابع لوزارة الاعلام التونسية وأرشيف الوزارة الأولى التونسية، وقد تفاوتت درجة الاستفادة من دور الأرشيف هذه لعدة أسباب مادية وتقنية.

ولهذا جاء اعتمادنا واضحا على الوثائق والمصادر التونسية والاسلامية من جهة والفرنسية (المدنية والعسكرية) من جهة أخرى سواء منها المساندة أو المعارضة.

وقد تبين لنا بعد ذلك أن التونسيين قد اتخذوا منذ 1881 أسلوبين للمقاومة تمثل الأول في تقديم العرائض والثاني في تأسيس الجرائد والجمعيات خدموا بها الفكر الإسلامي والاصلاح الديني والنهضة العلمية الحديثة، ومارسوا النشاط السياسي في بعض الأحيان. وكانوا يمثلون اتجاهين الأول بزعامة خريجي الزيتونة والثاني بقيادة خريجي المعاهد الأوروبية. ولذلك جاءت هذه الحركة الثقافية ذات صبغتين الأولى اسلامية والثانية أوروبية. ولكن الجميع كانوا، حتى بداية العشرينات، يميلون الى التعاون مع نظام الحماية، ولذلك طالبوا بالمساواة السياسية في الحقوق بين التونسيين والأوروبيين. غير أن اليأس بدأ ينتابهم من سلطة الحماية نظرا لظهور عناصر جديدة في الحركة سيطرت عليها فكرة الجامعة الاسلامية خاصة بعد زيارة الشيخ محمد عبده الثانية لتونس سنة 1903، وأصبحت مقتنعة بأن بلادها استفادت بما فيه الكفاية من نظام الحماية وصارت قادرة على تسيير شؤونها بنفسها.

ولهذا السبب جاءت حركة الشباب التونسي (1907) بأسلوب مغاير لما سبق من أساليب وهو الصراع المباشر مع الحماية والمطالبة بحقوق التونسيين السياسية والادارية والثقافية.

وكانت أفكار الجامعة الاسلامية، وأنشطة النهضة التونسية، وضغوط الحماية الفرنسية، ومرارة الحرب الأولى، واحداث أوروبا وما كان يجري من تقلبات فكرية وسياسية، كلها عناصر ساهمت في ظهور حركة وطنية تونسية سنة 1919 كانت أشد تطرفا ووضوحا في مطالبها.

ولم تكد الحرب العالمية الأولى تنتهي حتى ظهرت هذه الحركة بوجه جديد وتحت اسم جديد أيضا، وهو (الحزب الحر الدستوري التونسي) الذي كان منذ تأسيسه (1920) حزبا وطنيا سياسيا اعتمد الاصلاح والسلفية بالإضافة الى أنه صار سنة 1934 ـ بعد صراع يائس مع سلطة الحماية ـ حزبا مناديا بالاستقلال مع التطرف في مواقفه.

وقد تناولنا هذا الموضوع في مدخل وستة فصول. وسيجد القارئ في المدخل (حالة تونس 1881 ـ 1918) حديثا عن النشاط السياسي والثقافي الذي قام به التونسيون في هذه الفترة. وتناولنا فيه الاصلاحات الثقافية والسياسية التي تزعمها خريجو المعاهد الأوروبية وجامع الزيتونة، واحتجاجهم على السياسة الاستعمارية وتأسيسهم لحركة الشباب التونسي. وأبرزنا جذور الحزب الحر الدستوري التونسي وارتباطه بفكرة الجامعة الاسلامية وتفاعله مع التيارات الثقافية والسياسية المعاصرة. وختمنا هذا المدخل بالتعرض الى الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي كان عليها الشعب التونسي.

أما الفصل الأول المتعلق بـ (تأسيس الحزب في 14 مارس 1920) فقد قسمناه الى قسمين درسنا في الأول التيارات الديمقراطية والشيوعية والاسلامية التي أثرت على النخبة التونسية المثقفة ودفعتها الى ارسال وفد الى مؤتمر الصلح (جوان 1919) للمطالبة بحق تقرير المصير. وشرحنا مطالبه البعيدة والقريبة.

ويتعلق القسم الثاني بدراسة نظام الحزب الاداري والمالي والدعائي وانتشاره في الأوساط الجماهيرية وتأسيس الشعب الدستورية وجمع الأموال من الجزائر وتونس. وقد اعتمدنا بالنسبة للنظام الاداري على قانون الحزب الأساسي الذي لم يسبق الاعتماد عليه من قبل.

وكان عنوان الفصل الثاني (قيادة الثعالبي للحزب من خلال مواقفه ومؤلفاته).

وقد تضمن هذا الفصل حياة الثعالبي العلمية والفكرية وآراءه الاصلاحية والسياسية ورحلاته الى بلدان أوروبا والعالم العربي والإسلامي من المغرب الأقصى الى أقصى بلاد الهند. وتأثره بفكرة الجامعة الإسلامية وبآراء المصلحين المسلمين الذين عاصروه ومشاركته في تأسيس حركة (الشباب التونسي) ومساهمته في احداث الزلاج سنة

1911. وتظهر قيادته للحزب بارزة في مؤلفاته ومواقفه، وسياسته الوطنية والإسلامية التي اتضحت خاصة في كتابه (تونس الشهيدة) ومقالاته التي كان ينشرها في الصحافة المشرقية والتونسية، وفي خطبه التي كان يلقيها في نوادي الشام ومصر والحجاز، وفي دروسه بجامعة آل البيت ببغداد.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان (سياسة الحزب الداخلية / حكومة الباي وسلطة الحماية) وتناولنا فيه موقف الحزب الدستوري من حكومة الباي في عهد محمد الناصر، ومساندة الحزب له في محنته سنة 1922 حين تنازل عن العرش، وتشبث الحزب بحكومة الباي لكونها تونسية تتمركز حولها وحدة الشعب، حتى لما ناصبه الباي محمد الحبيب والباي أحمد العداء وأظهرا تزلفهما لسلطة الحماية اذ أمضى الأول الاصلاحات الفرنسية سنة 1922 ضد الحزب وبارك الثاني انعقاد المؤتمر الافخارستي بتونس سنة 1930 ضده أيضا. وقد بينا الصراع الذي قاده الحزب ضد سلطة الحماية وموقفها هي منه وكيف كان يفرق بينها وبين الحكومة الفرنسية بباريس ويلح على هذه في تغيير نظام الحماية الجائر وتلبية مطالبه الاصلاحية.

وفي الفصل الرابع (سياسة الحزب الداخلية / الأحزاب والجمعيات) جاء تفصيل علاقة الحزب بجمعية عموم العملة التونسيين التي أسسها محمد علي الحامي سنة 1924، والجمعيات التي حاول الحزب تكوينها كجمعية الطلبة التونسيين، وجمعية الشبان التونسيين وجمعية الشبان المسلمين. وفصلنا القول أيضا في علاقة الحزب بالطائفة اليهودية والاستراتيجية التي استعملها معها، وعلاقته بالاتحاد (الاسلامي ـ اليهودي). والى جانب ذلك تناولنا علاقة الحزب بالأحزاب التونسية التي انشقت عنه كالحزب الاصلاحي سنة 1921، والحزب الحر المستقل سنة 1922، والحزب الحر الدستوري الجديد سنة 1934 وأسباب الخلاف الداخلية والخارجية بينهم. وقد أصبح الحزب بعد سنة 1934 يعرف بالحزب الدستوري القديم.

وتعرضنا في الفصل الخامس الى نشاطات الحزب الخارجية وركزنا خاصة على وفوده وبعثاته وممثليه بباريس. ثم تناولنا صدى الحزب في العالم الغربي الإسلامي في المغرب والمشرق وأقصى بلاد الهند، والدور الذي لعبه الثعالبي بين سنوات 1923 ـ 1934 في الدعاية لمبادئ حزبه والتعريف بأوضاع التونسيين العامة وما كانوا يعانونه

من جور النظام الاستعماري الفرنسي. وذكرنا التعاطف الذي كان يوليه المفكرون العرب والمسلمون أمثال شكيب ارسلان والملك ابن سعود للمسلمين التونسيين، وما كان يبديه هؤلاء من تعاطف مع أحداث العالم الإسلامي كمساندتهم لثورة الريف المغربي 1921 ـ 1926، وسقوط عاصمة الخلافة سنة 1920، وتكوينهم لجنة لمساندة الخليفة العثماني سنة 1923.

وفي الفصل السادس والأخير محاولة لوضع ايديولوجية للحزب الدستوري، بينا جذورها ووضحنا دعائمها التي كانت تقوم أساسا على فكرة الجامعة الإسلامية والانتماء الى الخلافة العثمانية وضرورة الاصلاح الداخلي الثقافي والسياسي. ولخصنا عناصر ايديولوجية الحزب أولا في الوحدة الوطنية التي تقوم على وحدة الدين واللغة وحكومة الباي، وسلطة الحماية كحكم جائر يجب إزالته، ووحدة الوطن والأرض. وثانيا في الوحدة العربية الإسلامية التي ظهرت على الخصوص بعد سقوط الخلافة العثمانية وظهور الدولة التركية.

وقد ذكرت نتائج البحث في الخاتمة التي جاء فيها ان النخبة التونسية قد تأثرت بالحركة الاسلامية، وبالتقلبات الفكرية والسياسية الأوروبية مما أدى الى انقسام صفوفها بين المطالبة بحكم ديمقراطي دستوري يتحقق فيه الاستقلال الذاتي، وبين الحصول على الاصلاحات التدريجية. وقد مالت الطائفة اليهودية مع الفئة المسلمة المعتدلة. وكان السبب الرئيسي في ذلك: أولا اخفاق مبادئ الرئيس ويلسون وثانيا انهزام الحزب الاشتراكي الفرنسي في انتخابات 1919 وهما العنصران اللذان علقت عليهما النخبة التونسية آمالها.

وعلى الرغم من هذا الانقسام. فإن قدرة الشيخ الثعالبي على الجمع بين مختلف الاتجاهات ادت الى توحيد الصف. وبينما كان الحزب استقلاليا أصبح اصلاحيا، وذلك نظرا للأسباب التي ذكرناها. ولذلك جاء برنامجه قسمين الأول عاجل (الاصلاحات) والثاني آجل (الاستقلال).

ولهذا يمكن أن نقول أن النخبة التونسية بين 1919 و 1920 كانت تتكون من حة اتجاهات هي:

1 ـ الاتجاه الثوري: وعلى رأسه محمد باش حامبة، وقد طالب بالاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين.

2 ـ الاتجاه الاصلاحي: وعلى رأسه حسن قلاتي، وقد كان يؤمن بسياسة التعاون مع الفرنسيين وادخال اصلاحات على نظام الحماية، وتحقيق المساواة بين الفرنسيين والتونسيين.

3 ـ الاتجاه المعتدل: وعلى رأسه فرحات بن عياد، وقد نادى بمشاركة التونسيين في ادارة شؤون البلاد والنهوض بهم في ظل سلطة الحماية.

4 ـ الاتجاه الواقعي: بزعامة الثعالبي، وكان استقلاليا في أول الأمر ثم أصبحت مطالبه قدرا مشتركا مع الاصلاحيين والمعتدلين، وقد نتجت عن ذلك أهداف برنامج الحزب السياسي القريب (الاصلاحات) والبعيد (الاستقلال) التي أشرنا اليها.

وعلى الرغم من أن الثعالبي كان واقعيا وحاول أن يجمع بين مختلف هذه الاتجاهات ، وكون وحدة وطنية بين النخبة التونسية، تمثلت في (الحزب الدستوري) الا أن الاصلاحيين والمعتدلين سرعان ما كشفوا عن نواياهم، واستقلوا عن الحزب الدستوري بتأسيسهم لحزبين منفصلين عنه هما الحزب (الاصلاحي) و(المستقبل). فطالب الأول بالاصلاحات التدريجية ولكن في اطار الحماية، وسار الثاني في ركاب الحماية بصفة مطلقة.

أما الحزب الدستوري فقد انتهج سياسة تعاون مع حكومة الباي وعمل على كسب العائلة المالكة باعتباره رمز الوحدة الوطنية. ووقف من سلطة الحماية موقفا معاديا مكشوفا أحيانا وحذرا أحيانا أخرى، ولذلك كان الحزب الدستوري هو الممثل الوحيد والفعلي عندئذ للطبقات الشعبية وللرأي العام التونسي.

ونذكر هنا أبرز النقاط التي ميزت سياسة الحزب الدستوري:

1 ـ في تونس:

ـ كان موقفه من (جمعية عموم العملة التونسيين) قائما على استراتيجية مزدوجة وهي المحافظة على بقاء هذه الجمعية لتشد أزره من ناحية، والظهور أمام

حكومة هيريو اليسارية بمظهر الحياد بينها وبين الجمعية من ناحية أخرى.

ـ كانت للحزب استراتيجية واضحة مع الطائفة اليهودية التونسية، وقد بذل جهودا مضنية لضمها الى صفه والاستفادة منها ماديا واعلاميا. ولكن مصلحة اليهود مع سلطة الحماية تركتهم لا يتعاملون مع الدستوريين الا عندما تقتضي المصلحة المشتركة ذلك أو في بعض المواقف العامة.

2 ـ في المغرب العربي:

ـ استغل الحزب جهود الجزائريين المقيمين بتونس، مما جعل هؤلاء يشاركون في ادارة الحزب ويتبنون مبادئه، ويعتبرونه حزبهم. فقد ساهموا في الدعاية له، وأسسوا (جمعية دينية بالجزائر) ساهمت في تمويله من مدن الغرب والشرق والوسط والجنوب الجزائري. وقد احتج الجزائريون بشدة على سجن الفرنسيين للثعالبي سنة 1920.

ـ كان الحزب الدستوري مهتما كثيرا بأحداث المغرب العربي والعالم الإسلامي (الثورة الريفية 1921 ـ 1926، وأحداث دمشق 1926، والاسكندرية...) وكان يتابع تصريحات المفكرين والملوك العرب والمسلمين في استنهاض الشعوب الاسلامية وتنويرها.

3 ـ في فرنسا:

ـ اعتمد الحزب على دعم الشيوعيين والاشتراكيين الفرنسيين بباريس والجمعيات الانسانية والعلمية للتعريف بالقضية التونسية؛ وعمل على الحصول على تفسير قانوني من أبرز رجال القانون الفرنسيين البرلمانيين يقضي بأن منح التونسيين الدستور المطلوب لا يتنافى مع روح الحماية.

ـ سعى الى اطلاع الرأي العام الفرنسي على الوضع العام التونسي، وتعيين ممثلين له بباريس لنشر دعايته في الصحف ومعالجة الأمور عن قرب.

ـ دعا التونسيين لاستقبال الرئيس الفرنسي ميليران سنة 1922 ليفهم الفرنسيين عدم معاداته لهم؛ وليظهر لهم ظلم وفساد نظام الحماية.

4 ـ في العالم الإسلامي والأوروبي:

ـ كان الحزب يعمل منذ بداية تأسيسه في دائرة التعاون العربي الإسلامي مع لجنة (المغاربة والمشارقة) والمنظمات الإسلامية (الجامعة الإسلامية).

ـ قام بتعريف العالم العربي والإسلامي وبلدان أوروبا وأمريكا بمساوئ النظام الاستعماري في المغرب العربي عموما وتونس خصوصا. (وقام بهذا الدور الثعالبي منذ 1923 على الخصوص ولهذا كان نشاط الحزب منتشرا في انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وايطاليا، وسويسرا، والآستانة، ومصر، وفلسطين، والحجاز واليمن والكويت والعراق وسوريا وأقصى بلاد الهند، بين علمائها ورجال السياسة والهيئات الدبلوماسية والعلمية.

هذا وتكمن أصول الخلاف بين الحزبين الدستوريين القديم والجديد في أن الحزب الدستوري الجديد تعود اصوله الى تكوين أصحابه في المدارس التبشيرية والمعاهد الفرنسية العليا. ولكنهم أصبحوا دستوريين، وأسسوا جرائد فرنسية اللغة عبروا فيها عن آرائهم التي لم تكن بالضرورة هي آراء الحزب. ولم تحل سنة 1933 حتى صار هؤلاء من أبرز أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب. ونظرا للخلاف الايديولوجي المتباين بين انتماء الأعضاء، فان الحزب أصبح منذئذ (1934) يتألف من شقين، واحد إسلامي سلفي يمثله الحزب الحر الدستوري التونسي القديم، وآخر غربي علماني يمثله الحزب الدستوري التونسي الجديد.

وقد قمنا بعد هذه الخاتمة بوضع ملحق للبحث اقتصر عل وثيقتين فقط تمثلت الأولى في رسالة الثعالبي الى الرئيس الفرنسي سنة 1923، ترجمناها عن الفرنسية. والثانية رسالة خطية بأصلها العربي من محي الدين القليبي، مدير ديوان الحزب السياسي، الى الشاذلي خير الله ممثله بباريس.

كما وضعنا تقديما تحليليا لأهم وثائق ومصادر البحث، ورتبناها حسب مظانها في أرشيف مركز التوثيق القومي والوزارة الأولى بتونس، والأرشيف الدبلوماسي بكي دورسي ، وما وراء البحار بآكس آن بروفانس. وهو الأمر الذي سيلاحظه القارئ في آخر هذا العمل في باب المصادر. واتبعناه بثبت للوثائق

العربية والفرنسية مرتبة حسب أرقامها الاستدلالية في دور الأرشيف وختمناها بوضع بيبليوغرافية للكتب والمجلات العربية والأجنبية مرتبة وفقا للحروف الأبجدية. ويلي ذلك فهارس للأعلام والأماكن والصور الواردة في البحث.

وعلى أية حال فإن هذا العمل لا يدعي الكمال، وانما يتطلب الاستزادة ، وصاحبه مقتنع باستمرارية البحث لاكتشاف وثائق أخرى توضح الجوانب الغامضة وتستكمل الناقصة وتصحح المعلومات الخاطئة وتؤكد الصحيحة. وإذا كان له هدف أسمى فهو القاء الضوء على جوانب عديدة من نشاطات الحزب الدستوري في الفترة التي تناولناها.

المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول
1873 ـ 1894

للطالب محمد العربي معريش

يعود الفضل في اختياري لموضوع «المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول» (1873 ـ 1894) لاعتبارات منها:

ـ أن موضوع المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول يعتبر حلقة في سلسلة تاريخ الامة الإسلامية التي دب في أوصالها الضعف والانحطاط منذ أمد بعيد ، فتفتتت الى دويلات، منها المغرب الأقصى الذي تكالبت عليه الدول الأوروبية في عهد السلطان الحسن الأول فأشرف على مرحلة لم يعرف مثلها منذ ثلاثة عشر قرنا خلت.

ـ ان المغرب الأقصى خلال الفترة المعنية، بدا في خضم الصراع الحضاري والتنافس الدولي والتوسع الاستعماري وكأنه «يتيم» أو «قاصر» في حاجة الى من يقوم برعاية شؤونه في وقت كثر فيه المرشحون لاسناد أمر «الحضانة» اليهم. وربما يجوز لنا أن نقول بأنه عرف في هذه الفترة وصاية دولية في انتظار اسناد الوصاية النهائية الى أقوى الدول أو أدهاها. وقد استهدف الصراع عليه ابقاءه في حالة قصور أبدي لتبرير أمر الحماية التي تمت عام 1912 م.

ـ ان الفترة المدروسة تعتبر فترة مغرية لعالم استعماري متحد امتاز بالقوة وقانون الغاب وبصراع أملته نزوات وشهوات الدول المتنافسة، انه عهد التوسع الاستعماري

في أبشع صوره، وهو التوسع الذي صار كأنه ضرورة حتمية كقانون ملء الفراغ أو توازن قوتين متجاورتين. وقد كان احتلال مدينة الجزائر عام 1830 مؤشرا لبداية التحدي الذي لم يهز المغاربة فعلا، الا في حرب «اسلي» عام 1844.

ـ امتازت الفترة في مقابل هذا التحدي بالاستجابة أو رد الفعل الذي تمثل في محاولات الاصلاح في المغرب . تلك المحاولات التي عاصرت «موضة» الاصلاح والتحديث في العالم الإسلامي والتي تزامنت أو كادت مع الإصلاح الديني والاجتماعي.

انصب اهتمامي منذ البداية، وبطريقة منهجية في البحث عن مادة الموضوع بدءا من مطالعة البيبليوغرافيات التي تتناول تاريخ المغرب الأقصى في عمومه وتاريخه الحديث والمعاصر على الخصوص. وقد كشفت لي تلك البيبليوغرافيات عن المادة المطبوعة من كتب ودوريات وصحف وغيرها. وفي مرحلة ثانية رحت أبحث عنها في المكتبات وأجمع وأصنف وأرتب اعتمادا على الخطة. هذا فيما كنت أطلع الاستاذ المشرف على مدى تقدمي في الموضوع من خلال تقارير سنوية ولقاءات تكاد تكون أسبوعية.

وكان ميدان البحث المكتبة الوطنية والجامعية والمكتبات العمومية (أسواق الكتب) في الجزائر وكذلك المكتبة الوطنية بباريس التي زرتها مرتين، علاوة على مكتبات الرباط بالمغرب الأقصى التي دخلتها مرتين أيضا.

وكان تلمس مادة البحث في مصادرها الأساسية قد وضعني أمام اشكالية تتمثل في وفرة المصادر وتعدد أماكنها في ظل صعوبة الاتصال وقلة الزاد. وعلى الرغم من ذلك فقد ساقني البحث عنها الى زيارة بعض دور المخطوطات في فرنسا، كزيارتي لدار المخطوطات «بقصر فانسين» بباريس ودار المخطوطات لما وراء البحار «اكس آن بروفانس» وأما الزيارة الثالثة فكانت الى المغرب الأقصى نفسه (يعود الفضل في هذه الزيارة الى استاذي وذلك بالحاحه علي في البداية ثم بسعيه أيضا بعدما أضناني انتظار التأشيرة طيلة عام ونصف) وهو ما مكنني من زيارة الخزانة العامة بجامعة محمد الخامس وخاصة الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط.

وقد تطرقت لموضوع «المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول» متبعا

الخطة الآتية:

أولا : ـ مدخل: وحاولت فيه أن أطرح الموضوع طرحا حضاريا متخذا فيه أسلوب التدرج والانتقال من العام الى الخاص، ايمانا مني بضرورة الارتفاع بالموضوع الى هذا المستوى وأن أعالج القضية على أنها قضية تدخل في سياق عام وحضاري، قبل الوصول بها الى سياقها الخاص ومن هنا فقد اعتبرت المدخل اطارا عاما للموضوع.

ثانيا : الفصل الأول: ارتأيت أن أخصصه لحالة المغرب عشية اعتلاء الحسن الأول العرش المغربي، واعتبرته المنطلق الضروري للموضوع. وسلكت في هذا الفصل مسلك التدرج بالانطلاق من الظروف العامة التي تحيط بالمغرب الأقصى الى الظروف الخاصة بناء على أن المغرب لايعيش ككتلة منعزلة عن محيطه الخارجي ولكنه يتأثر بظروف دولية سواء على مستوى المغرب العربي أو محيطه الأوسع نظرا لما تربطه به من علاقات مع عالمه الاسلامي والعالم الغربي. ثم عالجت ظروف المغرب الداخلية منتهيا بتقديم نبذة أولية عن شخصية الحسن الأول قبل مبايعته للوقوف على العناصر المكونة لهذه الشخصية التي ستحكم المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1873 م و1894م / 1290 هـ ـ 1311 هـ.

ثالثا : الفصل الثاني: دخلت به في صميم الموضوع وتطرقت فيه الى أجهزة الحكم من جهاز مخزني وسياسته ثم الجهاز الاقليمي. ولما كان العهد قد سمّي بعهد الاصلاح فقد خصصت للاصلاح الاداري عنصرا بينت فيه مجالاته التي لم تغير في الواقع من الأمر الا قليلا وهو ما اضطرني الى التركيز على عوامل فشل الاصلاح في هذا الميدان.

أما تنظيم الجيش فقد عرف بدوره اصلاحا أخذ فيه حظا فاق سواه من الميادين، ولذا أفردت له قسما خاصا من هذا الفصل.

ـ رابعا : الفصل الثالث: تناولت فيه المجتمع المغربي من خلال البيئة الاجتماعية والحياة الاقتصادية والتطور الثقافي.

أما البيئة الاجتماعية فتعرضت فيها لسكان الريف والمدن وكذلك الى الطرق الصوفية وعلاقتها بالمخزن منتهيا بتقييم للمجتمع المغربي.

أما الحياة الاقتصادية فتعرضت فيها للزراعة والصناعة والتجارة. وأما التطور الثقافي فتعرضت فيه لوضعية المؤسسات التعليمية والبعثات العلمية الى الخارج في اطار الاصلاح، ثم الوسائل التثقيفية الأخرى من مكتبات وطباعة وصحف وغيرها. وقد أنهيت العنصر باعطاء نظرة قصيرة عن الحركة الفكرية واتجاهاتها آنذاك.

خامسا : الفصل الرابع والأخير: عالجت فيه العلاقات الخارجية للمغرب الأقصى وقسمتها الى عنصرين رئيسيين، تطرقت في الأول الى علاقات المغرب بالعالم الإسلامي والتي لم تكن في حقيقة الأمر تتعدى عاطفة الأخوة بعيدة عن مجال التمثيل الدبلوماسي والتعاون الميداني سواء فيما يتعلق بالتجارة أو بتنسيق المواقف والقوى لمواجهة الأعداء.

أما العنصر الثاني في هذا الفصل فتعرضت فيه الى علاقات المغرب بالدول الأوروبية وقسَّمتها الى مرحلتين، تنتهي الأولى عام 1880 أي بعقد مؤتمر مدريد مركزا فيها على نظام الحماية باعتباره موضوعا كاد أن يطغى على سواه من المواضيع المثارة في اطار هذه العلاقات . وتنتهي المرحلة الثانية بوفاة السلطان الحسن الأول عام 1894 م. وقد رأيت أن أركز فيها على علاقات المغرب منفردة مع أكثر الدول الأوروبية مصالح في المغرب وأشدها اهتماما به وهي : فرنسا ، وانكلترا، واسبانيا، وألمانيا.

أنهيت الموضوع بخاتمة ذكرت فيها بعض النتائج التي توصلت اليها. وقد ذيلت البحث بملاحق. خصصت الأول منها لبعض الصور لتحلية الموضوع وتشويقه ثم جداول وخرائط ايضاحية وملحق اقتصرت فيه على وثيقة واحدة ـ حتى لا أثقل البحث ـ رأيت أنها من الأهمية بمكان ترجمتها من الفرنسية الى العربية وتقريبها من أيدي القراء والباحثين بالإضافة الى كونها تثري البحث.

أما البيبليوغرافية فقد ثبت فيها في البداية أرقام المحافظ وكذلك أرقام الوثائق المستخرجة من المجموعة ـ الصادرة عن مديرية الوثائق الملكية ـ مما استعملته في البحث. وأعطيت نبذة مختصرة ومتواضعة عن المصادر والمراجع المطبوعة قبل عرض بيبليوغرافية المطبوعات باللغتين العربية والفرنسية.

وفي الأخير زودت البحث ببعض الفهارس التي يقتضيها، مثل فهرس الأعلام

وفهرس الأماكن والبلدان وفهرس القبائل والجماعات.

حاولت معالجة البحث بروح موضوعية سالكا في ذلك مسلكا وسطا بين أحكام واتجاهات المؤرخين الأوروبيين من جهة والمغاربة من جهة ثانية، اذ في الوقت الذي حاول فيه الأولون تناول تاريخ المنطقة والفترة بالتهجم على أنظمة الدولة والحط من قيمتها تارة وتعظيم شخص السلطان الحسن الأول للقول بأنهم بعثروا جهوده ونهكوا قواه تارة أخرى، فقد عالج المغاربة تاريخهم بنوع من التحيز أو على الأصح بالمدح (للأسرة الحاكمة) وتبرير مواقفها.

وقد انتهيت الى مجموعة من النتائج جدُّ متواضعة أوردُ أهمها فيما يلي:

1 ـ كان المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة في الثلث الأخير منه يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه الحديث، ذلك أنه كان مهددا في أمنه على الصعيدين: الداخلي والخارجي. وصار مدعوا الى توفير أسباب الأمن والبقاء داخليا، ودحر الأخطار المحدقة به خارجيا.

2 ـ لقد صار السلطان الحسن الأول بذكائه ودهائه ومعرفته الواسعة للبلاد وكأنه يدرك تلك النتيجة المؤلمة التي سينتهي اليها المغرب عام 1912 م. لذلك عمل على مواصلة اصلاحات والده محمد، فشملت جهازي المخزن المركزي والاقليمي وكذلك الجيش الذي أخذ من تلك الاصلاحات حصة الأسد.

3 ـ كان المغرب في هذه الفترة يعاني من ضعف في وسائل المخزن الأمر الذي جعل بعض أقاليمه النائية أقل انضباطا من المناطق القريبة من مدن الدولة الرئيسية (فاس، مكناس، الرباط، مراكش). وإذا كان الأوروبيون يَعْزُون ذلك الى تشبث المغرب بالنظم الإسلامية القديمة التي تجاوزها الزمن ـ على حد زعمهم ـ فان الواقع ـ في رأينا ـ يثبت غير ذلك. لان السلطة المخزنية وقتئذ لم تكن إسلامية في أجهزتها ولا هي وطنية بالمعنى الذي نفهمه اليوم بل كانت سلطة قائمة على أساس ثالوث قبلي ـ شريفي ـ اقطاعي. ومن هنا فأحكام الغربيين (الفرنسيين على الخصوص) المتحاملة على السلطة المخزنية لا تجد مبرراتها سوى في انطلاقها من فكرة تعود في أساسها الى التمهيد للوجود الأوروبي في المغرب.

4 ـ لم تحقق الاصلاحات في عهد الحسن الأول الأهداف المرسومة لها نظرا لظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كان المجتمع المغربي يمربها وقتئذ.

ولعل الدارس لمعضلة فشل الاصلاحات في هذه الفترة ليخلص الى عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية منها:

5 ـ أن الحياة في المجتمع المغربي تتنوع بين بداوة وحضارة وغنى وفقر وأمية. ولم يكن التفاوت في الثروة والجاه من الفداحة بحيث كانت هناك طبقية في البيئة الاجتماعية كطبقة العلماء والتجار والوجهاء والأشراف، ثم طبقة التجار الصغار والحرفيين والصناع، ثم طبقة العامة من فلاحين ومأجورين وما الى ذلك. وكان لكل طبقة أعراف وعادات تقليدية محترمة في الغالب ولكن الأهم من ذلك أن هذه الطبقات لم تكن متصارعة بحدة؛ لأن الروح الدينية كانت تجعل في الغالب كل المشاكل تعرف الحل عن طريق (القناعة) . الأمر الذي جعل المجتمع يرفض تلقائيا كل تجديد واصلاح أو على الأقل لا يتجاوب معه.

6 ـ كانت الصناعة بدائية ومرتبطة بالانتاج الزراعي الذي كان متوقفا على العوامل المناخية. وقد عرف المغرب في هذه الفترة بالذات صعوبة كبيرة تعود الى الجفاف خاصة بين 1878 و 1884. وقد تضرر الزارع والصناع على حد سواء ـ فضلا عن ذلك ـ بسبب الأزمات النقدية والمالية والتجارية الناتجة عن عوامل ظرفية طرأت على الحياة في المغرب من جراء احتكاك الاقتصاد التجاري المغربي بالأوروبي.

7 ـ كانت الظاهرة السائدة في أوساط العلماء والفقهاء ـ باستثناء بعض الاشعاعات الخافية والمتسترة لجماعة قليلة منهم ـ هي تحريم كل اختراع ووقوفهم ضد كل تجديد. فتأليف الكتب ـ على سبيل المثال ـ كان لكسب العيش ومجاملة أصحاب النفوذ. وكذلك التعليم الذي لم يكن يساير العصر ولا كان قادرا على تقبل التجديد والاصلاح.

8 ـ لم تكن الظروف ـ اذن ـ مواتية للاصلاحات بل قل انها لم تهيأ لتقبل هذه الاصلاحات على مختلف الأصعدة. أضف الى ذلك أن الحاجة الى الأموال تزامنت مع تزايد الحاجة اليها في ميدان المطالب الداخلية كدفع مرتبات الجند واصلاح القصور وكذلك مطالب الدول الأجنبية وغيرها.

9 ـ لما كانت الموارد المالية يحصل عليها المخزن عن طريق الضرائب التي تؤخذ من العامة الذين كان الانتاج لا يكاد يكفي قوتهم فقد نشأت علاقة محفوفة بالتوتر والمعارضة الأمر الذي جعل المخزن يرى في الحملات العسكرية وسيلة فعالة لضمان استخلاص الضرائب. وقد ساهمت الحملات بذلك في زيادة نفور السكان من المخزن وتفشي ظاهرة تمرد القبائل ضد المخزن وممثليه. وزاد في تغذية التمرد قلة الانتاج وتدخل العنصر الأجنبي في اطار ما عرف بنظام الحماية. وصار المجتمع المغربي في غليان، وهو ما عبر عنه السلطان نفسه حين سئل عن حالة البلاد، فقال: «أنها تغلي كالقدرة (كذا) وأدعو الله أن لا تنفجر بين يداي (كذا)».

10 ـ كان لتنافس الدول الأوروبية الطامعة في المغرب وممارستها للضغوط على الحدود ـ مع فرنسا واسبانيا ـ وكذلك من خلال نظام الحماية والمشاريع الاصلاحية وغيرها، كما كان لذلك ككل أثره في انهاك قوى المغرب حتى صار لا يقوى على المحافظة على استقلاله، وهو ما عبر عنه السلطان أيضا في مطلع الثمانينات اذ خاطب وزير بريطانيا «هاي» قائلا: «إذا كان لا بد من فرض الحماية على المغرب فأتني أفضل الحماية البريطانية».

11 ـ إذا جاز لنا في ختام هذه النتائج أن نجملها ونحكم على عهد الحسن الأول فيمكن القول بأن السلطان الحسن عمل جادا على توطيد نفوذ حكمه في الداخل واسترجاع هيبة الدولة في نظر الدول الأخرى من خلال محاولات الاصلاح. واذا لم يوفق في جميع مساعيه الاصلاحية فانه وفق على الأقل في معالجة بعض القضايا كالافلات من الأزمات المالية التي وقع فيها غيره بالبلاد الاسلامية الأخرى. كما وفق في جلب الاحترام والتقدير لشخصه وهو التقدير الذي تتفق عليه المصادر العربية والأوروبية على السواء.

ومهما كانت النتائج التي توصلت اليها فإنها لم تضع حدا لتطور البحث وهي ليست نهائية، اذ ما تزال وثائق كثيرة لم تستغل في البحث، لذلك فإننا نعتبر ما قمنا به من بحث وما توصلنا اليه من نتائج لا يعدو أن يكون مساهمة محدودة ومتواضعة جدا وبداية لبحث علمي لا يزال يحتاج الى مجهودات كبيرة اعتمادا على المادة الخام الخاصة بعهد السلطان الحسن الأول (1873 ـ 1894 م). ولذلك فأملي كبير في العودة الى

هذا العمل ان شاء الله بتوسع واستقصاء، قصد اعطائه حقه من الدراسة والعمق.

نوقشت الرسالة وتحصل صاحبها على درجة ماجستير بدرجة مشرف جدا، وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من:

الدكتور مولاي بلحميسي : رئيسا.
الدكتور أبو القاسم سعد الله : مقررا.
الدكتور ناصر الدين سعيدوني : عضوا.
الدكتور جمال قنان : عضوا.

اليهود في الجزائر في العهد العثماني
(منذ القرن الثامن عشر وحتى 1830)

للطالب: محمد دادة

استهل الباحث رسالته بمقدمة استعرض فيها أهمية هذا الموضوع اذ بيّن أن الدراسات التاريخية الحديثة لم تعالج هذا الموضوع معالجة علمية رغم أهميته وخطورته، الا معالجة سطحية وتلميحية وجزئية. وأشار أن بحثه هذا يعتبر مساهمة متواضعة لاستكاشف وتفسير خبايا ومكنونات الأحداث السياسية قبل الاحتلال الفرنسي وتقويمها تقويما منطقيا وموضوعيا، وادحاضا لادعاءات اليهود التي بالغت في تصوير ألوان الاضطهاد والاستغلال الذي تعرض له اليهود في الجزائر متناسين عن عمد، أن الجزائر كانت من أهم المناطق التي آوت اليهود الفارين من وجه الاضطهاد المسيحي في أوروبا.

وقد قسم الباحث موضوعه هذا الى أربعة فصول. خصص الفصل الأول منه للوجود اليهودي في شمال افريقيا عبر مختلف العصور التي سبقت الفترة العثمانية، وتتبع الباحث في هذا الفصل التمهيدي، أهم الهجرات اليهودية الى الجزائر مع توضيح دوافعها ومناطق انتشارها وموقف السلطات الحاكمة والأهالي.

أما الفصل الثاني فقد أفرده لدراسة الأوضاع الاجتماعية لهذه الشريحة من حيث عددها وأنواعها وتركيبها الاجتماعي، وطبيعة علاقتها بالأتراك والسكان. فبيّن أن أفراد هذه الشريحة استقروا في أهم المدن التجارية الواقعة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط. ويشير الى الحرية التي كانوا يتمتعون بها في ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة مؤسساتهم طبقا لقوانينهم وعاداتهم بالإضافة الى النظرة

التسامحية التي شعروا بها لدى المسلمين الجزائريين ، اللهم الا بعض المضايقات في فترات محددة نتيجة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد.

أما الفصل الثالث فقد تناول فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية لليهود والعلاقات التجارية اليهودية مع أوروبا، والعوامل التي ساعدت اليهود على احتكار التجارة الخارجية ودور شركة (بكري وبوشناق) وآثاره على التجارة الخارجية. ففيما يخص النشاط الاقتصادي ، يشير الباحث أن اليهود مارسوا مختلف الحرف اليدوية ولا سيما التي كانت تتطلب المهارة والدقة، كما اشتغلوا بأعمال الوساطة لإعادة بيع غنائم البحر التي كان البحارة الجزائريون يستولون عليها من السفن الأوروبية حتى أنه تكونت شركات بين يهودي ليفورن ويهود الجزائر مختصة في هذا الميدان. وبفضل الجهود التي بذلتها شركة (بوشناق وبكري) في ميدان الاتصالات واستمالة المسؤولين الجزائريين واستعطافهم وكسب رضاهم بمختلف الوسائل الممكنة. مما جعلها تحقق انتصارات كبيرة من حيث السيطرة على العلاقات التجارية التي كانت تقيمها النيابة مع أوروبة حتى أنها أجبرت المؤسسات الفرنسية على الخضوع لارادتها والتعاون معها في تصدير الحبوب الى مارسيليا.

أما الفصل الرابع والأخير فقد تحدث فيه الباحث حول أوضاع اليهود السياسية. فتعرض الى دورهم في سياسة الجزائر بعد أن أصبحوا يمثلون إرادة الدايات والبايات في مختلف المحافل الدولية وذلك بفضل ما كانوا يقدمونه لهؤلاء الحكام من خدمات ومساعدات متنوعة. ويشير الباحث أنه في الوقت الذي كانوا يدعمون فيه علاقتهم بالحكام الجزائريين ، راحوا يقومون بمضاربات تجارية واسعة النطاق، جنوا منها أرباحا طائلة على حساب السكان الذين كانوا يشاهدون في صبر وعلى مضض نفوذ اليهود يزداد توغلا في مختلف أوجه الحياة العامة وذلك بسبب تغاضي الدايات والبايات على جشع اليهود واستغلالهم للسكان مما دفع بالسكان الى التذمر والسخط واعلان ثورتهم على اليهود ابتداءا من القرن التاسع عشر.

وحاول الباحث الوقوف على قضية الديون اليهودية ومدى علاقتها

بالاحتلال الفرنسي باعتبارها من الأسباب التي ساهمت في تعكير الجو السياسي بين فرنسا والجزائر. وحسب الباحث فان خلفيات هذه الديون تعود الى تاريخ الحصار القاري الذي فرضته الدول الأوروبية على فرنسا هذه الأخيرة التي احتاجت حملتها المتوجهة الى مصر الى المؤونة الغذائية.

وقد استغل اليهود هذا الظرف ليفرضوا خدماتهم، وكان من الطبيعي أن ترحب الحكومة الفرنسية بالتعامل مع اليهود وكانت النتيجة لهذه الصفقة المشبوهة أن تضخمت ديون الشركة وفوائدها على الحكومة الفرنسية . وفي هذه الظروف راحت الشركة تستغل جهل الدايات وجشعهم، فاتخذت منهم أدوات طيعة لتنفيذ مناوراتها السياسية، في وقت ظلت ترفض فيه تسديد دين بسيط لخزينة الجزائر.

وينهي الباحث دراسته القيمة هذه بموقف اليهود من الاحتلال الفرنسي للجزائر، فيؤكد أنهم اغتنموا فرصة دخول الجيش الفرنسي المدينة وراحوا يستعملون حيلهم ونفوذهم للاستيلاء على الأشياء الثمينة، والتدخل في شؤون الجزائريين، فأصبحوا عند الفرنسيين من ذوي الحظوة والجاه حتى أنه قيل أن العسكريين الفرنسيين كانوا لا يفعلون شيئا الا باستشارتهم وفي النهاية يحوصل الباحث نتائج دراسته هذه بما يلي:-

1 ـ ان اليهود تمتعوا في ظل الحكم التركي باستقلال ذاتي في الاشراف على أمورهم الدينية وادارة مؤسساتهم حسب شعائرهم الخاصة.

2 ـ ان المضايقات التي تعرض لها اليهود في نيابة الجزائر لم ترجع الى عقيدتهم الدينية وانما ترجع الى سلوكهم وأخلاقهم وتصرفاتهم تجاه السكان.

3 ـ ان اليهود. كانوا يحظون. في أغلب الأحيان. بثقة المسؤولين في النيابة. وبمساعدتها في إقامة وتدعيم علاقتهم مع الخارج. ولم يكونوا يهدفون الا لجمع الأموال كما أنهم كانوا لا يعدون أنفسهم من أهل البلاد. الا بالقدر الذي يسمح لهم بحماية مصالحهم.

4 ـ إن الأرباح الناتجة عن العلاقات التجارية مع الخارج كانت تذهب. في أغلب الأحيان الى جيوب اليهود. ولو كانت السلطات الحاكمة قد فطنت الى

الدور التجاري اليهودي ووضعت حدا له وشجعت أبناء البلاد على العمل التجاري الخارجي، لاستفادت الجزائر من الثورة الصناعية التي كانت أنذاك تقلب الأوضاع في أوروبا.

5 ـ ان الدايات كان في امكانهم أن يتفادون الأزمة السياسية التي حدثت بين النيابة وفرنسا، لو استولوا على قسط من أموال الشركة اليهودية، ليستردوا منها لأنفسهم الدين البسيط الذي كان على فرنسا، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، فكانت النتيجة المأساوية.

قدم التقرير الغالي الغربي.

نوقشت هذه الرسالة بجامعة دمشق، ونال صاحبها درجة ماجستير في التاريخ الحديث. وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من الأساتذة:

الأستاذ الدكتور محمد خير فارس : مشرفا.
الأستاذ الدكتور نور الدين حاطوم : عضوا.
الأستاذ الدكتور خيرية قاسمية : عضوا.

أرياف دائرة مليانة من 1930 الى 1954

ـ دراسة اقتصادية واجتماعية

للطالب : مسعودة بن سليمان

لقد وقع اختيارنا في هذا البحث على دائرة مليانة لأنها تشكل نموذجا هاما للواقع الاجتماعي الجزائري ومشاكله في الفترة الاستعمارية. فوقعها الجغرافي ومعطياتها الطبيعية (سهل الشلف وحدائق مليانة، ثم هضاب السرسو) قد جلب الاستيطان مبكرا وظهرت المراكز الاستيطانية أولها خميس مليانة سنة 1948. وتعدد المشاهد الطبيعية يعكس هو الآخر تعدادا في المشاهد الاجتماعية وأنماط المعيشة، وهذا يجعل الباحث في منطقة مليانة يتعرض الى جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات المميزة لدائرة مليانة والمعطيات العامة للواقع، سنحاول الإجابة في بحثنا هذا عن آثار الوجود الاستعماري الذي قلب الأوضاع رأسا على عقب. ذلك أنه ليس هناك مجال واحد من الحياة الاجتماعية الذي نجى من هذه الظاهرة، فهي عبارة عن تجريح اجتماعي عواقبه عديدة وخطيرة في نفس الوقت. وهذا ما دفعنا الى محاولة ابراز المؤثرات الاستعمارية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة التي ندرسها وأيضا التحولات التي عرفتها هذه لمنطقة من جراء تسرب نظام استعماري رأسمالي في أساسها الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تقويم المعطيات لجديدة الناجمة عن هذه التحولات.

حددنا دراستنا للعالم الريفي لان المنطقة ريفية بالدرجة الأولى وأن 90٪ من

سكانها الجزائريين يعيشون من الزراعة. كما حددنا الإطار الزمني لبحثنا للفترة ما بين 1930 و 1954.

فسنة 1930 تناسب الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر والتي كانت فرصة أمام الادارة الاستعمارية لتقييم انجازاتها في الجزائر، اذ عملت على اعطاء ذلك الوجود صورة مثالية بتمجيد المعمر والمعجزات التي حققها في الجزائر. ومن ثم فان دراسة موضوعية للوضع الاقتصادي والاجتماعي للجماهير الجزائرية في الفترة الاستعمارية أصبحت تفرض نفسها لإزالة الأوهام حول انجازات الادارة الاستعمارية التي طالما مجدتها حركة التأريخ الاستعمارية.

كما تشكل سنة 1930 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر بين فترة توطد فيها الاستعمار (1830 ـ 19304) وفترة تعبر عن إزالته (1930 ـ 1954) وهي ما يسميها BERQUE الذروة المتصنعة (faux apogée

والحقبة (1930 ـ 1954) هي الفترة التي تطورت فيها الصراعات السياسية وتسارعت فيها الأحداث التاريخية، والجدير بالمعرفة هو:

ـ هل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد تطورت بنفس السرعة؟

ـ وما هو حد التلاقي بين المعطيات السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فترة حاسمة من تاريخ الجزائر؟

أما بخصوص مصادر البحث فإن معظم الوثائق الخاصة بهذه الفترة ناجمة عن الادارة الاستعمارية نفسها اذ لم يعبر الجزائريون عن أنفسهم الا في حالات نادرة. واذا كان الجانب السياسي قد حظي بما تركه هؤلاء من صحافة يمكن الاعتماد عليها في دراسة الحركة الوطنية فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن تقارير الادارة الاستعمارية قد سلطت الأضواء على الجوانب السياسية لضمان أمنها، وتشهد على ذلك التقارير البوليسية العديدة، اذ يتعذر وجود مثل هذه التقارير في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

بينما أكتشفنا أن الاستعمار قد ترك لنا مادة وافرة تتمثل في الاحصائيات العديدة الناجمة عن مصادر مختلفة مثل الحكومة العامة، ومديريات أخرى مثل

المصالح المالية، غرفة التجارة غرفة الزراعة. لكن نجد هذه الاحصائيات تناقض بعضها نظرا لأغراض كل مصلحة من هذه الاحصائيات.

كما وجدنا هذه الاحصائيات مبعثرة نظرا لحالة الأرشيف، لهذا لم نتمكن من العثور على سلسلة احصائية كاملة لتغطية كل الفترة التي ندرسها، والصعوبة الثانية تتعلق بالدراسة المحلية اذ أن معظم هذه الاحصائيات وأهمها تخص الجزائر عامة، والقليل جدا يهم التقسيم الاداري الذي يناسب منطقتنا.

ورغم هذه الصعوبات فقد استفدنا من بعض المصادر التي عثرنا عليها في أرشيف ولاية الجزائر والتي تتضمن أساسا ما نشرته الحكومة العامة ومختلف المصالح الاقتصادية من معلومات احصائية وأيضا تقارير حول بعض البلديات التي تتضمنها المنطقة التي ندرسها.

كما استفدنا من بعض الوثائق التي وجدناها في دائرة مليانة وهي أساسا:

ـ تقارير محافظي البلديات الممتزجة.

ـ تقارير شهرية حول نشاط الشركات الزراعية للاحتياط غير أنها ذات طابع تقني.

ـ مراسلات مختلفة بين حاكم الدائرة ومصالح أخرى.

ـ بعض العرائض والاحتجاجا ت التي وجهها الجزائريون الى حاكم الدائرة.

ومعالجتنا لهذا الموضوع قائمة على عرض الوقائع الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا على معطيات احصائية بقدر الامكان والتعليق عليها من أجل اعطائها حيوية ثم تحليلها واستنتاج الحقائق التي تكشفها لنا هذه الاحصائيات. وقد حاولنا ربط الحقائق بعضها ببعض نظرا لاشتباك الظواهر الاقتصادية والاجتماعية حيث كل ظاهرة تتسبب في ظاهرة أخرى أو تنتج عنها، لهذا لم نفصل الجانب الاقتصادي عن الاجتماعي في فقرتين متميزتين بل كل فصل يتناول الجانبين معا. وقد يبدو أن دراستنا ثنائية. غير أنها لا تزيد عن كونها تعبيرا عن الواقع الاستعماري وعن التمايز الموجود بين الأوروبيين والجزائريين في كل مظاهر الحياة، كما لا يغيب علينا ابراز التمايزات داخل كل مجموعة كلما اقتضته الضرورة.

وقد قسمنا بحثنا الى أربعة فصول هي:

• الفصل الأول اعتبرناه فصلا تمهيديا لأنه يعرفنا بالمنطقة التي ندرسها من الناحية الطبيعية والادارية والبشرية، اذ تشكل هذه المعطيات الأرضية الموضوعية التي ننطلق منها من أجل إقامة العلاقة بين الموارد الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية، التي تميز المنطقة.

• والفصل الثاني خصصناه لتطور الملكية العقارية من 1930 الى 1954 باعتبارها أهم ظاهرة اقتصادية في مجتمع زراعي، نتعرف من خلاله عن توزيع الأراضي الفلاحية بين الجزائريين والأوروبيين، وكيف تطور هذا التوزيع، وما هي أسبابه ونتائجه، وما هي البنية العقارية التي توصلت اليها المنطقة، وما هو تأثيرها على البنية الاجتماعية.

• الفصل الثالث: يتناول تطور الانتاج الفلاحي من 1930 الى 1954 نبين من خلاله العلاقة السببية بين بنية الملكية العقارية والتقنيات الفلاحية السائدة بالانتاج الفلاحي وتوزيعه بين الأوروبيين والجزائريين مبرزين في ذلك التناقض الموجود بين حاجة المنطقة للمنتوجات المعاشية التي عرفت انخفاضا ملحوظا بين 1930 و 1954 ومصالح الاستيطان الذي ربط زراعة المنطقة بالأسواق الفرنسية والخارجية وبالتالي خضوعها للتقلبات الاقتصادية الدولية مثل الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929.

• الفصل الرابع نقوّم فيه التحويلات الاجتماعية على ضوء المعطيات الواردة في الفصول السابقة والتي تمثلت أساسا في ظهور فئات اجتماعية مع تحديد الشروط التي ظهرت فيها هذه الفئات وخصائصها ومدى تحكم النظام الاستعماري في بروزها، وأهميتها. كما خصصنا فقرة من هذا الفصل لتدهور شروط معيشة الجماهير الريفية حتى تكون لدينا صورة مكتملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أرياف المنطقة.

نوقشت هذه الاطروحة يوم 16 ماي 1987، ونالت صاحبتها دبلوم

الدراسات المعمقة في التاريخ المعاصرة بدرجة مشرف جدا، وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من الأساتذة التالية أسماؤهم:

ـ الدكتور ناصر الدين سعيدوني : رئيسا.
ـ محفوظ قداش : مقررا.
ـ دحو جربال : عضوا.

نظام العزابة ودوره في الحياة الاجتماعية

والثقافية بوادي ميزاب

صالح بن عمر سماوي

يعود اختياري للموضوع الى الأسباب التالية:

1 ـ معايتني لهيئة العزابة منذ صباي دون أن أدرك أصوله وقواعده وادواره، فدفعتني الى البحث عن ذلك.

2 ـ بقاء نظام العزابة قرونا رغم الظروف القاسية التي مرت به. ورغم أساليب الاستعمار والصليبية للقضاء عليه حيث لم ينجحا في اجتثاثه من أصوله.

3 ـ محاولة التعرف على شخصية واضع نظام العزابة الشيخ ابي عبد الله محمد بن بكر بن أبي بكر بن يوسف الفرسطائي النفوسي.

4 ـ اهتمام المستشرقين دون غيرهم من المسلمين بدراسة نظام العزابة.

5 ـ إن غياب التأليف المنهجي حول نظام العزابة من قبل الاباضية كان من أقوى الدوافع لي على كشف حقيقته مهما كانت الصعوبات لمساهمة الجزائر في اثراء الحضارة الاسلامية. عساني أكون بهذا قد قدمت خدمة للتاريخ الاسلامي وللجمهوره المتعطش للمعرفة التاريخية خاصة ما يتعلق منه بإحياء معظم شرائح المجتمع الجزائري.

هذا وقد اعترضتني صعوبات تتلخص في قلة المصادر وصعوبة الاطلاع عليها مثل وثائق مجلس «عمي سعيد» في مركز التوثيق بمحكمة غرداية.

أما مضمون البحث فهو يتضمن مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة.

تحدثت في المقدمة عن الجو العام الذي ساد المغرب الاسلامي غداة سقوط الدولة الرستمية أواخر القرن الثالث الهجري (أوائل العاشر الميلادي). ومضامين البحث بعد استعراض اسبابه، والصعوبات العارضية.

تحدثت في الفصل الأول: عن الظروف التي أدت الى ظهور نظام العزابة، ومعاني بعض المصطلحات في النظام.

وعن شخصية المؤسس، وأسباب، وطريقة وضعه لنظام العزابة.

تحدثت في الفصل الثاني عن التركيب الهيكلي لهيئة العزابة وشرح معنى الطلبة وأصنافهم، والعوام وأصنافهم، وعن شروط العضوية، وكيفية اختيار الأعضاء، وعن واجبات ومهام كل عضو. وعن لباس العزابة، وعن مقرهم في الأول ثم سبب اتخاذهم اياه في المسجد.

تحدثت في الفصل الثالث عن محورين أساسيين، هما:

أولا : الهيئات ذات ارتباط بنظام العزابة.

1 ـ أ) «ادوان» وهم طلبة فنون العلم والأدب بعد استظهار القرآن الكريم.

ب) أصحاب المحاضر بأصنافهم.

جـ) المتخلفون.

2 ـ «امصوردان» وهم الذين يقومون بالخدمات العامة والحراسة تطوعا.

3 ـ «الغاسلات» أي العزابات في الجهاز النسوي.

4 ـ «مجلس العزابة الأعلى» يشمل **ممثل** كل عزابة القرى.

ثانيا : «العوام» وهم من عدا الطلبة بأصنافهم مثل: العشيرة، مجلس العوام، الضمان، حاكم المدينة والذي تطور الى «القائد» المكاريس، الأمناء.

تحدثت في الفصل الرابع عن: المهام التي يقوم بها العزابة في المجتمع وهي كثيرة.

وعن قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعن الولاية والبراءة وكيفية تطبيقها، وخاصة في ردع العصاة والمخالفين للأعراف.

تحدثت في الخاتمة عن أهم الاستنتاجات للبحث في نقاط أساسية يطول شرحها.

نوقشت الرسالة بمعهد التاريخ، في جوان 1987، ونال صاحبها دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الاسلامي بدرجة جيد.

وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من الأساتذة :

ـ أحمد شرقي، رئيسا.

ـ موسى لقبال، مقررا.

ـ محمد بن عميرة، عضوا.

ثورة الأوراس 1916

للطالب عبد الله الشافعي

نظرا لطبيعة البحث ومواصفات المنهجية المتبعة فيه فقد حاولت جمع المادة من بعض المعاصرين الذين عاشوا، أو عاصروا هذه الثورة، وذلك من أجل تصحيح بعض الأخطاء الواردة في أسماء الأماكن، والأشخاص، والعائلات، والأعراش الذين تعرضوا لعملية الفرنسة، ومحاولة اجراء المقارنة ببعض الحقائق التاريخية الغامضة، أو المجهولة. والحق أن معالجة هذا الموضوع كما يبدو لي ليس بالأمر السهل، بل لقد واجهتني صعوبات كبيرة معظمها يعود الى عدم طبيعه المصادر ونوعية الدراسة.

هذا وقد قسمت الرسالة الى خمسة فصول. خصصت الفصل الأول للتعريف بموقع الأوراس، وتضاريسه المختلفة، ومكانته الاقتصادية، وآثار الاستعمار الفرنسي على المواطنين، بعد تجريدهم من أراضيهم، ومياههم، وغاباتهم، ومراعيهم. ثم بينت نتائج الطرد والجفاف وأثره على تناقص الانتاج الحيواني، والفلاحي، بالإضافة الى ما تعرض له السكان من تغريم، ومجاعات، وأمراض مختلفة. نتيجة الحصار الشديد، وسوء الأعوام، وغلق الأسواق خلال ثورة 1916. وسيق الرجال الى الحرب والى العمل في فرنسا. كل هذا له أثر فعال على حياة المواطنين.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لمعالجة سياسة فرنسا في الجزائر خلال مطلع هذا القرن. وبينت فيه بإيجاز زيادة المطامع الاستعمارية في استغلال الثروات الوطنية المادية والبشرية أكثر من ذي قبل، نتيجة تطور التكنولوجيا، وزيادة حدة التنافس الاستعماري. كما وضحت فيه مواقف الجزائريين من قضية التجنيد الاجباري، وردود الفعل الوطنية الأولية منذ 1907 حيث ساد الجزائر نوع من الغليان ، وهو ما جعل

بعض الفرنسيين السياسيين يتنبأون بأن الجزائر على أبواب (الثورة) بالإضافة الى آثار العوامل الخارجية المختلفة، وموقف الادارة الاستعمارية منها.

وعالجت في الفصل الثالث عوامل وأسباب بداية الاضطرابات المسلحة في كل من جبل متليلي، وأولاد سلطان، وانطلاق العمليات الأولى من طرف الفدائيين ضد المعمرين، ومصالحهم الاقتصادية وضد حراس الغابات بصفة خاصة. وقد عرفت هذه الفترة كذلك انطلاق عمليات وضع الكمائن للأوروبيين وعملائهم. كما بينت ردود فعل أولاد عوف العلانية، والتي شجعت غيرهم على الرفض لدعوة التجنيد كما كان في نفس الوقت الأخوة بن النوى في جبل متليلي يقومون بنشاطات ثورية، ويحرضون أخوانهم على عدم الاستجابة لنداء الحاكم وهو ما أحرج الادارة في عين التوتة.

أما في الجزء الثاني من هذا الفصل فقد عالجت فيه الهجوم التاريخي على عين التوتة من قبل الخذران وأولاد عوف، بقيادة محمد بن النوى ورجاله، وما نتج عنه من احراق القصر ومقتل حاكم البلدية، وقطع مختلف الطرق ووسائل الاتصال، ومحاصرة المدينة ليلة كاملة، وتفريغ مخازن اليهود والأوروبيين وبعض العملاء، من السلع والبضائع ومصادرة كل الأسلحة التي عثر عليها الثوار في برج الحاكم، واضطرار الزواف، والدرك الى الفرار. بالإضافة الى بعض حوادث القتل والإصابات بالجروح المختلفة. ويعتبر هذا الهجوم خطة جديدة في استراتيجية الثوار من أجل احباط المشروع الاستعماري. وكان بمثابة صاعقة أحس الاستعمار على أثره بالخطر.

وتعرضت في الفصل الرابع الى دور مستاوة وبلزمة وأريس في هذه الثورة تحت قيادة عمر بن موسي والأخوة بن زلماط ورفاقهم الذين قاموا بتنظيم تجنيد المتطوعين. من أجل مهاجمة الاستعمار وضرب أهدافه الاقتصادية، ومحاولة تخليص أخوانهم المجندين المسوقين الى الحرب في محاولة لافشال المشروع الاستعماري، وبينت أن هذه الجماعات الثائرة قد تمكنت من التحكم في الأوراس قبل وصول النجدات الكبرى الى المنطقة. وبفضل هذه العمليات تحول الأوراس الى كابوس رهيب في وجه كل الأوروبيين وعملائهم. كما تطرقت كذلك الى صدى الثورة في عين املبلة

وضواحيها وما سجل من هجومات كانت كلها لصالح الثوار. والواقع أن جبهة عين امليلة كانت هامة لأنها قد تمكنت من تشتيت قوات العدو ووضعته في موقف حرج وذلك بما سجلته من انتصارات على المعمرين والاداريين وتخريب اقتصادهم.

أما الفصل الخامس والأخير فقد عالجت فيه آثار الثورة على السكان، وما نتج عنها من تمشيط وحصار طويل، خاصة بعد استقدام النجدات من فرنسا ومن تونس ومن مختلف مناطق الجزائر، بالإضافة الى كتائب الزواف والسنغال الموجودة في الأوراس منذ بداية ظهور الحوادث. وبينت مدى قساوة السلطة الاستعمارية التي طبقت سياسة الأرض (المحروقة)، بحيث صودرت كل المواشي وأتلفت الحبوب، وأحرقت المداشر بكاملها وجمع السكان في محتشدات في فصل الشتاء تحت رحمة الطبيعة. وحوصرت الأوراس وذلك حتى لا تنتشر العدوى. وعطلت الحياة الاقتصادية وأغلقت الأسواق ومنع السفر. لكن رغم هذا فإن هذه الثورة التي صمم الحاكم العام على اخماد أنفاسها قد اشغلت القوات الاستعمارية لمدة عامين، رغم حاجة الأمة الفرنسية الى هذه القوات في أوروبا للدفاع عنها. وحتى لا تعترف السلطات الاستعمارية بمن شغل لوائين وعدد كبير من قواتها وعندما لم تجد أي مبرر لهم أطلقت عليهم أسماء مختلفة مثل: (قطاع الطرق، واللصوص، والمجرمين) من أجل تشويه سمعتهم واثارة السكان عليهم.

هذا وأتمنى من خلال بحثي هذا أن أكون ساهمت ولو بجزء يسير في الكشف عن ماضي ودور أسلافنا في الدفاع عن هذه الأرض والموت في سبيلها. أمثال الأخوة بن النوى، والأخوة بن زلماط وعمر بن سوسا وغيره ون.

نوقشت هذه الرسالة يوم 25 أفريل 1987. ونال صاحبها • ره الدراسات المعمقة في التاريخ المعاصر.

وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من الأساتذة التالية:

- **الدكتور جمال قنان : رئيسا.**
- **الدكتور أبو القاسم سعد الله : مقررا.**
- **الدكتور عبد الحميد زوزو : عضوا.**

ثالثا :

تقديم مخطوطات ووثائق وبيبلوغرافيا :

وثائق عن الجزائر

في مكتبة جامعة منيسوتا (أمريكا)

أبو القاسم سعد الله

تتوزع وثائق تاريخ الجزائر في شتى أنحاء العالم! وأسباب توزعها كذلك كثيرة، ولا مجال لذكرها الآن. ولعل معرفة مظان تلك الوثائق وكيفية استغلالها وبعث الحياة فيها لاثراء تاريخنا وحفظ تراثنا، أكثر أهمية الآن من معرفة الأسباب التي أدت الى توزع الوثائق وتشتتها.

ومن هذه المظان مكتبة جيمس فورد بيل **J. F. Bell** بجامعة منيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية. فهي وأمثالها من المكتبات العتيقة بأمريكا، تتوفر على جناح خاص لما يسمى عندهم بالوثائق والكتب النادرة التي مضى على طبعها عدة قرون، وكذلك المذكرات والرحلات القديمة التي أصبحت في حكم المفقودة. وهم يعطون لها جميعا عناية خاصة، فلا تعار كالكتب الأخرى، ولا تقدم الا لغرض محدود وفي عين المكان، ولا تصور الا عند الضرورة وبشروط دقيقة، واذكر ان من بين الشروط التي كانت تُعلن للقارئ عند الاستقبال أن يتناول الكتب بعناية خاصة لندرتها وحالتها، وأن يتفادى استعمال قلم الحبر عند النقل منها في أوراقه، وأن يعيد الكتاب الى المحافظ فور الانتهاء منه وأن يعيد أيضا اليه كل ما كان قد طلبه قبل مغادرته الغرفة ولو لفترة قصيرة.

وأثناء أبحاثي هناك أواخر السبعينات وجدت بعض الوثائق المتعلقة بالجزائر رغم أن المرء لا يكاد يتوقع أن يجد في هذه المكتبة النائية الواقعة في أعماق الثلوج والبحيرات المتجمدة، عناية بجمع مواد لها صلة بالجزائر. ومع ذلك وجدت فيها أعمال مانسيل، ودابر ونيكوليس ولافاي ومورقان الخ. بالإضافة الى الأعمال التي سأوردها بعد قليل تعميا للفائدة.

ولا شك أن العمل المطبوع يصبح، رغم ندرته، متوفرا في معظم المكتبات القديمة. وهكذا فالمعاهدات الموقعة بين الجزائر وانكلترا وهولندا وفرنسا قد طبعت في حينها ابتداء من القرن السابع عشر. وهي معروفة ومدروسة من قبل الباحثين والمتخصصين. ولا يعني ذكرها هنا أننا «اكتشفناها» وانما يعني أننا وجدناها حيث لا يتوقع المرء وجودها، وانها في حالة جيدة من الحفظ والعناية، وأنها ما تزال في طبعاتها القديمة وأحيانا بحروفها القوطية كما هو الحال بالنسبة للمعاهدات الجزائرية ـ الهولندية، ولها مقدمات ومصطلحات تجعلنا نعتقد أن أسلوب «القاضي الفاضل» في الانشاء العربي كان شائعا مثله أيضا عند الكتاب الأوروبيين ولو كانوا دبلوماسيين، وأن العبارات الدينية والألقاب السلطانية لم تكن خاصة بحكام وكتاب المسلمين اذ هي عند حكام أوروبا وكتابها عندئذ أصرح وأوضح.

وهكذا فان عرضنا سيشتمل على ما يلي:

1 ـ رحلة إيطالية تعود الى فاتح القرن السابع عشر سجلها بيترو جيوفاني تاسكا (Pietro Ciovani Tasca)، تحدث فيها عن مصر وتونس والجزائر.

2 ـ معاهدة جزائرية ـ فرنسية.

3 ـ معاهدات جزائرية ـ هولندية.

4 ـ معاهدات جزائرية ـ انكليزية.

أولا : رحلة تاسكا الإيطالي سنة 1606:

حسب ما جاء في المعلومات البطاقية لهذه الرحلة المخطوطة في مكتبة ييل المذكورة، والتي تحمل رقم MB 5996، فإن السيد بيترو جيوفاني تاسكا هو

صاحب الرحلة، التي عنوانها: رحلة من الاسكندرية بمصر رفقة السيد دي بريف de Brèves مع حكام تونس والجزائر سنة 1606. وبناء على المعلومات البطاقية أيضا فان هذه الرحلة ما تزال مخطوطة وان مكان تأليفها هو ايطاليا، وان تاريخها حوالي سنة 1606، وعدد صفحاتها 87 صفحة، ومقاسها 27 سم. وعنوانها الأصلي هو:

Relatione del viaggio d'Alessandria d'Egitto: con il negotiati, Chi Mons. di Brèves Seco né regni di Tunisie d'Algieri, l'anne 1606

كما جاء في البطاقة بالانكليزية ما ترجمته عن هذا المخطوط: «يبدو أنها رحلة غير معروفة لسفارة فرنسوا سفاري دي بريف de Brèves الى تونس والجزائر سنة 1606. وقد رافقه مؤلف المخطوط (وهو بيترو تاسكا) الى هذه البلاد، ومنها الى مرسيليا في السنة الموالية (أي سنة 1607).

«وقد كان (دي بريف) من أهم السفراء في آخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر، الموفدين الى تركيا (الدولة العثمانية) التي كانت تسيطر اسميا على الأقل على القراصنة المسلمين الذين كانوا يغيرون على السفن الأوروبية في البحر الأبيض، كما كان الأوروبيون يفعلون نفس الشيء. وكان (بريف) هو الذي وقع سنة 1604 معاهدة مع الباب العالي تمنح فرنسا امتيازات تجارية في البحر الأبيض. وبعد هذه المعاهدة كان قد رجع الى فرنسا عن طريق تونس والجزائر حيث سيحصل على اطلاق سراح الأسرى المسيحيين بدعم من السلطان العثماني، وخصوصا الأسرى الفرنسيين، وكذلك كان سيحصل على السفن التي استولى عليها القراصنة.

«ولكن الجزائريين والتونسيين لم يظهروا الا اهتماما ضئيلا أمام نفوذ الباب العالي. فقد فشل (بريف) في مهمته وكادت يد الاغتيال أن تمتد اليه هناك. تلك هي الحوادث التي تضمنتها رحلة السفير (بريف) من الاسكندرية حيث التحق به تاسكا (Tasca) والتي توجد في هذا المخطوط الذي هو في حالة جيدة، بالإضافة الى فشل دي بريف في المفاوضات رغم أهميتها، في كل من تونس والجزائر».

ويبدو أن هذا المخطوط لم يستغله حتى الآن دارسو العلاقات الجزائرية ـ

الأوروبية. وقد كانت أعمال السفير الفرنسي دي بريف قد درست وكذلك درست حياته وآراؤه[1]، ولكننا لا نجد أثرا لرحلة تاسكا هذه، حسب علمنا. والمعروف أن لدى بريف رحلة عنوانها (رحلة ... الى مملكتي تونس والجزائر)[2]. وهذه الرحلة تتضمن أيضا المعاهدة التي وقعها باسم ملكه هنري الكبير (لوغران) مع السلطان العثماني سنة 1604، والرحلة تشمل، كما يدل عنوانها، اليونان وبيت المقدس ومصر أيضا. كما تتضمن ثلاث خطب discours من انشائه هو. فهل هناك علاقة ترجمة بين عمل تاسكا الايطالي ودي بريف الفرنسي؟ أو أن لكل منهما رحلته؟ ليس لدينا جواب الآن، ونترك ذلك إلى عناية الباحثين المختصين[3].

ونحن لا نعرف الى الآن كيف انتقلت رحلة تاسكا من ايطاليا الى مكتبة بيل بجامعة منيسوتا.

• • •

ثانيا: معاهدة الجزائر ـ فرنسا سنة 1666:

وما دام الحديث عن العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية فلنقل إن في مكتبة بيل أيضا نسخة من المعاهدة الجزائرية ـ الفرنسية الموقعة في 17 مايو، سنة 1666. وهي مطبوعة في مرسيليا. وتسمى معاهدة سلام بين المملكة الفرنسية وعلى رأسها لويس الرابع عشر، امبراطور فرنسا ونفار، من جهة ومدينة ومملكة الجزائر وعلى رأسها الباشا والديوان، من جهة أخرى. وكان الذي فاوض بشأنها ووقعها من الجانب الفرنسي هو أندري فرنسوا تروبير A. F. Trubert، مبعوث الدوق دو بوفور Beaufort قائد (وزير) الملاحة البحرية والتجارة الفرنسية. كما ختمها الباشا بالجزائر بحضور الديوان. وكان الهدف منها تجديد السلام والصداقة بين الدولتين، وهي تحتوي على اثني عشر بندا. وتضم ثماني صفحات. ولا تذكر اللغة الأصلية التي كتبت بها.

ونحن نعلم من مصادر أخرى أن المعاهدة المذكورة ليست هي الأولى بين الدولتين فقد سبقتها معاهدات أخرى. لعل أولها هي معاهدة 1604 التي وقعها دي بريف سابق الذكر مع السلطان العثماني. ولكن هذه المعاهدة كانت غير مباشرة. لأن

السلطات الفرنسية كانت الى ذلك الحين (1604) لا تفاوض حكومة الجزائر الا عن طريق الباب العالي.

ثم كانت معاهدة سنة 1628 التي وقعها باسم فرنسا سانسون نابلون Napollon وهي تعتبر في نظر الدارسين المعاهدة الأولى المباشرة بين الدولتين الجزائرية والفرنسية. ثم معاهدة سنة 1640 التي وقعها عن الجانب الفرنسي دي كوكيل de Coquiel[4].

وهناك معلومات عديدة عن ظروف توقيع معاهدة تروبير المذكورة. ذلك أن فرنسا ظلت تماطل بالعمل بالمعاهدات السابقة مع الجزائر ولا تبالي بخرق الاتفاقات الموقعة. ولكن ظروف الحرب في أوروبا أجبرت حكومة لويس الرابع عشر على ارسال تروبير وتوقيع المعاهدة المذكورة. ذلك أن الانكليز أعلنوا الحرب سنة 1666 على الأراضي المنخفضة (هولندا)، حليفة المملكة الفرنسية، ومن ثمة جاء الجيش الفرنسي لنجدة حلفاء بلاده. ولكي يتحرر الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض ويدخل مياه المحيط لنجدة الهولنديين كان عليه أن يعمل على تحييد الجزائر، وأن يؤمن حدود فرنسا الجنوبية، وهكذا أرسل الدوق دي بوفور وزير البحرية والتجارة، مبعوثا الى الجزائر، وهو تروبير ليوقع السلام معها يؤكد به ما جاء في المعاهدة السابقة بين الطرفين[5].

وما يهمنا نحن الآن ليس تاريخ العلاقات بين الجزائر وفرنسا ولكن نسخة معاهدة سنة 1666 بالذات، الموجودة في المكتبة الأمريكية المذكورة.

ثالثا: معاهدات الجزائر ـ هولندا، سنوات 1680، 1713، 1726، 1757:

في مكتبة بيل أربع معاهدات بين الجزائر والأراضي المنخفضة (هولندا)، واحدة منها باللغة الفرنسية، والثلاث الباقيات بالهولندية، وهي مرتبة تاريخيا على النحو التالي:

أ ـ أما الأولى والأقدم فهي التي طبعت بالفرنسية في مدينة لاهاي سنة 1680. وهي معاهدة سلام وتجارة كما هو مكتوب في عنوانها، وتحتوي على ثلاث

عشرة صفحة، وعلى واحد وعشرين بندا. وهي موقعة في حوالي منتصف ربيع الأول سنة 1090 من التاريخ الهجري، وفي الثلاثين من شهر أبريل سنت 1679 من التاريخ الميلادي.

وهذه بعض المعلومات الواردة معها: أنها معاهدة سلام وتجارة بين الولايات العامة لأقاليم الأراضي المنخفضة وسعادة أمير أورنج Orange من جهة، وبين سعادة اسماعيل باشا والحاج محمد داي، وبابا حسن، والحاكم والآغا وبقية الجيش المنصور، وكبار وصغار مدينة الجزائر ومملكتها، من جهة أخرى. وذلك بعناية ووساطة كل من السيدين توماس هيس Hees، ويعقوب دي باز de Paz، وهما الوكيلان عن الولايات العامة المذكورة.

وتتعلق هذه المعاهدة بحرية الملاحة والمعاملات التجارية بين مواطني الدولتين، وكذلك بحماية الأشخاص والممتلكات والسفن في البلدين، وكذلك نجدة المتضرر من كلا الطرفين عند الخطر، وطرق الضرائب في الموانئ وعند التعامل التجاري، وطرق حل النزاعات بالطرق السلمية.

وفي نهاية النسخة ملحق في صفحة ونصف مؤرخ بعد ذلك بحوالي سنة ونصف (أي 1091 هـ ـ 1680 م)، وينص على أن تنفيذ المعاهدة قد تأخر الى التاريخ الأخير.

ب ـ والثانية[5] باللغة الهولندية، ومطبوعة سنة 1713 بلاهاي، وتقع في أربع عشرة صفحة، وجرى توقيعها في منتصف جمادي الأولى سنة 1124 هـ و 18 جوان سنة 1712 على يد علي داي الجزائر وابن مصطفى. وهي معاهدة تتعلق بحماية السفن الهولندية والرعايا الهولنديين في الجزائر.

ج ـ الثالثة: المعاهدة الموقعة في 3 محرم سنة 1139 هـ الموافق 8 سبتمبر 1726 م، مطبوعة في لاهاي وتقع في ثلاث عشرة صفحة، ومترجمة عن الأصل المكتوب باللغة التركية. وقد وقعها من الجانب الجزائري حسين يوسف آغا قائد الانكشارية في حكومة الجزائر، ومن طرف عبدي بن محمد باشا وزير (كذا) حكومة الجزائر. ومن الجانب الهولندي فرانسوا فان ايرسن فان سومالديك F. V. Aerssen Van Sommelsdijck

وقد ألحقت بالنسخة المطبوعة رسالة موجهة من الداي عبدي باشا الى البرلمان الهولندي تاريخها 13 محرم عام 1139 (1727)، وهي عبارة عن تأكيد لمعاهدة السلام الموقعة بين الجزائر وهولندا سنة 1726.

وتنص المعاهدة على أنه «يحق بمقتضاها لجميع السفن أو تنتقل بحرية تامة في حوض البحر الأبيض المتوسط وأن تعامل بمثل ما تعامل به السفن الجزائرية.. ولكي يستفيد الرعايا الهولنديون، وكذلك السفن الهولندية التي تحل بالموانئ الجزائرية، من معاهدة السلام هذه، فإن الأتاوة التي ستدفع لدولة الباشا لا ينبغي أن تتجاوز 10٪ وستنخفض الى 5٪ في مرحلة تالية. ولا بد من الاحتفاء بالسفن الهولندية حربية كانت أو تجارية.

«تمنع السفن التونسية والليبية بمقتضى هذه المعاهدة، وكذلك غيرها من سفن الأعداء، من دخول الموانئ الجزائرية لبيع العبيد أو البضائع. لا يحق للدولة الجزائرية أن تتخذ عبيدا لا من الرعايا ولا من التجار الهولنديين، كما لا يحق لها أن تستولي على أموال أي هولندي يموت في الجزائر. لا يجوز أن تتجه السفن الهولندية، التي يرغمها القراصنة على الاتجاه الى الجزائر، الا الى الموانئ التي يقترحها قادة السفن، اذا غرقت سفينة هولندية في الموانئ الجزائرية لا يجوز لحكومة الباشا أن تأخذ رجالها عبيدا، وعليها أن تقدم لهم المساعدة التامة. لا يجوز لأية سفينة جزائرية أن تدخل ميناء دخلته سفينة هولندية الا بموافقة الهولنديين. لا يجوز لضباط البحرية الاستيلاء على أي شيء مما هو في حوزة السفن الهولندية لا من البضائع ولا من الأشخاص[6]».

د) معاهدة سلام وتجارة بين الجزائر وهولندا تاريخها 23 نوفمبر سنة 1757، ومطبوعة في لاهاي، سنة 1758. وهي مترجمة عن الأصل المكتوب باللغة العربية، وتحتوي على تسع عشرة صفحة. ومع هذه النسخة ملحق لمعاهدة أخرى بين الدولتين المذكورتين، تاريخها شوال 1173 هـ ـ 26 مايو 1760 م. وفي الملحق ثلاثة بنود، كما يحتوي على صفحتين فقط (21ـ22). ومحتواهما هو تقريبا محتوى المعاهدة السابقة المفصلة في فقرة (ج).

وكما قلنا بالنسبة للجزائر ـ فرنسا نقول أيضا بالنسبة للجزائر ـ هولندا. فالمعاهدات بين هاتين الدولتين لم تبدأ بتاريخ المعاهدات الموجودة في مكتبة ييل، بل

انها أقدم من ذلك. وحسب بعض الدارسين فان أقدم معاهدة بين الجزائر وهولندا تعود الى سنة 1612 ولكنها كانت معاهدة غير مباشرة اذ كانت بين حكام الاراضي المنخفضة والباب العالي، وكانت شبيهة بتلك التي وقعتها بشأن الجزائر كل من بريطانيا وفرنسا.

ولكن هولندا كانت أسبق الدولتين المذكورتين (بريطانيا وفرنسا) الى توقيع معاهدة مباشرة مع الجزائر وذلك سنة 1622. ففي هذا التاريخ تجاوز الهولنديون الباب العالي وعقدوا معاهدة مباشرة مع الجزائر ، وهي المعاهدة التي تأكدت نهائيا في يناير سنة 1626 مع إضافة بنود جديدة تتعلق بالسلام والتجارة بين الدولتين [٥].

رابعا: معاهدات الجزائر ـ انكلترا، 1671 ـ 1687:

أما ما عثرنا عليه في مكتبة بيل من وثائق حول الجزائر وانكلترا فيتمثل في نسخة من معاهدة 1671 وأخرى من معاهدة 1687 الموقعتين بينهما.

الأولى معاهدة سلام وتجارة مطبوعة في صافوي سنة 1671. وفي 13 صفحة. وتحتوي على 21 بندا. وعنوانها (بنود Articles) وليس (معاهدة Treaty). وهي موقعة بين الملك شارل الثاني، ملك بريطانيا وفرنسا وايرلندا، من جهة وسادة (Lords) الجزائر: الباشا والداي والآغا وحكام مدينة ومملكة الجزائر المحمية (Famous). وقد وقعها عن الجانب الانكليزي السيد (Sir) ادوارد سبراغ أمير بحر (أميرال) الأسطول الانكليزي في البحر الأبيض المتوسط، وذلك في 7 شعبان 1082 و 29 نوفمبر 1671 (تاريخ قديم). ومعها ملحق بين ص 12ـ13.

وموضوع المعاهدة هو حماية الأشخاص والممتلكات من الطرفين وتنظيم المعاملات بينها في البلدين.

والمعاهدة الثانية بين الجزائر وانكلترا هي تلك التي وقعت بينهما سنة 1686. والنسخة الموجودة في مكتبة بيل مطبوعة في صافوي سنة 1687، وهي أيضا تحمل عنوان (بنود) وليس (معاهدة) كالسابقة. وتتعلق بالسلام والتجارة بين البلدين. وهي بين الملك الانكليزي جيمس الثاني، ملك بريطانيا وفرنسا وايرلندا، من جهة وبين

سادة الجزائر: الباشا الدولاتلي والآغا وحكام مدينة الجزائر المحمية ومملكتها في افريقية الشمالية (in Barbary) وقد صادق عليها ووقعها عن الجانب الانكليزي السيد (Sir) وليام صوم Soame ، سفير الملك الانكليزي لدى الباب العالي، وذلك في 23 جمادي الأولى سنة 1097 و5 ابريل 1686 (تاريخ قديم). وتحتوي على 22 بندا وعلى 18 صفحة. وهذه المعاهدة تعتبر تجديدا لمعاهدة قبلها كان قد وقعها باسم الملك الانكليزي أمير الاسطول في البحر الأبيض السيد أرثر هيربيرت Herbert .

ومما يذكر أنه في آخر هذه المعاهدة ملحقان: الأول يتضمن نص معاهدة بين انكلترا وتونس تحمل نفس التاريخ وهو 1686، ويقع في 4 صفحات. والثاني يتضمن نص معاهدة بين انكلترا أيضا وطرابلس (ليبيا)،بالتاريخ 1687، ويقع في صفحتين.

وتعتبر بنود معاهدة سنة 1686 بين الجزائر وانكلترا شبيهة بتلك التي وقعت بين الجزائر وهولندا سنة 1680، اذ هي عن السلام والتجارة بين البلدين، وتنص على تنظيم التعامل التجاري بينها وطرق حماية الأشخاص والممتلكات وكيفية دفع الضرائب ودخول الموانئ ومعاملة الأسرى الخ.

وكما قلنا عن فرنسا وهولندا فان التعاهد بين الجزائر وانكلترا لم يبدأ سنة 1686، بل هو أقدم من ذلك كثيرا. وقد كانت انكلترا أيضا، مثل زميلتيها فرنسا وهولندا، تتعامل مع الجزائر عن طريق الباب العالي. ولكنها ابتداء من سنة 1622 غيرت طريقتها وتعاقدت مع الجزائر مباشرة، وكان ذلك على إثر هزائم عسكرية كتلك التي حدثت لحملة روبيرت مانسيل Mansel سنة 1621، ثم على إثر التعامل المباشر بين الجزائر وهولندا منافسة انكلترا في التجارة والامبريالية.

وهكذا فان الدارسين يذكرون أن معاهدة سنة 1622 التي وقعها السفير الانكليزي في اسطانبول، توماس روي Th. Roe مع الجزائر بقيت هي القاعدة التي قامت عليها جميع الاتفاقات الأخرى بين البلدين (الجزائر ـ انكلترا) [٥].

ان ما قدمناه ليس في الواقع دراسة في العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية ـ الهولندية ـ الانكليزية. فقد تناول الموضوع عدد من الباحثين غيرنا، واعتمدوا في ذلك على وثائق هامة، ولعل منها الوثائق التي نذكرها اليوم. ولكن قصدنا هو التنبيه الى وجود نسخ من وثائق المعاهدات بين الجزائر وتلك الدول الأوروبية في مكتبة بيل بجامعة منيسوتا، وتسليط الضوء على بعض محتوياتها وتواريخها، وعلى ما سبق من معاهدات مباشرة أو غير مباشرة.

كما كان هدفنا لفت النظر الى وجود رحلة اسكا لايطالي في المكتبة المذكورة، وهي فيما يبدو ما تزال مخطوطة ومجهولة.

ولا شك أن علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية المذكورة (فرنسا وهولندا وانكلترا) قد استمرت مرتبطة بمعاهدات أخرى، سواء كانت في شكل تجديد وتأكيد للقديمة أو في صور جديدة. ولكن السلام لم يكن سائدا دائما بينها، فقد تعرضت الجزائر الى حملات وغارات من أساطيل تلك الدول، فرادى أحيانا ومتحالفة أحيانا أخرى. وأضيف الى هذه القوى قوة الأسطول الأمريكي أيضا في وقت لاحق. وكانت تلك الحملات والغارات تنتهي في أغلب الأحيان بالهزائم المنكرة للأساطيل الأوروبية والأمريكية، ولكن النصر لم يكن دائما حليف الجزائر أيضا. فرغم المعاهدات والنص على السلام وحرية الأفراد وحماية النفوس والحدود والممتلكات، فقد وقعت الجزائر فريسة لغزو فرنسي (أوروبي) انتهى باحتلالها ووقف مؤسساتها وتعطيل علاقاتها الدولية، ولكن الى حين.

(1) أنظر: في تيربو ديلوف G. T. Delof : (بيبلوغرافية نقدية حول المغرب في الأدب الفرنسي 1532 ـ 1715. Bib, critique du Maghreb dans la litt. fran. 1532-1715.

اصدارات المكتبة الوطنية الجزائرية، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، أرقام: 109، 110، 111.

أنظر كذلك: نفس المؤلف في (مجلة تاريخ وحضارة المغرب) يوليو 1969، ص 32، حيث ذكر فقط (رحلة السيد دي بريف)

(2) عنوانها بالفرنسية:
(Relation des voyages de Monsieur de Brèves, tant en Grèce, terre-Sainte et d'Egypte qu'aux Royaumes de Tunis et Alger, Paris 1628.

(3) أنظر أيضا: البيبلوغرافية العامة التي وردت في مجلد سنة 1840 من (موسوعة وضع المنشآت الفرنسية في الجزائر) التي أصدرتها وزارة الحربية الفرنسية، باريس، 1841، ص 430.

(4) عن هاتين المعاهدتين (1628، 1640) أنظر: جون وولف (الجزائر وأوروبا) ترجمة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1986، ص 721، 292.

(5) انظر نفس المصدر، ص 318. والملاحظ أن الاسطول الفرنسي وصل متأخرا لنجدة الهولنديين. وقد تعاقبت المعاهدات أو تأكيدها بعد ذلك بين الجزائر وفرنسا، ومن ذلك معاهدتا سنة 1684 وسنة 1720 الخ.

(6) المعلومات الواردة حول المعاهدات الثلاث (ب، ج، و د) والمكتوبة باللغة الهولندية، قدمها الى مكتوبة الصديق الدكتور أبو العيد دودو بعد أن طلبت منه ذلك لعدم معرفتي اللغة المذكورة. فله كل الشكر والتقدير. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر أيضا مسؤولي مكتبة بيل بجامعة منيسوتا الذين صوروا لي جميع المعاهدات التي أتناولها في هذا المقال، وكذلك صوروا لي بعض الأوراق من رحلة تاسكا المخطوطة. وقد كانوا متفهمين ومتعاونين معي الى حد لم أكن أتوقعه (كان ذلك سنة 1977 ـ 1978 أثناء قضائي سنة تفرغ هناك. وتجدر الإشارة الى أني كنت قد تخرجت من جامعة منيسوتا سنة 1965. وكانت مكتبتها هي المورد الرئيسي لاطروحتي وأبحاثي الأولى).

(7) ما بين علامات التنصيص هو كلام الدكتور دودو.

(8) أنظر وولف، المرجع السابق، ص 260_265.

(9) أنظر وولف، مرجع سابق، ص 257_258.

رصد بيبليوغرافي
لمصادر الجزائر في العهد العثماني
الواردة في «المجلة الافريقية»

عائشة غطاس

هذه البيبليوغرافيا، محاولة لتعريف القارئ والباحث بكل ما كتبه ونشره الفرنسيون، عن الجزائر من العهد العثماني بالمجلة الافريقية نظرا لحاجاتنا الماسة الى ذلك.

وغني عن الذكر أن «المجلة الافريقية» التي كانت تصدر عن «الجمعية التاريخية الجزائرية» تعتبر مصدرا هاما، ذلك أن الفرنسيين قد اعتكفوا على نشر كل ما يتعلق بالجزائر عبر مختلف مراحلها، وبالنسبة للفترة العثمانية، فقد ترجموا الى الفرنسية العديد من المخطوطات العربية وكذلك بعض المخطوطات العثمانية النادرة. بالإضافة الى ما نشروه من الوثائق العديدة التي تتناول علاقات الجزائر ببعض الدول الأوروبية (فرنسا، اسبانيا وانجلترا). بالإضافة الى ما نشروه من دراسات تناولت جوانب شتى من تاريخ الجزائر إبان العهد العثماني.

وقد رأينا تسهيلا على القارئ والباحث من الفائدة ترتيب هذه البيبليوغرافيا أبجديا حسب أسماء المؤلفين. ثم أبجديا حسب عناوين دراسات هؤلاء، مع محاولة اعطاء نظرة خاطفة عن كل عنوان مسجل ضمن هذه البيبلوغرافيا.

ARNAUD : «Histoire de l'ouali Sidi-Ahmed Eltedjani» t 5, 1861, pp. 468-474.

تناول صاحبه حياة سيدي أحمد التيجاني بن محمد، من خلال مصدر محلي دون ذكر لاسم المصدر.

«Voyages extraordinaires et nouvelles agréables par Mohamed Abou-Ras Ennasiri».
t 26, 1882 pp. 18-129; 271-286; 460-473.
t 27, 1883 pp. 76-88; 146-160; 342-354; 464-478.
t 28, 1884 pp. 301-317.

ترجمة فرنسية لمخطوط عجائب الأسفار ولطائف الأخبار لأبي راس الناصري.

Aucapitaine et Federman, «Beylik de Titeri» t 11, 1867, pp. 113-121; 289-301; 357-371.

وهي دراسة عن بايليك التيطري أي بايليك الوسط، من حيث التنظيم الاداري والنظام الضريبي.. الخ، وتعتبر من الدراسات القليلة عن هذا البايليك في العهد العثماني.

BARDOUX : «La vallée des consuls». T 32 1924. pp. 261--286.

يعرفنا هذا المقال بمقر الإقامة الصيفية لقناصل الدول الأوروبية، والذي كان بضواحي بوزريعة.

BENCHENEB (S) : «Un acte de vente dressé à Alger en 1684».
t 89, 1945, pp. 287-290.

عقد بيع قطعة أرض ببئر ترلية بين عثمان أودة باشي بن عبد الله وشركائه وعائشة بنت سعد الأندلسي. تم ابرام العقد في نصف شوال 1058 هـ/1648 م.

BERBRUGGER (A): «Affaire Bacri d'après un document inédit»
t 13, 1869, pp. 60-63.

رسالة من دوبواتانتيل، قنصل فرنسا العام بالجزائر مؤرخة بـ 14 نوفمبر 1814،

موجهة الى أحد الحكام الفرنسيين، وهو حاكم مقاطعة القار،تناول مسألة بوخريص (قضية الديون الجزائرية التي كانت محل خلاف بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية).

« Les Algeriens demandent un roi Français en 1572» t 5, 1861. pp. 1-13.

حاول الفرنسيون نسج أسطورة مفادها آن الجزائريين طلبوا حماية ومساعدة فرنسا ضد الهجومات الاسبانية . والحقيقة هي أن فرنسا كانت في هذه الأثناء (1572) تريد ايجاد مملكة لدوق أونجو فاقترحت عليه الجزائر. وكلفت سفيرها لدى الباب العالي ببذل المساعي لتحقيق ذلك.

يتضمن المقال الرسالة التي بعثها ملك فرنسا شارل التاسع الى سفيره بالقسطنطينة بخصوص الموضوع الذي سبقت اليه الإشارة. وما يجب ذكره، هو أنه لا يوجد في الرسالة ما يشير الى طلب الجزائريين المساعدة أو الحماية الفرنسية مثلما يزعم الفرنسيون.

«Au sujet de la légende Arabe de l'Expedition d'Oreilly»
t 9, 1865, pp. 303-306.
t 11, 1867, pp. 458-467.

حملة أوريلي كما سجلها صاحب الزهرة النيرة.

«Captif et Patronne à Alger en 1640»
t 8, 1864. pp. 302-315.

علاقة بعض الأسرى المسيحيين بسيداتهن.

«Casernes des Janissaires à Alger»
t 3, 1858, pp. 132-150.

يتناول تاريخ سبع ثكنات مخصصة للانكشارية. من حيث تاريخ البناء، (بناتها ومواقعها) اعتمدا على الأرشيفات العربية.

«Charte des hopitaux chrétiens d'Alger en 1694»
t 8, 1864. pp. 133-144.

الاتفاق الذي أبرم بين الحاج شعبان داي والراهب جوزيف

المسيحين بالمستشفيات المخصصة لهم.

304»

-214.

عرض لاحداث ثورة الشريف بن الأحرش 1804 بباي

مراحلها).

u XVIII siècle»

-348.

يتعلق الأمر بالقنصل الانكليزي بروس Bruce قبيل

المعاهدة بين انكلترا والجزائر في 3 أوت 1765.

pendant la conquête de 1830»

50.

يكشف لنا المقال الخوف الذي انتاب بعض القناصل

الحملة الفرنسية قد وجهت ضد مدينة الجزائر.

lger à l'epoque du Consulat»

-134.

رسائل من الجنرال بونابارت الى قنصل فرنسا بالجزائر

ورسالة أخرى من بونابارت الى مصطفى باشا داي الجزا

من العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية في مطلع القرن ا

um Hassan, le conquerant d'Oran en

126.

كتابة على ضريح. مؤرخة بـ 26 شوال 119 الموافق لـ

دخول أوزون حسن صهر وقائد الداي محمد بكداش

«Reprise d'Oran par les Espagnols en 1732»
T 8, 1864, pp. 12-28.

تناول الاحتلال الاسباني الثاني لمدينة وهران، اعتماداً على تقايد الكونت دي مورتمار. وهي تعكس بطبيعة الحال وجهة النظر الاسبانية.

«Topographie et histoire générale d'Alger par Haédo traduit de l'Espagnol»
T 14, 1870, pp. 364-373; 414-433; 490-518.
T 15, pp. 41-79; 202-237; 375-395; 458-473.

وهو نشر لكتاب «البندكتي هايدو» الذي كان أسيرا بمدينة الجزائر. وهو مفيد جدا للتعرف على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالجزائر خلال القرن السادس عشر.

يتناول مشروع تهديم قصر مصطفى باشا وتحويله لصالح الخدمات الفرنسية، وهذا يدخل في اطار سياسة التدمير التي انتهجتها فرنسا في بداية الاحتلال.

«Régence d'Alger sous le consulat et l'empire»
T 15, 1871, pp. 241-260; 321-340; 401-414.
T 16, 1872, pp. 1-19.
T 19, 1875, pp. 16-34; 115-147.

إن عنوان المقال لا يعكس حقيقة المحتوى. اذ هو عبارة عن مراسلات من طرف Le chancellier بالجزائر الى وكلاء الشركة الفرنسية، المقيمين بالمراكز الفرنسية بالقل، والقالة وعنابة. وبالوكالة التي كان مقرها مرسيليا. وهذه المراسلات مفيدة جدا، للتعرف على وضعية المراكز الفرنسية في غضون 1798 و 1805، من حيث النشاط التجاري، والمشاكل التي واجهتها، كما تفيدنا ببعض الأخبار عن حكام الجزائر في هذه الأثناء. (الداي، والباي، الخ..).

«Oran du Fondateur de la Régence d'Alger»
T 13, 59-60, pp. 25-33.

ناقش أراء بعض المؤرخين فيما يخص الموضع الذي توفي به عروج، وانتهى الى أن عروج لقي حتفه بجبل بني موسى قرب وادي ابسلي.

«Négociations entre Hassan-Aga et le Comte d'Alcaudette 1541-1542»
T 9, 1865, pp. 379-385.

تناول المفاوضات التي يزعم بعض المؤرخين أنها تمت بين حسن آغا الكوديت، حاكم وهران، بشأن تسليم مدينة الجزائر مقابل ثروة من المال مرفقة بعدة رسائل.

«Pala... relatives - la Revolte de Ben-Sakheri»
T 6, 1866, pp. 337-352.

يتناول الثورة التي قام بها شيخ العرب أحمد بن الصخري، في النصف القرن السابع عشر ببايليك قسنطينة. وأثناءها قام الثوار بتدمير المركز ابستيون

«Mor... sous les Espagnols»
T 4, 1869, pp. 100-115.

ان المقال لا يتناول وهران تحت الحكم الاسباني، كما يتضح من العنوان تقرير عن ظروف احتلال المرسى الكبير من قبل الاسبان عام 1505 احصائيات دقيقة ومفصلة عن قوام الحملة العسكرية التي وجهتها اسـ... الغرض.

«Notes ... de Mustapha-Pacha devenu Monument Historique»
T 10, 1862, pp. 398-400.

«Traduction de documents sur l'expedition d'Oreilly»
T 8, 1864. pp. 408-422.

ترجمة لوثائق تتضمن التعليمات السرية التي أوصى بها Commandant en chef أوريلي، الجنرالات ومسؤولي بقرطاجنة بخصوص الحملة التي وجهها أوريلي عام 1775 ضد مدينة الجزائر.

«Traité de Paix avec le gouvernement de la ville et du royaume d'Alger 1689».
T 7, 1863, pp. 433-445.

ليست سوى نشر للنص الفرنسي لمعاهدة 1689، دون مقدمة تاريخية ودون أي تحليل.

«Voies et Moyens du Rachat des captifs dans les états barbaresques».
T 11, 1867, pp. 325-332.

مشكلة مفاداة الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وكيف كانت التنظيمات الساهرة على ذلك تعمل على جمع الأموال لمفاداة الأسرى المسيحيين بالجزائر.

«Voyage de Paris à Alger en 1731, par le Sieur Tollot»
T 11, 1867, pp. 417-434.

وهي تقاييد تولو أحد الفرنسيين زار الجزائر عام 1731، وكان مرافقا للاكوندامين الذي كان عضوا في «الأكاديمية الملكية للعلوم» l'academie Royale des Sciences. في عهد الداي عبدي بن محمد.

نستشف من خلالها أيضا، طبيعة العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية خلال هذه الحقبة ومشكل مفاداة الأسرى بين البلدين... الخ.

ملاحظات حول كتاب « بوبغلة »
لصاحبه الطاهر أوصديق

محمد بني يوسف

صدر في المدة الأخيرة كتاب باللغة الفرنسية عن المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر بعنوان «بوبغلة» للكاتب الطاهر أوصديق، يتكون من حوالي ثمانين صفحة من الحجم الصغير (13×21). وبعد قراءته سجلت الملاحظات التالية:

هل نسجل هذا الكتاب في قائمة الكتب التاريخية التي تخدم مكتبتنا التي تفتقر كثيرا الى الكتب التاريخية التي تتناول حياة شخصيات جزائرية لعبت أدوارا بارزة في حركة التحرر الوطني. أم نسجلها في قائمة الروايات؟ فالكتاب لا يرد فيه ذكر مرجع واحد، ولا هامش واحد، ولا ندري من أين استقى صاحبه معلومات الكتاب، مع العلم أنه يشير في مقدمة الكتاب في الصفحة السابعة الى أنه استوحى فكرة الموضوع من كتاب هانوطو Hanoteau (؟) دون أن يذكر عنوانه، إلّا أنه حسب معلوماتي فهذا الكتاب لم يكتب أي شيء عن حياة «بو بغلة» وانما اشتهر بكتابه المشترك مع لوتورنو Letourneux بعنوان «بلاد القبائل والعادات القبائلية» «La Kabylie et les Coutumes Mabyles» والمعروف أن الذي كتب عن بوبغلة هو روبان Robin *

في الصفحة رقم 9 يقول إن بوبغلة قُتِلَ بتاريخ 26 ديسمبر 1854 م رفقة ستين من رجاله في معركة ضد الجنرال كاموا Camou . وهذا غير مؤكد. والمعروف أنه قتل من طرف القايد لخضر المقراني في نفس التاريخ وقد تحدثت عن ذلك جريدة «المبشر» الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1854 تحت رقم 176 ، وكذلك جريدة Moniteur Algérien الصادرة بتاريخ 10 جانفس 1855.

في نفس الصفحة دائما، يذكر الكاتب إحدى الشخصيات التي لعبت دورا ر مشرف في منطقة وادي الساحل، وأشار الكاتب الى اسمه بالحروف اللاتينية الية : B.E.A.E.M. أو ويعني بها: القايد لخضر بن أحمد المقراني. لمفروض أن الكاتب أن اراد التستر على هذا الرجل فلا داعي لذكره كلية، وهذا لتستر يتنافى مع الأمانة التاريخية. وما دام قد أشار اليه، فمن حق القارئ معرفة الاسم كامل لهذا الرجل، خصوصا وقد ذكره بالاسم الكامل في الصفحة رقم 74.

في الصفحة رقم 13 ، يذكر أن بوبغلة ولد حوالي عام 1820 بالعطاف، واحي مليانة، والمؤكد هو أن جميع من كتب عنه يقول إنه جاء من الغرب دون تحديد المكان، فقيل إنه من العطاف، وقيل انه من المغرب، وقيلَ إنه من منطقة القبائل[1]. لان بوبغلة شخصيا عمل على إخفاء أصله ما دام قد ادعى المهدية وتسمى باسم «محمد بن عبد الله بوسيف».

أما عن عمره، فالجنرال راندون[3] في مذكراته، يقدر عمره سنة 1854 بحوالي 45 سنة ، أما روبان[4] فيقدره بحوالي أربعين سنة، أي أنه يكون قد ولد حوالي 1810 م.

وما يثير الدهشة حقا، هو ما ورد في نفس الصفحة ، عندما قال الكاتب إن دابة بوبغلة كانت تشم رائحة الأعداء على مسافات بعيدة، وتخبر صاحبها بذلك عندما تبدأ في ضرب الأرض بحوافرها، ويفهم بوبغلة أن أعداءه قريبون منه، فيحتاط منهم، وقد ربط الكاتب أحداثا كثيرة في مختلف الصفحات بهذه البغلة العجيبة وقد أنقذته عدة مرات من موت كان محققا، (أنظر كذلك الصفحة رقم 29).

دائما في الصفحة رقم 13، يتحدث عن طفولته وكيف زاول دراسته الأولية، وكيف كان مجتهدا محبا للعلم، ذكيا، سريع الحفظ... وكيف أن أباه بعثه الى مليانة عند أحد أقاربه، ليتابع دراسته حتى يتفقه في العلوم الدينية. والغريب اننا نجهل الكثير عن حياة بوبغلة الى حد الآن وهو زعيم ، بطل، انتشر اسمه في مختلف أنحاء البلاد، شارك في ثورات عديدة، وتزعم ثورة منطقة القبائل من عام 1850 الى 1854 تاريخ وفاته. أقول رغم هذه الشهرة التي نالها في سنواته الأخيرة، فإننا لا نكاد نعرف عنه الا القليل، فما بالك بطفولته التي ولا شك أنها كانت كطفولة غيره من الصبيان الذين هم في سنه، لا يوجد فيها أي شيء يثير الاهتمام لدرجة لم يكتب عنها شيء في حينها. فمن أين جاء الكاتب بهذه المعلومات إذن؟

في الصفحة رقم 19، يقول إن بوبغلة غادر منزله العائلي عام 1850[4] ، ممتطيا بغلته وهي التي قادته حيث تريد (فهي بغلة خارقة للعادة)، فلما تأكد من ذكائها ومقدرتها من تجنب الجيش الفرنسي، ترك لها اللجام، وكانت تسير دون توجيهها، ولما وصل الى نواحي البليدة، أنقذته من الوقوع وسط كمين للجيش الفرنسي، فغيرت وجهتها وذهبت ناحية سور الغزلان وحدث ذلك دون تدخل من بوبغلة ، ولا ندري هل نعتبر هذا تاريخا أم خرافات؟ وهل نشيد هنا بالرجل أم ببغلته هذه؟

في الصفحة رقم 20، يرجع سبب خروج بوبغلة من صور الغزلان الى برودة العلاقات بينه وبين السكان، عندما بدأ يحدثهم عن الجهاد والحرب، بدعوى أن هؤلاء تعبوا من هذه الحروب التي لا تعرف نهاية. والحقيقة أن بوبغلة سمعت بوجوده السلطات الفرنسية، وعرف نشاطه في المنطقة، فأخبره السكان بذلك، ففضل الخروج قبل أن يلقى عليه القبض، فذهب الى بني عباس بعد أن ترك زوجته عند أخيها الأطرش بن عيسى[5].

في صفحتي 20، 21 يقول: عند وصول بوبغلة الى بني عباس، بدأ يدعوهم الى الثورة، إلّا أن مجلس القرية اجتمع وطلب منه مغادرة المنطقة، وقد ألح على ذلك خاصة القايد حمو الطاهر، فنقم بوبغلة منذ ذلك اليوم على هذا القايد وقبيلة

بني عباس كذلك (صفحة 68). والواقع أن بني عباس رحبوا به في منطقتهم، إلا أن الحاكم الفرنسي هناك سمع به، فطلب من السكان تسليمه والا تعرضوا لعقوبة جماعية وغلق السوق في وجوههم، ومارس عليهم بالفعل ضغوطا اقتصادية، فاضطروا الى اشعار بوبغلة بذلك وطلبوا منه أن يغادر المنطقة لصالح الطرفين، وفعل ذلك عن طيب الخاطر وذهب الى بني مليكش دون أن يحقد على أحد. أما أن بني عباس طلبوا منه ذلك لانهم لا يريدون أن يكون بوبغلة سببا في تعكير الهدوء النسبي الذي تعرفه منطقتهم منذ عام 1838 عندما استسلم أحمد المقراني، فهذا لم يؤكده أي مصدر، لان هؤلاء السكان أنفسهم وقفوا مع بوبغلة بعد وقت قليل عندما سمحت الظروف بذلك، خاصة وأن إقامته في بني مليكش هذه المرة لم تدم طويلا، فعاد بسرعة الى بني عباس[7].

في الصفحة رقم 25، يقول: بعد وصول بوبغلة الى بني مليكش رحبوا به وأقاموا له بيتا وزوجوه. تتفق كل المراجع أن زواجه الأول كان في صور الغزلان عندما وصلها فتزوج بأخت الأطرش بن عيسى. أما زواجه الثاني فكان في بني عباس مع امرأة تسمى يمينة بنت حمو أو بعلي (في حوالي عام 1880 م. كانت هذه الزوجة تعيش في تيزي وزو مع ابنتها شريفة التي انجبتها من بوبغلة)[8]. وهذه المرأة من قرية ثزغارث، وقد تربت في بيت زوج أمها زينب بقرية ثيمواقرا ببني عيدل. وقد تزوج للمرة الثالثة في بني منداس (شمال جرجرة) بامرأة تسمى تسعديت بنت اعمر نايث محند والحاج، وحاول أن يتزوج للمرة الرابعة مع الزعيمة لالا فاطمة نسومر، الا أن هذه الأخيرة كانت في عصمة زوجها الأول الذي رفض تطليقها[9].

في الصفحة رقم 30، يقول: ان ثورة القل التي شغلت الحاكم الفرنسي الجنرال سانت أرنو، تركت المجال لبوبغلة لينقل نشاطه الى الضفة الأخرى من وادي الساحل، وقد اعترف به السكان وبدأوا يدفعون له الضرائب؟ والواقع أن بوبغلة حاول احتضان ثورة القل لتشمل كافة بلاد القبائل والشمال القسنطيني لولا أن سانت أرنو قضى على هذه الثورة الفتية بسرعة[10].

في صفحتي 33 و34 يشير الكاتب الى معركة أول جوان 1851 م بين بوبغلة

والجنرال كاموا Camou مع بوسكي Bausquet ، وينسب الانتصار الى بوبغلة، والواقع أن هذا الثائر رغم المجهود الكبير الذي بذله الا أن قوة العدو كانت أكبر بكثير من امكانياته، ولم يتمكن من الانتصار في هذه المعركة، خاصة وأن الفرنسيين أحرقوا عددا لا يحصى من القرى لإرغام أنصار بوبغلة على التخلي عنه، ففي رسالة وجهها الجنرال بوسكي لابنة أخيه بتاريخ 2 جوان 1851 يقول: «ان البارحة أول جوان قد تم اللقاء بين بوبغلة وقوات الجنرال كامو التي كنت ضمنها، وقد انتصرنا في هذا اليوم.. لقد فرضنا على بوبغلة مكان اللقاء. وفي ظرف ساعتين تمكنا من التغلب على خصمنا، واستولينا على أسلحة كثيرة، كما قتلنا عددا كبيرا من رجاله»[11]. لقد انتصرت القوات الفرنسية في هذه المعركة انتصارا كبيرا، ومما يثبت هذا، ذلك العدد الهائل من القبائل التي استسلمت فيما بعد، وهي: أولاد يحيى، أولاد عبد الله، أولا عياد، أولاد رزوق، بني يعلا، أولا خالف، أمقربة، بني ابراهيم، بني عشاش، بني عفود، غبولة، بني شبانة، بني عفيف، سبتبه، بني ورثيلان..[12].

في صفحتي 49 و50، يتحدث عن استسلام سي الجودي، ويقول ان ما فعله، مجرد مناورة لتضليل الفرنسيين، وانه في الحقيقة مكث يخدم مصالح الثوار وبوبغلة، وعندما علمت به السلطات الفرنسية أحرقت بيت ابنه في واضية، وانه عندما تعب من العمل السري هذا، أعلن صراحة تأييده لبوبغلة... والحقيقة مختلفة تماما الاختلاف عما ورد في هذا الصدد. فسي الجودي كان فعلا من الثوار والزعماء الأوائل الذين استقبلوا بوبغلة في شمال جرجرة ورحبوا به ودعموه بالرجال والمال والعتاد، الا أنه مع نهاية 1851 م، بدأ بوبغلة يفقد من شعبيته في المنطقة بسبب بعض الهزائم التي مني بها، وبسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته فرنسا على السكان، فاستسلمت بعض القبائل، وكان من بين الشخصيات الهامة التي تخلت عن بوبغلة في هذا الوقت، سي الجودي، الذي كان قد بدأ يبحث عن طريق يسمح له بالاستسلام، ويبرر به نفسه أمام قومه، واشتدت هذه الرغبة خاصة بعد المعركة التي وقعت بين بوبغلة وبلسيي Pelissier في معاتقة يوم 2 نوفمبر 1851،

وحاول في الوقت نفسه أن ينال رضى فرنسا حتى تعينه حاكما على المنطقة.

في يوم 4 فيفري 1852، أرسل حاكم ذراع الميزان الى سي الجودي يحدد له شروط الاستسلام، وقد طلب سي الجودي جواز المرور له ولكل كبار القبائل التابعة له للذهاب الى الجزائر ليتفاوض مع الحاكم العام وقد أعطيت له الموافقة، وذهب بالفعل الى الجزائر وكتب سي الجودي الرسالة التالية للملازم بوبريطر Baupretre وهو حاكم ذراع الميزان يقول فيها: «أخبركم أني ما زلت عاقدا العزم على تنفيذ ما عزمت عليه، وإني اتصلت بكبار قبائل الزواوة بدون استثناء، وقد اتفقت معهم على كل الأمور، ولم أقم بهذه المبادرة الا لكي أرضيكم ولأني رأيت أنه عمل يفيدكم ويفيدنا جميعا، ولم يبق لي الا التجاء اليكم...»[13].

في العاصمة وبحضور جمع من العلماء، أقسم سي الجودي على خدمة فرنسا والوفاء لها، وقد وافق على ابقاء بلاد زواوة مفتوحة أمام القوات الفرنسية، ويطرد منها بوبغلة، وأن تدفع كل قبيلة غرامة قدرها مائة دورو سنويا. وبعد ذلك عينه الحاكم العام برتبة باشاغا على بلاد زواوة[14].

صحيح أن سي الجودي عاد بعد سنوات الى صفوف الثورة وشارك بثورة 1857. إلا أن هذا لا يمنع من قول الحقيقة أنه تخلى عن بوبغلة في سنة 1852. واستسلم للسلطات الفرنسية التي عينته في منصب الباشاغا. وحاول عام 1854 تسليم نساء بوبغلة للحاكم الفرنسي لذراع الميزان لولا تدخل زوجة الحاج عمر قيم الزاوية الرحمانية وانقذتهن.

في صفحة 53. يتحدث عن راندون ويقول انه برتبة ماريشال. والحقيقة أنه يكن الا برتبة جنرال خلال حملة 1854. ولم يترق الى رتبة ماريشال الا في شهر مارس 1856 م.

في صفحات 54. 55. 56. 57. 58 و59 يتحدث عن مشاركة بوبغلة مع فاطمة نسومر في المعارك التي جرت في منطقة بوبهير بعد أن تمكن راندون من

سحق عزازقة. والحقيقة ان بوبغلة شارك في معارك عزازقة، لكن لم تكن فاطمة نسومر حاضرة هناك، ولم يلتق بها الا بعد أن جرح في احدى هذه المعارك وأخذه اصدقاؤه وخبأوه في بيت أحد شيوخ المنطقة. كما أن حملة الجنرال راندون لم تكن قد بدأت بعد. فالمعركة التي جرح فيها بوبغلة جرت يوم 7 أفريل 1854 بين قواته وقوات فرنسا تحت قيادة وولف Wolff وقوات الباشاغا بلقاسم أوقاسي، وفي هذه المعركة قتل رجال كثيرون في صفوف الطرفين، وجُرح بوبغلة نفسه[14]. والتجأ على اثر ذلك الى زاوية تزروتس عند سي العربي الشريف[15].

على اثر هذه الأحداث، وعلى اثر التقارير الكثيرة التي كانت قد وصلت الى العاصمة والتي كانت تخبر الحكام بنشاط بوبغلة منذ بداية فصل الربيع لسنة 1854 عندما قامت حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا كانت فرنسا قد وقفت الى جانب الدولة العثمانية، فأرسلت جيوشها للمشاركة في هذه الحرب، وأخذت هذه القوات من الجيش الموجود بالجزائر، فاغتنم بوبغلة هذه الفرصة للدعوة من جديد الى الثورة بدعوى أن فرنسا في هذا الوقت أصبحت ضعيفة، وما تبقى من قواتها يمكن سحقه بسهولة.

على إثر هذه المعطيات الجديدة إذن، قرر راندون الحاكم العام للجزائر، القيام بحملة ضد بلاد جرجرة لاخضاعها، وبعد أن استقدم قوات كبيرة من وهران وقسنطينة والجزائر، وجمعها في مكان قريب من تيزي وزو الحالية، بدأ عملياته العسكرية مع بداية شهر جوان 1854 م، وبدأ بمنطقة عزازقة الا أن بوبغلة لم يشارك هذه المرة في هذه المعارك بسبب وجوده جريحا كما أشرنا الى ذلك من قبل.

مكث بوبغلة عند سي العربي الشريف في زاويته، إلا أن بني جناد نصحوه بالخروج من هذه المنطقة والذهاب بعيدا عنها، وقد علموا أن الباشاغا بلقاسم أوقاسي اقترح مبلغا ماليا كبيرا لمضيف بوبغلة مقابل ضيفه. الا أنه رفض بيع «شرفه» كما قال، وكان بنو جناد يرون أنه إذا رفض هذا الرجل هذا المبلغ. فهناك الكثير من يرضى به، ويقوم بأي عمل يمس بوبغلة. لذا رأوا أن الحل الأنسب هو ابتعاده من هناك، وذهب بالفعل في ليلة 2 جوان الى بني يجار. ومن هناك الى يلولة أو مالو.

وجاءه الى هناك الحاج عمر قيم الزاوية الرحمانية، وساعده على نقل متاعه ونسائه الى بيته في أولاد علي أويلول. في حين ذهب بوبغلة الى قرية سومر حيث تقيم لالا فاطمة، وفي هذا الوقت أراد الزواج بها الا أن ذلك لم يكن ممكنا كما سبق ذكره. ثم غادر سومر، وذهب الى بني مليكش حيث سبقته عائلته، ووصلها يوم 13 نوفمبر 1854 م.

في صفحة 62 يقول: ان سكان بني بني جاءوا ليشاركوا في المعارك التي جرت في بني منقلات والمناطق القريبة منها في صفوف لالا فاطمة، والملاحظ أن جميع المصادر التي تحدثت عن هذه المعارك لم تشر الى مشاركة لا لا فاطمة نسومر فيها(١٧).

في صفحة 63، يقول: إن الجرح الذي أصاب بوبغلة في المدة الأخيرة تسبب في فقدان عينه نهائيا. والمعروف أن الجرح كان في الرأس قرب العين الا أن المصادر التي تناولته بالبحث لم تشر الى فقدان احدى عيونه، ولو حدث ذلك لما سكتت عنه الكتب الفرنسية، خاصة وأنه بعد قتله، قطع رأسه وعلق في ساحة عمومية بمدينة برج بوعريرج.

في صفحة 68، يعود للحديث عن نقمة بوبغلة على بني عباس وكذلك القايد حمو الطاهر، لذا قام بغزو هذه القبيلة في شهر اكتوبر 1854، وقتل فيها القايد حمو الطاهر. والواقع أن هذا القايد ألقى القبض عليه رجال بوبغلة يوم 15 أفريل 1853 عندما كان متوجها من بني عباس الى ذراع الميزان، في مكان يسمى كاف رجلة، وساقوه الى «قربوزت» وسلموه فيما بعد الى بوبغلة.

حاول أهالي حمو الطاهر وأصدقاؤه أن يفدوه، وقدموا طلباتهم لبوبغلة، وعرضوا عليه مبالغ مالية كبيرة، إلا أنه رفض ذلك، وقام الحاكم العام لدائرة برج بوعريريج وهو العقيد دارجون Dargent بمساعي للافراج عنه، اذ كان لديه 12 أسيرا من بني مليكش وطلب من بوبغلة أن يطلق سراح هذا السجين مقابل هؤلاء، الا أن بوبغلة رفض ذلك، وحاول هذا الضابط أن يرغم بني مليكش على اجبار بوبغلة على قبول هذا العرض، وذلك باخبارهم أنه سيقتل كل يوم الاثنين واحدا منهم رميا بالرصاص وسط السوق، ونفذ الحكم بالفعل في اثنين منهم، الا أن

الحاكم العام لما سمع بذلك منعه من مواصلة هذه العلمية. وهكذا فشلت كل محاولات إطلاق سراح هذا السجين، وفي الأخير قرر بوبغلة اعدامه حتى لا يفر منه أو يجبر من طرف القبائل على إطلاق سراحه.

في يوم الخميس، 2 جوان 1853، أخرج بوبغلة سجينه من البيت الذي كان يقيم فيه، وأخبره بأنه سيطلق سراحه، وأركبه بغلا ليقوده الى قبيلته، وذهب به رفقة اثنين من رجاله وهما مولاي ابراهيم وبوبقيشان الذي كان قد ألقى عليه القبض.

قبل الوصول الى بني حمدون، وفي احدى الوهاد، قتلوه ودفنوه في مكان يسمى مقام سيدي الحاج أعمر، وضعوا عليه حراسا حتى لا يستولي أهله على جثته اذا سمعوا بدفنه هناك(١٨).

في صفحتي 74 و75، يعود لما ذكره في الصفحة رقم 9، يتحدث عن مقتل بوبغلة، ويذكر أنه قتل من طرف رجال الجنرال كامو Camou، ويبعد التهمة على القايد لخضر المقراني، وتدعي جريدة المبشر الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1854 تحت رقم 176 أن القايد لخضر المقراني هو الذي قتل بوبغلة، وتقول ما يلي: «يجب المدح الجزيل والثناء الجميل على هذا القايد الذي بانت شجاعته وثبت لدينا خصلته لحسن تدبيره وسياسته في مثل هذه الأموره. وسواء قتله القايد لخضر المقراني أو غيره فالعدو الفرنسي هو الذي كان وراء هذا القتل.

وأخيرا أريد أن أوجه شكري للكاتب الطاهر أوصديق الذي بادر الى اصدار كتابه هذا فملأ فراغا كان موجودا، ولا أنوي من وراء هذه الملاحظات التي سجلتها الا القاء بعض الأضواء للوصول الى الحقيقة التاريخية، لأن هذه الأخطاء لا تخدم تاريخنا، خاصة ونحن بصدد إعادة كتابة تاريخ الدولة الجزائرية بأقلام جزائرية.

الهوامش:

• أصدر سلسلة من المقالات في المجلة الافريقية في الأرقام: 25، 26، 27، 28. كما أصدر هذه المقالات على شكل كتاب تحت عنوان «تاريخ الشريف بوبغلة وهذا في سنة 1884 في مطابع جوردان بالجزائر العاصمة.

(1) Ernest Watebled (Etablissement de la domination turque en Algérie), Revue Africaine, N° 17, année 1873 page 293 note 1.

أنظر كذلك: محمد سي يوسف، **مقاومة الاحتلال الفرنسي في منطقة القبائل، ثورة الشريف بوبغلة**، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة بجامعة الجزائر عام 1981 م.

(2) سجل روبان في نهاية الكتاب المشار اليه سابقا حياة بوبغلة الخاصة، ويبدو أن هذا الأخير أملاها على أحد كتابه وهو ابن نور الدين عبد النور الوسيتي، الا أنه لم يشر فيها الى مكان مولده.

(3) Randon, Cesar Alexandre, Mémoires t. 1 (Paris, imp. Typographie, 1875), p. 68.
(4) Robin, op. cit. t. 25. p. 307.

(5) وصل الى صور الغزلان عام 1849، انظر : محمد سي يوسف، المرجع السابق، ص 75.
(6) نفسه، ص 76.
(7) نفسه،
(8) Robin, op cit. t. 25., p. 338.
(9) نفسه، ص. 81.

(10) Robin p.
(11) Bosquet, *lettres du Marcéchal Bosquet à sa mère*, (1830 w– 1858), (Paris, 1894), p. 227. Voir aussi, Le Moniteur Algérien du 5.6.1851.

(12) محمد سي يوسف، المرجع السابق، ص 95.

(13) Archives d'outre mers, Aix en Provence, carton 5H30.

(13) المبشر، العدد الصادر بتاريخ 15 أفريل 1852 تحت رقم 111.
المبشر، العدد الصادر بتاريخ 30 ماي 1853 تحت رقم 138.
(15) المبشر، رقم 160، بتاريخ 30 أفريل 1854.

(16) Au capitaine, *les Kabyles et la colonisation de l'Algérie*, (Paris, Challamel, 1864), p. 177.

» عن هذه المعارك وتفاصيلها أنظر: محمد سي يوسف المرجع السابق، ص.ص 132–138.

Le Faivre, *Journal de la campagne de Kabyle en 1854*, Archives du Ministère de la guerre, carton H.214, p. 11.
(17) Faivre, Journal A.O.M. carton, H, 214. Robin, Hist. du Chérif Boubaghla.
(18) Robin, op. cit. pp. 210-211.

من نشاط معهد التاريخ العلمي

في السنة الجامعية 1986 ـ 1987

من جوانب نشاطات المعهد العلمية قيام الأساتذة العاملين فيه بالمشاركة في المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية التي تقام في داخل الوطن على الخصوص، بأبحاث ودراسات. واذا كانت مشاركة أساتذة المعهد في الملتقيات الدولية التي تنظم خارج الوطن قليلة ومحدودة. عكس مشاركتهم في الملتقيات المحلية . فلأنهم لا يجدون التسهيلات المادية، التي تمكنهم من ذلك، وهم يأملون مستقبلا أن تضبط هذه القضية حتى لا يبقوا متقوقعين بعيدين عما يجري في العالم.

ومع ذلك نشير الى مشاركة أحدهم وهو الأستاذ ناصر الدين سعيدوني في الملتقى الدراسات العثمانية في المجر، يبحث تحت عنوان :

الأوضاع الزراعية في الجزائر 1792 ـ 1830

وقيام آخر وهو الاستاذ مولاي بلحميس في اطار التبادل الثقافي بين الجزائر وبورندي بالقاء سلسلة من المحاضرات في جامعة بوجمبورة في بورندي،

وثالث هو الاستاذ ابو القاسم سعد الله بالمشاركة في الذكرى الخمسين لتأسيس جبهة نجم شمال افريقيا بباريس.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى استقبل المعهد عدداً من الشخصيات العلمية، وتبادل معها وجهات النظر، كان في طليعتها زيارة الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب ـ الاستاذ مصطفى عبد القادر النجار في شهر جوان 1987، الذي التقى بالأسرة التعليمية في معهد التاريخ وناقش مع أعضائها قضايا تهم المؤرخ العربي ورسالته الحضارية.

رابعا:

قسم الدراسات باللغة الأجنبية:

REFERENCES

1 et 2 – LACOSTE (Y.), NOUSCHI (A.) et PRENANT (A.) L'Algérie, passé et présent. Edit. Sociales. Paris, 1960. p. 228.

3 et 4 – Lettre rédigée par l'Association «Moustakbal Chabab» et destinée à d'éventuels souscripteurs.

solide et continue de la langue arabe et des sciences islamiques»[3].

les parents de chaque enfant qui suivait l'enseignement à la Médrsa devaient verser une cotisation mensuelle d'un montant très modeste car en rapport avec les revenus très limités de l'immense majorité des familles. L'ensemble de ces recettes ne parvenait pas à couvrir les frais du fonctionnement ordinaire de l'établisement (salaires des enseignants notamment). Aussi était-il fait appel à la générosité des personnes «soucieuses... de l'avenir de notre pays et de ses futurs dirigeants»[4] et ayant les moyens, même modestes, de faire des dons à l'Association pour lui permettre de poursuivre sa noble tache. Durant l'année scolaire 1947--1948 une lettre était rédigée dans ce sens et adressée individuellement à toutes les personnes susceptibles d'apporter une contribution financière. En introduction, il était rappelé que l'Association avait «pour but unique d'enseigner et de propager la langue Arabe et les sciences islamiques, et de faire revivre saines et débarassées de tous les préjugés, les anciennes traditions de l'Islam». On retrouve là l'influence du mouvement réformiste d'Ibn Badis. Le texte ajoute: «Depuis sa fondation, elle s'est forcée de concrétiser sa devise et d'être digne du nom qu'elle s'est donnée à savoir: assurer à la nouvelle génération une instruction Arabe pure et saine et l'orientation vers une éducation basée sur les vérités islamiques».

En plus des souscriptions, la Médersa organisait des fêtes dans ses locaux; c'était l'occasion de faire quelques recettes par la collecte d'argent (chaque participant donnant selon ses possibilités). L'essentiel du spectacle était constitué de pièces de théâtre et de chansons dont le contenu patriotique était plus ou moins apparent selon la conjoncture politique du moment et l'intensité de la répression coloniale.

Durant l'année scolaire qui a précédé l'indépendance, la Médersa a subi deux attentats à l'explosif. elle représentait

sans doute aux yeux de leurs auteurs le symbole de l'Algérie nouvelle.

Un plasticage à la date du 13 décembre 1961 a occasionné des destructions estimées par un rapport d'expertise établi le 06 janvier 1962 à plus de vingt milles nouveaux francs (20.000 N.F), le nouveau franc étant l'unité monétaire de l'époque. De plus, l'organisation criminelle «o.a.s» assassinant aussi bien des adultes que des viellards et des enfants, les élèves n'étaient plus en sécurité et auraient risqué tous les jours la mort en se rendant aux cours; c'est pourquoi l'enseignement a été définitivement suspendu au mois de Décembre 1961 (officiellement le 31).

Un second attentat a eu lieu durant le mois de Juin 1962. Selon le rapport d'expertise établi, l'explosion d'une forte charge de TNT a entraîné un violent incendie. Les dégâts ont été évalués à plus de cent dix milles nouveaux francs (110.000 N.F.)

La destruction sauvage de l'établissement était un acte de désespoir venant trop tard de la part de l'organisation fasciste car l'cole s'tait djà honorablement acquittée de sa mission en assurant courageusement et dans les circonstances historiques les plus dramatiques l'instruction en langue arabe de centaines de jeunes gens, garçons et filles. Nombreux parmi eux sont ceux qui ont connu, comme certains de leurs enseignants, la torture des prisons ou qui sont tombés au champ d'honneur. Nous sommes persuadés que la Médersa a eu une bonne part de responsabilité dans l'éveil de leur conscience politique.

Si les anciens élèves de la Médersa se sont trouvés prêts, lors de la mise en application de la politique d'arabisation dans l'Algérie indépendante, ils savent qu'ils le doivent à la clairvoyance de leurs parents qui ont eu une vision à long terme – l'appellation «Moustakbal Chabab» prenant toute sa signification-et qui ont mené un courageux combat sur le plan culturel. Qu'il nous soit permis de rendre à tous, morts et vivants, un vibrant hommage.

avant la 2e Guerre Mondiale (en 1937) l'Association «Moustakbal Chabab» qui se fait enregistrer officiellement en tant que «Société pour l'enseignement de la langue arabe».

Cette association disposait d'un petit local pouvant contenir une cinquantaine d'élèves, dans le quartier appelé «Cité Brossette» à Hussein-Dey, local qui servait à la fois de cours (apprentissage du Coran et de la langue arabe) et de lieu de prière collective.

Les statuts étaient rédigés de telle sorte qu'il apparaisse clairement que les buts de l'association étaient strictement limités à l'enseignement de la langue arabe et de l'Islam. Il était donc sous-entendu qu'elle n'avait aucun lien avec quelque parti politique que ce soit. Il était indispensable de présenter la demande d'autorisation de cette manière pour avoir l'espoir d'obtenir une réponse favorable. De plus, pour augmenter ses chances l'association s'est choisie comme président un membre d'une riche famille de propriétaires fonciers très respectée par l'administration coloniale.

Au début de l'année 1944 un immeuble était mis en vente au 7 Avenue Pasteur, à Hussein-Dey; son propriétaire, algérien, avait auparavant cédé gracieusement une salle pour l'apprentissage du Coran selon la méthode traditionnelle. L'Association «Moustakbal Chabab» s'est proposè pour l'achat, le prix étant fixé à quatre cent mille francs (400.000 frs). La somme a été péniblement réunie car elle provient intégralement d'une souscription dont l'ouverture était soumise à l'autorisation du Préfet d'Alger, celui-ci la donne. avec accord du Gouverneur Général, à la date du 4 Mai 1944. Les dons provenaient de la part de modestes pères de familles et de commerçants des localités suivantes: Alger, Hussein-Dey, Kouba, El Harrach, Blida, Boufarik «et environs». Certains membres de l'Association faisaient même des collectes dans les cafés.

Dans ses nouveaux locaux l'Association instaure un enseignement de type moderne avec utilisation de tables

scolaires, de tableaux noirs, etc... Les disciplines enseignées sont variées et remplissent un éventail complet:

- Coran,
- Histoire du Monde Musulman,
- Géographie du Monde et surtout des Pays Arabes,
- Dictée,
- Rédation,
- Récitation,
- Grammaire et conjugaison,
- Calcul,
- Sciences naturelles.

L'école assurait un cycle primaire complet allant du cours élémentaire au cours de fin d'études et sanctionné par le certificat d'études primaires. Pour avoir une idée de l'importance de l'établissement, il faut savoir que quatre cents (400) élèves environ étaient inscrits juste avant sa cessation d'activité (decembre 1961).

Les classes étaient mixtes et pour permettre à un maximum d'enfants de suivre les études, deux groupes étaient organisés, chacun assistant à deux heures de cours du soir une fois tous les deux jours, auxquels s'ajoutaient une demi-journée du jeudi et une autre du dimanche. Les élèves suivant parallèlement une scolarité à l'école française, il est bien évident que les cours à la Médersa ne pouvaient avoir lieu qu'aux heures et jours où la première fermait ses portes. Les enseignants étaiet recrutés et rémunérés directement par l'Association, certains avaient été formés à l'école d'Ibn Badis, d'autres en Tunisie.

L'enseignement de la Médersa se limitant au niveau primaire, les meilleurs élèves qui voulaient, avec accord de leurs parents, poursuivre leurs études dans le cycle secondaire étaient envoyés en Tunisie. C'est ainsi que pour l'année scolaire 1946--1947 trois (3) élèves furent envoyés au collège Sadiki et un à la Zitouna; l'année suivante trois de plus au premier et deux autres à la seconde, le but étant «d'arriver à former de vrais pionniers pour une propagation

à l'incendie criminel qui a ravagé l'école en juin 1962. L'essentiel des informations contenues dans le présent texte provient d'une part de l'analyse d'archives et d'autre part d'interviews réalisées séparément avec deux anciens membres de l'association qui assurait la direction de la Médersa: MM. BOUAOUICHE Saïd et GHEBALOU Mahieddine.

Pour avoir une idée sur les conditions qui ont entouré la création de la Médersa «Moustakbal Chabab» d'Hussein-Dey, il est utile de faire un bref rappel historique des principaux faits et évènements ayant un rapport étroit avec la question de l'enseignement de la langue arabe en Algérie durant la colonisation.

Un ouvrage d'Histoire d'une exceptionnelle richesse, rédigé par un collectif de chercheurs français, signale qu'à la veille de l'occupation coloniale du pays, la population algérienne avait «peut-être plus d'éducation que le peuple français, presque tous les hommes (savaient) lire, écrire, compter»[1] Le pourcentage des illettrés était moins fort qu'en France où il dépassait 40% .

Lorsque l'on considère le taux très élevé d'analphabètes algériens au lendemain de l'indépendance, le mythe de «mission civilisatrice de la France en Algérie» s'écroule de lui-même. L'œuvre de destruction de tout ce qui avait trait à la culture et la personnalité algériennes a commencé dès les débuts de l'occupation militaire du pays par la fermeture de milliers de petites écoles, après avoir déclaré leur activité comme illégale.

Parmi les 21 infractions contenues dans le Code de l'Indigéant en 1890 (il en comptait 41 en 1881) deux sont relatives aux institutions scolaires:

– L'ouverture sans autorisation de tout établissement religieux ou d'enseignement.

– L'exercice non autorisé de la profession d'instituteur primaire.

La situation de pauvreté dans laquelle était plongée la

population algérienne, en particulier en milieu rural, rendait très difficile, voire impossible, la réunion des conditions nécessaires à l'ouverture d'une école; mais même lorsque les conditions minimales étaient réunies, les autorités coloniales trouvaient très facilement des prétextes pour refuser de délivrer l'autorisation, tout porte à croire qu'il s'agissait, en fait, d'une interdiction inavouée d'enseigner la langue arabe, interdiction entrant dans le cadre d'une politique murement réfléchie. Le XIX[e] siècle, depuis 1830, était caractérisé par les nombreuses révoltes armées contre l'envahisseur. Les leçons de ces expériences étaient tirées: la population algérienne était affaiblie et appauvrie par les vagues de répression violente, la dépossession de ses terres, la destruction de ses biens et l'assassinat de ses membres. Il apparaissait de plus en plus impossible de vaincre militairement un ennemi de plus en plus nombreux et équipé de moyens matériels puissants.

Au début du XX[e] siècle, une nouvelle forme de lutte apparait: des mouvements revendicatifs se constituent et demandent aux autorités une reconnaissance officielle pour pouvoir mener une action légale au grand jour.

C'est ainsi qu'IBN BADIS et ses compagnons créent l'Association des Oulama en Mai 1931. Ils se proposent l'éducation morale et religieuse des Algériens. Devant l'audience de plus en plus importante acquise par le mouvement, les autorités coloniales réagissent par la restriction du droit de prêche dans les mosquées, la fermeture d'écoles coraniques et l'interdiction des journeaux publiés par l'association. La lutte ne s'arrête pas pour autant, le mouvement réclame la séparation du culte musulman de l'Etat colonial, la liberté de l'enseignement de la langue arabe et le respect du statut personnel musulman. Les attitudes favorables à l'assimilation et à l'accession des Algériens à la citoyenneté française étaient condamnées.

C'est après cette brèche ouverte dans le système colonial oppresseur, dans cette atmosphère de lutte pour la défense de l'identité culturelle algérienne qu'est créee peu

peasant attitude change after the lawlessness of 1850. Provincial officials were being disturbed and rural crimes took on class connotations, as indicated in the following quote:

> «Rustlers, highway men, extortionists, and cutthroats preyed increasingly upon estate owners, lawyers, usurers, friars, and itinerant Chinese merchants, all the emerging enemies, in short, of the troubled peasantry.
> «Little more than endemic peasant protest against oppression and poverty, a cry for vengeance on the rich and the oppressors, a vague dream of some curb upon them, a righting of individual wrongs.» (Sturtevant, 116-7).

Peasants, up against the Westernized elite, refused to capitulate and the irreconciliable minority shifted from overt to covert rebellion. Between 1911 and 1920 underground organizations in the countryside extended the heritage of peasant resistance to external authorities and provided covering for the new generation of those committed to violent rectification efforts. Thus, evolving tranquility was destroyed after 1923 when the movements surfaced in periods of agrarian unrest and tumult, (Sturtevant, 14).

References

1 – Alexandrov, Yu, G., **The Peasant movements of Developing Countries in Asia and North Africa after the Second World War, in Landsberger H. (ed.), Rural Protest: Peasant Movements and Social Change**, McMillan, London, 1974.

2 – Amin, Samir, and Vergopoulos, Kostas, **La Question Paysanne et le Capitalisme**, Anthropos, Paris, 1974.

3 – Behr, Edward, W.W., **The Algerian Problem**, Norton, New York, 1962.

4 – Blanco, Hugo, **land or Death: The Peasant Struggle in Peru**, Pathfinder Press, New York, 1972.

5 – Castex, Patric, **Voie Chilienne au Socialisme et luttes Paysannes: Approche Théorique et Pratique Non-Révolutionnaire**, Maspero, Paris, 1977.

6 – Ibn Khaldun, **The Mugaddimah; An Introduction to History**, translated by Franz Rosenthal, Pantheon Books, New York, 1958.

7 – Kouache, Hocine, **Colonialism and Rural Change In Álgeria**. Master thesis, Michigan State University, Dept. of Sociology, 1979.

8 – Kouache, Hocine, **Colonial Impact on Rural Change in Algeria**, a research paper presented to the fourth international scientific seminar of Arab Organization of Labor in Algiers on March 24-29, 1984.

9 – Landsberger, H.A. (ed.), **Rural Protest: Peasant movements and Social Change**, McMillan Press, London, 1974

LES MEDERSAS LIBRES SOUS LA COLONISATION, LEUR CONTRIBUTION AU DEVELOPPEMENT DE L'ENSEIGNEMENT DE LA LANGUE ARABE ET AU RENFORCEMENT DE LA PERSONNALITE ALGERIENNE. L'EXEMPLE DE LA MEDERSA «MOUSTAKBAL CHABAB» D'HUDDEIN--DEY (ALGER)

K. ALIMAZIGHI

Deux raisons principales expliquent la production de cet article: une raison subjective, l'auteur étant le fils de feu Alimazighi Mohammed qui, durant de nombreuses années a inlassablement et bénévolement contribué au fonctionnement de l'établissement au poste de secrétaire général; une raison objective, apporter une modeste contribution à l'histoire récente de l'Algérie en examinant un des nombreux aspects du combat du peuple algérien contre le colonialisme: la lutte sur le plan culturel contre les tentatives de dépersonnalisation.

Nous attirons l'attention du lecteur sur le fait que la documentation écrite que nous avons eu l'occasion -- et la chance -- de consulter se trouve assez réduite, elle a échappé

against government authorities. Some two million workers went on strike in 1905, while fifty to seventy-five million peasants rose in rebellion. They destroyed some 2,000 mansions, burned down feudal properties, and distributed a large number of feudal lands among themselves. (Ranga, 140-65).

The African peasants may have suffered much more than any peasants due to the slavery system, colonialism, and local feudalism. Dubois wrote in «Black-Folk»:

> «Africa has been literally bathed in blood at the behest of Europe: Not only was there the discrimination due to the African slave trade but there were eleven Zulu wars in South Africa from 1659 to 1893; there were seven wars of the English against Ashanti; there were the wars around Benin and the French wars in Dahomey and other parts of West Africa; there was the English attack on Ethiopia and in the Sudan and the rise of the Mahdi; there were repeated rebellions as the English and Germans entered East Africa, to say nothig of the fights in Egypt, Tunis, Algiers and Morocco.» (Ranga, 183).

For centuries, the Algerian peasants unsuccessfully fought feudalism, foreign intrusions, and later on, colonialism. The political power as well as socio-economic institutions, were concentrated in foreign hands. The rulers lived in Casbahs protected by their armies. Invaders faced local resistance and revoluts but the limited scope of these allowed them to be defeated, as was the case of many peasant uprisings over the world. Pre-colonial Algerian peasants rose against their oppressors ever since the beginning of the 19th century; Kabylia, 1804-10, (1823), West, under Derkaqua (1805); East, Nememcha and Souf (1813-23), French invasion (1830), Abdelkader (1832-47), Mokrani (1871-2), and many others before the liberation war (1954-62), (Wolf, AA, August, 19-25, 1982).

The Indians of Latin America were duped into a false treaty. First, their chief was murdered before they were converted into a subjected race. Their lands were confiscated and their conversion into peons of the Spanish landlords took place without their knowledge. Bolivar led the revolution and liberated six states from the Spanish Crown. Presidents Juarez, Zapata, and Cardenas engineered a series of revolutions in Mexico (1850-1911). Their slogans were

«Land and Liberty» and «Freedom of the State from the Church». The most famous Indian leader of the Mexican peasants declared:

> «It is better to die on your feet than to live on your knees.» (Ranga, 208).

The Peruvian peasants recently are pressing for change in successive upsurges seeking to reverse their intolerable position at the bottom of Peru's social structure. To believe Camejo, oppression is harsh and more oppressive in modern Peru. He wrote:

> «While the first satellites circled the earth and jet liners landed in Lima, the Quechuas were still working the fields of rich landlords without pay, like serfs of medieval Europe. Peruvian peasants suffer a triple oppression: they are oppressed as Peruvians by U.S. imperialism; as Quechuas by Spanish-speaking whites and mestizos; and as workers or peasants by capitalists and landowners. Peasant women suffer, in addition the oppression meted out to their sex under capitalism...» (Blanco, 7-8).

These oppressed people rose in the early 1960s and did the unthinkable: they took back lands stolen from them, declared themselves human beings, and stopped working for their previous exploiters.

The peasants of the Philippines seemed to have been quiet rather than turbulent during the Spanish era. Most villagers were dedicated to passive survival. Collective violence occasionally erupted but tended to be short-lived and isolated. Only the upheaval of 1896 took on the qualitites of a general rebellion. Agrarian protests took place and did not add up to a revolutionary heritage. They demonstrated hostility to domination but found freedom in the mountains. According to Sturtevant:

> «Many discosntented hamlet dwellers fled from the bells' to the bracing atmosphere and comparative freedom of the mountains (...) the fugitives flourised in sparsely settled uplands or on out-of-the-way islands such as Palawan. They constituted no problem to the Spaniards so long as they were left alone. Any effort to force them to accept either Christianity or Western legal codes, however, led to bitter resistance.» (Sturtevant, 115).

American intervention changed the course of development and Anglo-Saxon patterns replaced familiar Hispanic ones. The peasants, subservient to village traditions found adjustment extremely difficult. This led to

Today's peasant strength is mainly due to two opposite modern forces, namely capitalism and socialism. Capitalism, through world market instruments, opens the eyes of peasants to worldwide economic crises which create a need to organize in sheer self-defense. Socialism, to quote Ranga:

«... has shattered whatever inferiority complex peasants might have had about their own right to and capacity for playing their part in the governance of their countries and also their pressing need to capture political power.» (Ranga, 2).

Both Ibn Khaldun and Ranga saw peasant democratic society as being the first among the various orders, but peasants lost power and became oppressed and enslaved during the feudal era. Everywhere, they came to be degraded into slavery, serfdom, and peonage. They lost political rights and were kept down by the growing pressure of economic, social, and political oppression.

Therefore, feudalism kept peasant masses under control for a long time before recovering from political torpor and religious stupor and to begin again to cherish political ambitions. The European peasants were the first to benefit from Marxist ideology. In Ranga's words, they: «had to wait until theRussian proletariat triumphed to give wings to their political ambitions.» (Range, 15). Marxism, thus, played a major role in helping the masses to regain power in modern societies. But peasants did not wait for successful preconditions be put together to stage a revolt or rebellion. Organized protests started from the seventh century, as Landberger asserts, while Ranga goes even deeper with regard to peasant revolts and slave rebellion in Europe:

«Especially famous is the slave rebellion which broke out in Rome about 2000 years ago, under the leadership of Spartacus, who mobilized a huge army against the regime of the slave owners.» (Ranga, 16).

The fourteenth century witnessed a wave of revolts against feudal oppression in French and English societies.The French peasants rose in their revolts of 1358 and struck terror into the feudal lords. A better organized and integrated revolt took place in England during the same

century. Inspired by such eminent clergymen as Martin Luther and Husse rising in revolt against the church of Rome, German peasants set about killing feudal lords and their agents, burning down their palaces, and occupying their lands. They came very near complete success, but Martin Luther turned against them because he was not a thoroughgoing revolutionary. Successive generations of German peasants went into revolts in 1618-48, 1740-86, and 1790. (Ranga: 116-31).

The seventeenth and eighteenth centuries saw other peasant revolts in Western Europe. Swedish peasants found common ground with the rising bourgeoisie and together succeeded in obtaining valuable concessions from the King; the French Revolution of 1789 owned most of its success to the revolutionary peasants who suffered so greatly and for so long that their hearts were set on their various demands; and the Swiss peasants freed the country around 700 years ago. The Balkan areas of Rumania, Bukovia, Bessaravia, Czechoslovakia, Austria, Hungary, Greece and Yugoslavia also were not exceptions. The peasants in these countries have had a long tradition of revolts. The struggle for national liberation from the Turkish domination was interwined with the movement against their oppressors. They had undergone terrible sufferings at hands of the Turks and internal enemies, the landlords. (Ranga, 131-2).

Russian peasant revolts were many, the most famous of them occuring in 1606-7, 1670-1, 1707-8, and 1773-5. The Russian peasants were emancipated from slavery only in 1907. Nehru's assessment of Russian peasant achievemet is as follows:

«This confiscation of the big estates took place entirely on the initiative of the peasants and many months before Bolsheviks revolution. Lenin was in favour of te immediate transfer of the land to the peasants in an organized way. When the Bolsheviks came to power later on, they found Russian peasant proprietors.» (Ranga, 164).

Ranga counted 670 peasant uprisings in Russia between 1900 and 1904, of which 441 were against landlords and 196

Kulak; middle peasant who is a tenant and owning a small plot of land; and the poor peasant who sells his labor – a proletarian, part of the toiling masses. Lenin did not change his division of the peasantry after the Russian revolution and sought to explore each sub-class position with regard to bourgeois revolution and the struggle for socialism against the bourgeoisie. As for Mao, he spoke of organizing five kinds of peasants into a single organization: landless, semi-landless, sharecroppers, farm laborers and handicraftsmen. (Landsberger, 16-7).

CENTER-PERIPHERY

Relationship between center and periphery countries represented by trade of merchandise, flow of capital, technology, organization, current ideologies, etc. The achieved capitalism of the center dominates periphery capitalism in formation. So, the center-periphery concept is of utmost importance with regard to our study and which will be kept in mind when analyzing the developing world's socio-economic phenomena. As Amin pointed out:

> «It is sure that a fundamental error is committed any time a Third World phenomenon is studied by looking at its cause in the Third-World itself, rather than situating it within the world system dialectic.» (Amin, 50).

If this is true, the peasants of the developing countries are, consequently, not only part of their own societies, but they are also an integrated part of the capitalist system worldwide. This reasoning would allow us to understand why the rural areas of developing countries are still experienc ing underdevelopment and relative backwardness, even many years after national independence. The centers of the periphery countries are subject to foreign influence that make them helpless in relation to other parts of the country.

PEASANT UPRISINGS AND WARS

Peasants throughout the world have always been aware of their depressed socio-economic, cultural, and political situation. They express their deep sense of injustice and discontent in different ways – permanent struggles, uprisings, and their literature. The sense of exploitation is, for instance, clearly expressed in this Argentinian song in Spanish (Castex, II):

> «Las penas son de nosotros, las vaquinas son de ajenas.» That is: «The pains are ours, but the cows are not.»

This sense of injustice is not limited to individual cases of accidental situations. Rather, it is a general trend throughout the world and throughout human history. Peasant uprisings have been widespread and have appeared in most, if not all, countries of the world. These uprisings have had limited scope in some cases. They have failed many times, have been short-lived in many others, but they were not specific to any country or limited historical period. Among the peasant uprisings some are very famous as the following quote attests:

> «Not only massive individual discontent, but organized protests have been an important ingredient of the history of the rural sector of many societies. This is true from Russia in the north to Indonesia in the south; from Latin America around the world to the Philippines; from at least the seventh century of this era until, of course, this very moment.» (Landsberger, I).

Some uprisings, in which the peasantry played a key role, constituted major breaks in the history of certain societies, and others left international effects such as those of the French and Russian revolutions, or that of Mexico from 1910 onwards and Bolivia some forty years later. Some of the most recent and noteworthy peasant wars are those of Cuba, Vietnam and Algeria. The peasant consciousness is becoming sharper and his ability to struggle is growing stronger than ever before:

> «In the larger areas of the world, peasants are astir with a new spirit of hope and adventure. They are no longer indifferent to their old shackles of feudalism or the new instruments of exploitation created by the capitalism. They are in revolt against capitalism, imperialism, and feudalism...» (Ranga, I).

The sedentary people, by contrast, make a living from land rather than animal ḥusbandry. Both categories depend on land for their living and are not city dwellers. Ibn Khaldun characterizes the Bedouin as follows:

> «Through his own efforts, he acheives what he proposes to achieve in this respect. He has obtained enough to be ready for the conditions and customs of luxury, he enters upon a life of ease and submits himself to the yoke of the city.» (Ibn Khaldun, 93).

Here, we are provided with a process of change from the subsistence to a higher level of living or in other words from the peasant to farmer who:

> «...enters the market fully, subject his land and labor to open competition, explores alternative uses for the factors of production in the search for maximal returns, and favors the more profitable product over the one entailing smaller risk.» (Wolf, XV).

Thus, Wolf only stated the facts without looking at possible reasons for being and undergoing change. For Wolf, the peasant has no aspiration, no struggle, no consciousness of the obstacles and difficulties facing him and no city-country antagonism. What separates and creates these two types of societies and how can one change positions? To these questions, Wolf doesn't say anything. It appears that Ibn Khaldun had more depth in his definition than Wolf, despite his stating that:

> «In our accounts, therefore, we must transcend the usual anthropological account of peasants and seek information also about larger society and its constituent class grouping, for the peasant acts in an area which also contains allies as well as enemies.» (Wolf, XII).

Kroeper also stressed the fact that peasants are «part-society with part-cultures» in a larger society. This is congruent, as Landsberger mentioned, with subordination and exploitation as well as with the necessary existence of a state or of cities, beyond the peasantry (Landberger, 8). I t is inconceivable to study a peasantry completely isolated from the rest of a nation's situation. This kind of study would be out of context and surely meaningless. Moreover, the national context may not be enough, in today's world, to fully understand the underdeveloped world's peasantry

because it is so closely affected by the international socio-economic division of labor and capitalist domination and exploitation. Hence, peasant decision making, mentioned by Wolf, is scarcely possible.

CAPITALISM AND SOCIALISM

The above criteria of land ownership, control of the production process, partial orienttion to a market and or culture cannot, separately, explain the situation of the peasantry in developing countries. A whole set of criteria may be needed to understand this phenomenon within the framework of the capitalist mode of production dominating periphery countries. Wolf distinguished two categories of farm operations: the peasant, with narrow relationship status and subsistence activity, and the farmer, wide open to competition and profit-oriented production. The farmer is found in both center and periphery countries, while the peasant is a phenomenon of the periphery countries. Wolf, as well as Moore, mentioned some peasant characteristics but failed to deal with the crucial problem of change. It was Karl Marx and the Marxists later on who made interesting insights on the subject. Marx, applying his theory of change over time within the stratification of the peasantry, predicted that:

> «Agriculture, too would become capitalistic. Consequently, property for the same kinds of technological and economic reasons operating in industry, would also become highly concentrated and would have the same result as in industry, including the generation of a propertyless, increasing class consciousness, rural proletariat.» (Landsberger, 5).

Marx, however, as is well known and despite the generalization of his theory, was not much interested in the agricultural sector and the situation of the peasantry which as he saw it would disappear. Rather, it was Lenin and Mao Tse Tung, faced with tactical questions of a revolution in rural societies, who needed a clear delineation of the rural situation. Lenin defined, as early as the 1890's three sub-groups of the peasantry: well-to-do peasantry, including

Ibn Khaldun may have made clear the difference between city ad country people by considering the level of living. Country people are characterized by a subsistence economy as compared to city dwellers who reach higher levels of living. Ibn Khaldun wrote:

> «Bare necessities, in a way, are basic, and luxuries secondary. Bedouins, thus, are the basis of, and prior to, cities and sedentary people. Man seeks just the bare necessities. Only after he has obtained the bare necessities does he get to comfort and luxuries. The toughness of desert life precedes the softness of sedentary life. Therefore, urbanization is bound to be the goal to which the Bedouin aspires. (...) Sedentary people on the other hand, have no desire for desert conditions, unless they are motivated by some urgent necessity or they cannot keep up with their fellow city dwellers.» (Ibn Khaldun, 93).

The definition, made in fourteenth century and based on economic activity and different ways of making a living, is still relevant today. Peasants are those who live by agriculture and animal husbandry which requires wide fields and pastures not needed by residents of settled areas. What seems more important here is the peasants' attitude toward urbanization as their ultimate goal. They are struggling but unable to go beyond bare subsistence level, limited in food, shelter, and warmth. The peasants' struggle is explained by their aspirations for city life as a means of getting more wealth and comfort. Hence, they tend to rest, take it easy, build large houses and lay out towns and cities for protection. In other words, peasants become urbanized.

Contemporary definitions of peasants are not much different from that described by Ibn Khaldun. Landsberger points out the thoroughly confused situation concerning the definition of peasant as follows:

> «There are considerable differences not only between outstanding authors, but even crucial variations for the same author within relatively short time.» (Landsberger, 6).

These differences and variations can be seen in the definitions by Moore and Eric Wolf. Moore, while recognizing the impossibility of defining the word peasantry with absolute precision, considered the main distinguishing features of a peasantry as legal subordination, cultural distinctiveness, and **de facto** land possession. Wolf and

Moore, viewed by Landsberger to be the chief authorities on the subject of the peasantry and their movements. Wolf, in his study of Latin American Types of Peasantry, emphasized land ownership as critical to an adequate definition. Ten years later, Wolf changed his definition based on land ownership to another important criterion, namely, a peasant's loss of control over land and his own labor: «Peasants... are rural cultivators whose surpulses are transferred to a dominant group of rulers». (Landsberger, 7).

Wolf keeps changing his criterion of peasant status – from land ownership, to exploitation, and to decision making regarding the cultivation process:

> I define peasants as populations that are existentially involved in cultivation and make autonomous decisions regarding the process of cultivation. The category is thus made to cover tenants and sharecroppers as well as owner-operators as long as they are in a position to make the relevant decisions on how their crops are grown. It does not, however, include fishermen or landless laborers.» (Wolf, XIV).

Wolf makes a clear difference between peasants and cultivators which fact makes his definition of peasant very close, if not identical, to that of Ibn Khaldun. He asserts that:

> «The major aim of the peasant is subsistence and social status gained within a narrow range of social relationships. Peasants are thus unlike cultivators, who participate fully in the market and commit themselves to a status game set within a wide social network.» (Wolf, XIV).

The new dimension of the definition of peasant is found in Ibn Khaldun's definition of the Bedouins who:

> «Restrict themselves to the bare necessities in their way of life and are unable to go beyond them, while sedentary people concern themselves with conveniences and luxuries in their conditions and customs.» (Ibn Khaldun, 93).

The term Bedouin may need some explanation. It is taken from «Badiya», meaning countryside and since the Arabic country is mainly desert, the word becomes synonmous with desert and those living in the desert who are usually constantly moving and looking for pasture ground. Animal husbandry is their main source of income.

الفلاح وحركات الفلاحين

حسين كواش

موجـز

يتضمن المقال المنشور باللغة الانجليزية جزءا من العمل الذي قمت به في اطار رسالة الدكتوراة (Ph. D) وهو الجزء التاريخي الخاص بعالم الريف عامة وحركات الفلاحين عبر بلدان العالم وما عاناه هؤلاء من استغلال واضطهاد عبر العصور.

والمقال يعالج مجموعة من النقاط المتصلة بالموضوع مثل تعريف الفلاحين (Peasants) ومكانة هؤلاء في المجتمع وخصائص هذه الفئة الاجتماعية الهامة ودورها في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ثم تطور حركة الفلاحين في اطار النظام الرأسمالي والاشتراكي عامة وكذلك علاقة الفلاح بنظريات المركز والمحيط الحديثين. قبل التطرق الى بعض النماذج من حروب الفلاحين وانتفاضاتهم في العالم: آسيا، وأوروبا، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية، وقد نوقشت فرضية قيام الفلاحين بالثورة ومدى مساهمتهم فيها، قبل التعرض الى ظاهرة الزعامة والدين في حركة الفلاحين عبر العالم وكذلك علاقة الفلاحين بالاستعمار الغربي الحديث.

THE PEASAN AND PEASNT MOVEMENTS THROUGH HISTORY *

Hocine KOUACHE

It is useful to start with a brief definition of peasants, the subject of this study. Who are they and how are they related to the larger society in which they are part? The several definitions and viewpoints presented are intended to help understand more fully this important portion of every developing society, it's movement and development. These large popular masses have often been forgotten, underestimated, exploited, and relatively little attention has been paid them by historians. Ranga noted that historians:

> «have been so much under the spell cast by the princely and priestly order and under the mistaken impression that only the upper classes, intelectuals and professionals mattered in the life of nations that the ideals and aspirations and the efforts and the struggles of the peasant masses of the different countries to gain their due place in society have rarely received sufficient attention.» (Ranga, 13)

Obviously, peasants are not among any of the above mentioned categories. They are, however, struggling to gain their place in society. Hence this definition does not exclude the urban proletariat who also struggles for equating, to gain their place in society.

---

* This is the historical part of my Ph. D. dissertation, **Peasants, Defendency and Underdeveloped Areas of Algeria: The Case of Beni -Chebana,** M.S.U., Dept. of Sociology, 1985.

number of people, particularly those prominent in the government overthrown by the military, from holding public office in the new republic. Second, the policies of the previous regime were discredited through the actions of carefully and well orchestrated public commissions.

Finally, what could be said is that the army is not always keen on maintaining the seat of power. As said before it is just a self interest group acting to secure its interests. However, unless conditions are met for a successful military withdrawal, African armies will keep leaving their barracks and intervene in politics.

CONCLUSION

Military intervention in Black Africa is more the rule than the exception. The coups happened with little regard to the types of political structure or ideology and were also unrelated to the sieze and effectiveness of the armies.

As noticed the coups were not all the same. Some of them were simply strike actions where the army acted as a trade union to defend its immediate interests. Other coups have been actions by sections of the army identifying with sections of the political spectrum and invading government to further the cause with which they identify.

However, whatever the nature and motivations of coups, military intervention in politics is not a substitute for the will of the people which can only be expressed through the democratic and electoral process.

NOTES

1 – Huntington made a distinction between modernization on the one hand and development on the other. According to him is a phenomenon which involves the building of political institutions that will far outlast military ru les. See «Political Development and Political Decay» **World Politics,** April 1965.

2 – For details see Olatunde Odetola : **Military Regimes and Development,** a comparative analysis in African societies, (Suffolk, Chancer press Ltd., 1982) pp. 4-6.
3 – S, Decalo, **Coups and Army rule in Africa** (London, Yale University press, 1980) p. 7.
4 – Ibid, pp. 7-12.
5 – See Henry. L. Bretton, **Power and Politics in Africa,** (Longman, 1973) p. 226.
6 – I. L. Markovitz, **Power and Class in Africa,** (London, Prentice Hall, 1977) p. 320.
7 – O. Odetola, Op-Cit., p. 62.
8 – I. L. Markovitz, Op-cit., p. 306.
9 – W. F. Gutteridge, **Military Regimes in Africa,** (London, Muthuen & Co Ltd., 1976) p. 1.
10 – A. Bebler, **Military Rule in Africa,** (Praeger Publishers-Second printing, 1975) p. 105.
11 – Ibid, p. 107.
12 – Ruth. First, **Africa South of the Sahara,** (Europe publication Ltd, Twelveth edition, 1982) p. 20.
3 – See the article «Liberrian Revolution Founders», **West Africa,** N° 3281, 9 June 1980. , 1005.
4 – A. Bebler, Op-cit., p. 108.
5 – Odetola, Op-cit.
6 – See the article «Nigeria the Humbling of a Giant», **Talking Drums,** 9 January 1984, p.
17 – See the article «A Down Descends, a Myth Broken», **West Africa,** 9 April 1084, p. 756.
18 – E. Yakpo, «The Real Tragedy of the Nigerain Coup» , **Talking Drums,** 16 January 1984, p. 6.
19 – The Liberian Revolution Founders, Op-cit., p. 1007.
20 – A. Bebler, Op-cit., p. 123.
21 – There are some indications that France and USA were concerned about Benin's second coup of December 1969. They tried to reverse President Apitay's decision to establish diplomatic relations with China, when they failed, they contacted General Soglo to the coup. Apitay government had already an American offer of $5 million loan if it changes its decision, and so what Soglo did after the coup, but had not received the loan.
22 – A. Bebler, Op-cit., p. 138.
23 – S. Decalo, **Coups and Army Rule in Africa.** (Yale University press Ltd, 1982) p. 20.
24 – A. Zolberg, **Creating Political Order,** (Rand McNally Company, 1966).
25 – Henry. L. Bretton, Op-cit., p. 277.
26 – Ibid.
27 – Ibid, p. 222.
28 – Ruth. First. Op-cit. p. 25.
29 – L. Markovitz, Op-cit., p. 311.
30 – «The Second Wind for the Soldiers», **West Africa,** 16 April 1984, p. 803.
31 – For details see E. Han & P. Collins,» Revolution in Ghana» **African Affairs,** (79-314-1980) p. 6.
32 – Finer's remark which was quoted by Claude Welch suggests that where public attachment to civilian institutions is strong, military intervention in politics will be weak... By the same token where public attachment to civilian institution is weak or nonexistent, military intervention will be strong.
33 – Claude, Welch, Jr., The Possiblity of Military Withdrawal from Politics, in Michael. F. Lofchie (ed), **State of Nation.** (California University Press, 1973) p, 233.
34 – For further details about the forms of military withdrawal from politics see chapter 10 by Claude. E. Welch. Jr., in **The State of Nation,** Op-cit., pp. 217-235.

severe limitations on the size and the training of the relatively tiny officer corps make such an alliance a necessity[29].

Because of this incapability to rule in the absence of elements of continuity of military regimes, most of them made commitments to return to civilian rule. Some armies run their states successfully, but disengaged from politics, whereas others retraced or postponed their commitment such as the liberian regime of President Doe, who postponed the return to civilian rules to 1986 and has not done yet[30].

CONDITIONS AND FORMS OF MILITARY WITHDRAWAL FROM POLITICS

The question of military disengagement from politics is the most serious one. The army can not run the state for long, because it has to legitimize itself, which seems rather more difficult. However the army wants to pull out of the government to give way to civilians to rule the state, but it always set up its conditions to handle over power. These conditions were described by Hansen and Collins as follows:

1 – There should be a reasonable ground of assurance that the personnel, policies or ideologies removed in the previous regime will not be reinstated.

2 – There should be a reasonable ground to think that the incoming administration will not constitute a constraint on the corporate interests or the interests of the leadership of the army.

3 – The army would need to be sure of a safe exit and that there should be no prosecution or persecution after it had left the scene.

4 – There should be a reasonable assurance that the leaders of the coup, their lives and property will not be endangered by the incoming administration[31].

However meeting these conditions is not a guarantee against further military involvement in politics. But as soon as these conditions are met, military withdrawal is more likely to occur.

Military withdrawal from politics takes three main forms examined widely by C. Welch:

1 – Voluntary withdrawal, due to divisions within the military and for pressure from civilians. This depend on how strong public attachment to civilian institutions is[32].

2 – Conscious civilization of the military government, making it indistinguishable in the long run with a government, with more ordinary origins. As mentioned before African armies are small and unable to run the state without alliance with civilians.For instance the Nigerian and Sierra Leone armies constituted respectively 0.02% and 0.06% of the total population, can only fill a few top administrative posts.

This has made the army's task more difficult. Some African armies tried to disengage from politics have had to come back as soon as their quondon political enemies came within sight of regaining power. Some other armies elected to remain in power have been rejected either by popular revolts or further military revolts that have intervened in politics. This dilemma of whether the army's role in politics be indirect or direct even without legitimacy made African armies seem to be undecided whether they stay in power or go.[33].

3 – Overthrow of the military dominated regime leading directly to a civilian controlled government, as appears to be happening after the last coup in Sudan. The two groups most likely to overturn military dominated regimes are militant groups (particularly trade unions and students) and junior officers[34].

The most successful military disengagement was in Ghana when the National LIberation Council which took power on the overthrow of Nkrumah in February 1966, handed over to the elected civilian administration of Dr. Busia in August 1969. Before the hand over to the civilian administration, careful plans were made to fulfil the conditions. First, there was a decree which prevented certain

takeovers can be that economic problems, corruption, political ad social schism and general dissilusionment have combined to create the climate in which coups can successfully take place.

However carrying out the argument about the causes of military takeovers does not explain the real motivations of the military to intervene in politics. As well as having the capability to intervene does not mean the ability to rule the country.

DO AFRICAN ARMIES INTERVENE ON NATIONALIST GROUND

Military takeovers occur when the coupmakers find the unexistance of alternative source of authority in the society ruled by civilians. According to Zolberg:

> Many may have the desire not only to upset the incumbent authorities but to remake the regime in their own image, but few have the capability to pursue the latter goal[24].

Lucian Pye: **Armies in the Process of Political Modernization,** 1962 claimed that the military possesses rational and achievement norms and above many other organizations in Third World societies. Pye further calimed that because of these values the military can speak more convincingly than most other institutions about the changes a society requires to defend itself. But what operates in the mind of almost all coupmakers is not the question of being motivated by national interest but purelky selfish interest. In Ghana in 1966, the leading officers reacted to government plan «to consign the special Soviet and East German trained and equipped presidential (body) guard regement»[25]. The first of the 1966 coups in Nigeria seemed to be against the

«imminent threats to (the soldiers) careers, mainly from northern Nigerian and civilian leaders»[26]. In Sierra Leone the coup was staged in April 1968 for pay raises to compenstate for sharp increases in the cost of living. In justifying the takeover, a spokesman gave the reasons: «The army and the police have been ignored and were subject of nepotism and blatant victimization». Whereas in Congo Kinshassa the coup prevented the removal from command position of a small group of officers, while the first Saudanese coup of 1971 sought to forestall elimination of all communists. The second was to prevent the massacre of anti-communist officers. Finally in Uganda, the 1971 coup was to prevent the arrest and removal of several officers accused of corrupt practices.

In all these examples and many others, African armies have been acting as self interested groups not as nationalist armies. Their goal was to improve the conditions of the armed forces themselves.

The post coup budgets reflect the new sense of national priorities. The armies' share of state revenue is rising sharply everywhere in Africa. In Congo Kinshasa the military regime received 25 billion out of 150 billion congolese francs (1/6 of the state revenue). In French speaking Africa, in 8 out of 15 states, the army was provided with between 15 and 25 percent of their resources[27]. With the exception of Togo and Upper Volta the only two unusual cases of significantly positive advances under military rule, African armies have been acting without any guarantee to solve problems of corruption, inaptitude, economic crisis and so on. Indeed they have no capability to rule. Many of the military regimes «proved no more stable in office than the civilian regimes they displaced»[28]. Some were shaken or even displaced as a result of counter coups by another group or section of the army. Markovitz describes the army's inability:

> After every african coup, the military has turned naturally to civil sevants for immediate aid in sustaining its rule... and to keep the country running...

The strong support that the Rawlings in Ghana, Mengistuin in Ethiopia and Ngouabi in Congo Republic have declared for the lower and working classes is not so much a reflection of lowly origins as an attempt to remove the tarnished image of the military brought about by the acts of the previous ruling military elites[15].

4 – As for economic crisis as a factor in military takeovers, the last civilian Nigerian government provided us with a good example which shows the effects of economic difficulties on the political life of African countries. These difficulties were considered bu «Talking Drums» magazine as a factor in the Nigerian coup:

With the fall in revenue the country's debts increased and President Shagari's government introduced import restrictions in April 1982 and further tightened them at the beginning of 1983. However by May 1983 trade debts had grown to 5 billion and Nigeria had to go to international banks to seek the rescheduling of 2 billion dollars of these debts[16].

However, generally speaking severe economic difficulties alone did not precipitate coups. Military coups also occur in the absence of economic difficulties such as in Libya 1969 and could be avoided for a long period of time in a country like Guinea where the economic situation had been quite miserable for a long time and even the 3rd April 1984 military coupmakers have denounced Sekou Toure's regime as a «bloody and ruthless dictatorship marked by widespread corruption»[17] but there was no mention to economic crisis in Guinea as a factor in the coup.

5 – Another factor seems to be the failure of such attempts by civilian governmet. Many African regimes were ambitious to transform their societies to industrialize them and to reduce dependence on the West as well as to achieve international influence. But these ambitions were never transformed into reality, which brought the military to intervene. For instance the real tragedy of the Nigerian coup against President Shagari is that civilian government has failed to take roots or to establish an economic or social system which the Nigerian people could seem to protect or defend[18].

6 – The sixth factor and at the same time the common accusation made by coupmakers is corruption. The military government always claims to be stamping out «rampant corruption» such as in Liberia where Doe's regime has proved that «it is just as corrupt as the previous regime»[19]. In Ghana when the Rawlings and his co-conspirators siezed power on December 31, 1981, they accused the Limman government of corruption and mismanagement, but since the coup, not a single minister in that government has been sent to court on corruption charges or other criminal charges and as mentiones before the Guinean new military regime has accused Sekou Toure of corruption.

7 – The question of external environment has been raised by some scholars and observers. Bebler for instance counts four main aspects on the subject: external general political climate, external economic climate. direct foreign intervention or subversion and contagion of military groups. According to Bebler the first two:

have been brought to the tore by those who claim that the military coups against Nkrumah and Keita were staged and (or) teleguided by western powers and were a part of a much wider international conspiracy against radical and leftist regimes[20]

However, the coup of Benin and Sierra Leone for instance 1967 can not be a result to that international conspiracy simply because they occurred in unimportant countries. Indeed they did not change the foreing policy of the two countries . Also Ghana where Nkrumah was loudly attacking western imperialism and neocolonialism to a degree annoying the western powers, but the latters publically remained silent despite their encouragement to the oppostion. However it is believed that:

External contagion also contributes to the proliferation of direct military intervention in politics, while the theories of great powers conspiracies so far have lacked supporting (scientific) evidence[22]

8 – Finally we may add to these factors the personal ambitions of some military officers that could serve as a strong motivation for the army's intervention in politics[23].

The general conclusion for the causes of military

in strength. Their type of trainig, quality of organization and level of experience are nowhere near those of industrialized nations. Nevertheless their role in politics is very great. Unlike · political parties; they are disciplined , better organised and able to move into action:

> Between January 1963 and the end of February 1966 there were fourteen significant cases of political intervention by the military. By early 1968 there had been nineteen successful military coups, and by the end of 1970 the total number of relevant major incidets in Africa in eight years was near thirty[9].

THE CAUSES OF MILITARY TAKEOVERS

the question which could be raised is: Why all these military takeovers accurred in post independent Africa. Many causes were identified with the African experience:

1 – The widespread government corruption provides a case in point, as this has been the most commonly cited complaint of army leaders moving against their civilian counterparts in political office. The charge of corruption is usually used by the military forces, but it is believed that there are other factors causing military intervention in politics, such as intra-elite cleavages, regional-ethnic conflicts, economic crisis, failure of such attempts by civilian government, and external intervention.

As for Intra-Elite cleavages such as in Ghana when the «Nkrumahist coalition started cracking under the stresses of economic recession and ever-growing isolation of the group around the supreme leader from its natural social base»[10]. Or such as in Mali where the contest within the state bureaucracy between the well armed military and the civilian who were supported by secret police, resulted in an action by the Malian army (19 November 1968). In Benin and Sierra-Leone «the struggle was for the spoils and power of public offices, between two alliances of politicias with comparable programmes and social clienteles»[11].

2 – The second factor causing military coups is regional-ethnic tribal conflicts. This confrontation was used as a justification by the military regime in Benin after December 22, 1965 coup, in Sierra-Leone after the second coup on March 23, 1967. In Nigeria, Togo and Congo Brazzaville it was more clearly defined:

> ... regional cleavages in the political system... present in the officers corps also asserted the claims to political leadership of the neglected north against the elites of the more privileged southern coastlines[12].

Finally in Liberia the advancement of the Krahns both in the military and in other posts has caused much popular resentment which gave Sergeant Doe the apportunity to lead «15 fellows mainly of his own Krahn Tribe to overthrow President William Tolbert»[13].

It is believed that ethnically influenced alignments among officers did have political significance from time to time. However Bebler in his argument believes that the «relation between regional ethnical cleavages and military intervention is rather weak and less important than is popularly believed.»[14].

3 – In relation to ethnic division, social origins of military elites and the pattern of recrutment seem to have effects. Shils, E: **The Military in the Political Development of the New States,** 1962. Claims that the lower class origins of the new officers in the less developed societies make them painfully aware of the distance which separate them from the powerful. When these officers accede to power they become unsympathetic to big businessmen and conservative politicians and that by implication they will be favourable disposed to the redistribution of wealth. Whereas Finer **The Man on the Horse Back: The Role of the Military in Politics,** 1962, argues that social origins have little to do with an officer's political loyalty. Odetola concludes his assessment to the Ghanian, Ethiopian and Congolese examples:

eventhough they are modernizers[1]. Zolberg and others expressed doubts in various forms, and in varying degrees on the ability of the military to bring about political stability and stimulate economic development. The second view asserts Revolution is the only mechanism by which development and reform can be brought about and that the regular military are the principal obstacles to this process in developing nations. The third view asserts that the military politicians in the Third World make the best and perhaps the only reliable managers of social change. This view is a highly controversial one. It had indeed been responsible for the generation of the second view which came as a reaction to it[2].

According to Samuel Decalo there are two schools of thought regarding the causes of military takeovers in Africa. The first «tends to stress societal and structural weaknesses, institutional fragility and low levels of political culture.»[3]. That is to say that the most important causes of military intervention in politics are not military but political which pull the armed forces into the power and legitimacy vacuum. The second school relies on organization theory in attributing to African military hierarchies certain characteristics of professionalism and nationalism that impel them to move into the political area and to rescue the state from the grip of corrupt and self seeking political elites[4].

Analysis by socialists and marxists scholars tend to consider right wing officers scoundrels. «Officers who espouse leftist policies are of course defenders of the legitimate aspirations of the oppressed people and can therefore do no wrong»[5]. In Roger's Murray view **Militarism in Africa.** 1966, only the military of Congo Brazzaville, because of its marxist orientation at that time, was truly developmental. Gutteridge; **Military Institutions and power in the new states.** 1965, entertains high hopes that the African military will be more effective than political parties in podernising their societies.

AFRICAN SYSTEMS AND MILITARY POWER

It is impoprtant to describe the types of African political systems and the growth of the military which became a major source to power in post independent Africa.

Markovitz examines two types of systems now establishing roots in Africa. In the first «business class, the civil service, technocrats, the liberal professions and the army and police are in power. » This system existed in the early years of independent Ghana, Senegal and Ivory Coast. In the second «efforts are made to create a mass following», such as in Tanzania where «peasant--based movement is led by a highly articulate ideologically sophisticated vanguard». Also in Zambia where the «skilled workers of copper mines have aligned themselves with small farmers in a regime that seems to be furthering its objectives with small farmers in a regime that seems to be furthering its objectives economic and social development.»[6].

As for the armies which have more advantages in the first type there are two categories in Africa:

> Those nations who through long colonial experience have acquired some level of these skills through the training of its citizens in Britain and France, and secondly those more or less neglected nations like Ethiopia. It is not bieng argued that colonialism is the explanatory variable since after all Liberia was not so colonised. This essential factor is the external contact which gives some opportunity for training and which may have been obtained through other avenues that are not necessarily colonial[7]

The African armies had at Independence little public prestige and lacked sophisticated military equipment because «they were created originally by the colonial powers not to defend the inhabitants against foreign attack but to help foreigners côquer the country»[8] They were not national armies and had not taken part in the struggle for independence.

African armies are generally small armies and only a few of them have complexity of organization. By 1968 only the Nigerian, Ethiopian and Zairian armies were over 25000

أكثر استعداد من غيرهم لإحداث التغيير، الأزمات الاقتصادية، فشل برامج ومشاريع الحكومة المدنية، التدخل الخارجي لإزاحة الأنظمة المعادية للغرب وسياساته، وأخيرا الطموح الفردي لقادة الجيش.

بعدها نتساءل: هل تدخل الجيش في السياسة عمل من أجل المصلحة الوطنية أم من أجل ضمان مصالح الجيش فقط؟ وهذا قبل أن نعرج بالحديث على شروط وأشكال انسحاب الجيش من الحكم. ذلك أنه، وكما سبقت الإشارة، فإن صغر حجم الجيوش الافريقية لا يمكنها من إدارة المؤسستين المدنية والعسكرية في آن واحد. لهذا يعمد العسكريون ـ وهذا في غالب الحالات لا كلها ـ الى الوعد بالعودة الى الحياة السياسية المدنية في أجل مسمى.

وقد انتهينا الى القول بأنه حتى وان توفرت الشروط الموضوعية لانسحاب الجيش من السياسة، أو حتى ان انسحب الجيش بأي شكل من الأشكال، فإن ذلك لا يعد ضمانة لعدم عودة القوات المسلحة الى حلبة الصراع السياسي.

من هنا فإن التعرض لدور الجيش في السياسة داخل المجتمعات الافريقية هو جزء من عملية فهم الوضع السياسي للقارة التي ننتمي اليها، والتي يجب أن تحظى بعناية المتخصصين في جامعاتنا ومعاهدنا.

THE ARMY AND POLITICS IN BLACK AFRICA

By : KHIRDINE HAMADI

Military coups in Africa have the capacity to bring down governments and to apply pressure on authorities. There is no doubt that African officers now control many African states. In fact they played a direct political role at sometime in at least thirty out of fourty African states. Today over a third of the African states are under military domination.

The military preformance has been in recent years under comparative analysis, to compare nations and arrive at general conclusions. This paper is an attempt to discuss theories of military takeovers. their causes, answers the question: are military regimes nationalists in nature, or self interested groups. In other words: do they prove that they are really against virtually all social evils when they get to the seat of power. and finally examines the conditions and forms of military withdrawal from position of power.

According to Odetola there are three major points of view with respect to the role of armed forces in the modernization and development of Third World countries. The first suggests that the military is incapable of making real efforts towards building political institutions

1776		x						x
1777		x						
1778	x	x				x	x	x
1779	x	x				x	x	x
1780	x	x	x				x	x
1781	x						x	x
1782	x						x	x
1783	x						x	x
1784	x						xx	x
1785	x					x	xx	x
1786	x						xx	x
1787	x						xx	x
1788	x						xx	x
1789	x						x	
1790	x		xx	x		x	x	x
1791	x		x				x	

Tableau N° II : (1815--1830)

1815	x	x				x		x
1816	x	x		x	x	x	x	x
1817	x					x	x	x
1818	x		x			x	x	x
1819	x		x			x	x	
1820	x			x			x	
1821						x	x	
1822	x					x	x	
1823	x							
1824	x				x			
1825			x					
1826								
1827								
1828								
1829								
1830			x					

الجيش والسياسة

في افريقيا السوداء

خير الدين حمادي

موجز

تكاد المكتبة الجزائرية تخلو من الدراسات الخاصة بهذا الموضوع. اللهم إلّا تاب السيد مولود حمروش «الظاهرة العسكرية بافريقيا السوداء» الذي أصدرته شركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ 1981.

موضوعنا هذا ما هو الا محاولة لفهم العلاقة بين الجيش والسياسة في دول ريقيا جنوب الصحراء. إن افريقيا السوداء تعاني من التدخلات المستمرة للجيش ، دواليب السياسة، الى الحد الذي أصبح فيه ثلث القارة ـ وهذا في وقت من الأوقات ـ تحت الحكم العسكري، وذلك بسبب كثرة الانقلابات.

الموضوع بعدما يتعرض لطبيعة الأنظمة السياسية الافريقية وقدرة الجيوش لافريقية على التدخل في شؤون هذه الأنظمة ـ وهذا رغم بساطة تركيبة هذه الجيوش وقلة عدد أفرادها ـ يتطرق الى أسباب تدخل الجيش في السياسة وعزمه على القيام بانقلاب عسكري ضد السلطة الحاكمة. وقد حصرنا أسباب التدخل في عوامل عدة منها: الرشوة داخل أجهزة الحكومة، الصراعات داخل القيادة المدنية لحاكمة. الصراعات الجهوية والقبلية ، طالما أن المجتمعات الافريقية لا زالت في غلبها ذات تركيبة عشائرية، الجذور الاجتماعية لقيادة الجيش وعلاقة ذلك بالانقلابات ، لان هناك من يعتقد بأن العسكريين الذين ينتمون الى الطبقات الدنيا

jusqu'en 1819, in E.S.A., T. II, 1847, pp 205—247.

— Biraben (Jean Noël) Les hommes et la peste en France et dans les pays européens et méditerranéens, T. I, Paris Moutin -- la Haye, 1975.

— Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger, de 1775 à 1805, pub., par Ch. Feraud, in Revue Africaine, T. 18, 1874, pp 295—319.

— Tableaux de la situation des établissements français dans l'Algérie 1830--1837.

— Valensi L.. Le Maghreb avant la prise d'Alger, Paris 1969.

— Künckel d'herculais-Invasion des acridiens vlugo-sauterelles en Algérie, Alger (Mustapha), imp. Givault A. Franceschi, I. I, 1893--1905.

— Agnély (Dr) — Le criquet pélerin ses invasions en Algérie en 1816, 1845 et 1866, Alger, A Dubois et J. Dubos, 1866.

— Raynaud (Dr Lucien) Marche et origine des grandes épidemies du nord de l'Afrique et principalement du Maroc, in Congrès de Médecine au Caire, 1902.

— Raynaud (Dr Lucien), et Piquet-Hygiène et pathologie nord-africaine assistance médicale, in collection du centenaire de l'Algérie, Paris Masson et Cie, 1932, T. I.

Trumelet (le Colonel C.) Blida, Récits selon la légende, la Tradition et l'histoire, Alger A. Jourdan, 1886. 2 Vols.

— Mersiol (Emile) La régence d'Alger vue par un allemand à la fin du XVIIIe siècle 2ème congrés national des F.S.S.A.N., Alger 1930, in HSRA, 1932, pp 307—312.

— Conor (Marthe) Une épidémie de peste en afrique mineure (1784--1788); in Archives de l'Institut Pasteur de Tunis, 1911, pp 220-241.

— Guyon (M) Sur la peste d'Alger de 1817--1818, in Moniteur Algérien, No. 106, 108, 109, 111, 114, 116, fev., Mars 1834.

Tableaux récapitulatifs des calamités:

Tableau N° 1

	a	b	c	d	e	f	g	h
1750	x					x	xx	
1751							xx	
1752							xx	
1753	x			x			xx	
1754				x			x	
1755			xx	x			x	
1756				x			x	
1757				x			x	
1758					x		xx	
1759							xx	
1760	x		x				xx	
1761							xx	
1762							xx	
1763						x	xx	
1764							xx	
1765								
1766	x			x				
1767	x	x			x			
1768	x	x			x			
1769	x	x						
1770	x	x	x			xx		x
1771	x	x			x	xx		
1772	x	x				xx		
1773	x	x				xx		
1774	x					xx		
1775	x	x		x		xx		

a: Sauterelles x
b: Sécheresse x
c: Tremblement de terre x
d: Inondations et tempêtes x
e: Insécurité, révoltes et expéditions européennes x
f: Famine x
g: Epidémie x
h: Chereté et rareté de blé x.

CONCLUSION

Il serait bénéfique à la fin de cet exposé, de passer en revue quelques présuppositions touchant aux conjonctures agraires dans l'algérois précolonial (1791--1830), celles-ci semblent suivre une alternance presque continuelle-plus ou moins régulière -- de mauvaises récoltes succédant à de bonnes avec une aggravation dans les années calamiteuses (1784-1788, 1793-1804, 1816-1822).

Dans des conditions, qui rendaient les conjonctures agraires précaires et de plus en plus difficiles, s'impose une question clé, relative au retard de l'Algérie et de son environnement maghrébin sur les plans économique et social; la question est que ce retard réside-t-il dans la permanence des crises du monde rural, et dans l'état de discordance entre les deux rives de la méditerranée, et retrouve-t-il ses origines dans les mauvaises conjonctures vécues par les pays maghrébins depuis la fin du XVIIIe siècle.

Si cette question reste toujours dans la mesure des sources disponibles sans réponse affirmative et définitive, les répercussions des conjonctures agraires sont comptées sans doute parmi les premiers facteurs qui aggravèrent l'inertie de l'économie de la régence et rendèrent la décadence de l'état d'Alger inéluctable, au même temps que l'Europe connaissait un essor économique foudroyant. Ce qui nous pousse à avancer l'hypothèse selon laquelle la gravité de l'état de déséquilibre entre les deux mondes maghrébin et européen à la veille de 1830 ne peut-être étudiée à l'écart des évolutions des conjonctures agraires des années 1791-1830, et ce sans craindre de nous égarer dans des suppositions hasardeuses et superflues.

(1) Les sources originales exploitées dans cette étude, sont les suivantes: Archives Nationales Algériennes, Fonds de Beylik: Boite 4 registre 24--11, Redevances payées par les tribus et les haouchs 1233--1239 1817-1823.

Archives d'Outre-Mer Aix-en-Provence, 15 MI, Bobine 50, registre 52; Bobine 51 Registres 94 et 98; Bobine 52, Registre 159: contiennent les relevés des haouchs et des jardins de la fin du XVIIIe siècle au début du XIXe siècle.

(2) Les publications et les études utilisées dans cette étude sont les suivantes:

– ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، نشر وتقديم الشيخ المهدي بوعبدلي، قسنطينة 1973.

– حمدان خوجة، المرآة لمحة تاريخية واحصائية عن أيالة الجزائر. ترجمة العربي زبيري – الجزائر 1975. وترجمة محمد بن عبد الكريم – بيروت 1972.

– محمد الصالح العنتري، سنين القحط والمسغبة ببلدة قسنطينة، منشور تحت عنوان: مجاعات قسنطينة، من طرف الأستاذ رابح بونار، قسنطينة 1974.

– محمد الكاتب، التشريفات. نشر قسم منها من طرف دوفو 1852 والقسم الآخر لا يزال مودعاً بالمكتبة الوطنية الجزائرية.

– مجهول، قوانين وأوامر تركية، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 670 في طريق التحقيق من طرف صاحب المقال.

– محمد بن يوسف الزياني – دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران. تحقيق ونشر الشيخ المهدي بوعبدلي سنة 1979.

– الشريف الزهار، مذكرات نقيب الاشراف – تحقيق وتقديم الأستاذ أحمد توفيق المدني، 1974.

– مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق ونشر رابح بونار، الجزائر، 1974.

— Boutin, Reconnaissance des villes fortes et batteries d'Alger, publié par G. Esquer, Alger, 1927.

— Peyssonnel et Des Fontaines, Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger 2 T: Paris 1838.

— Shaler, Esquisse de l'Etat d'Alger, tra par Bianchi, Paris 1830.

— Shaw Dr. Voyage dans la régence d'Alger, tra., par Mac Carthy, Paris 1830.

— Vallière, Mémoire, (l'Algérie en 1781) publié par Chaillon, Toulon S.D.

— Venture de Paradis, Alger au XVIII siècle, édité par E. Fagnon, Alger 1898.

— Marchika J. La Peste en Afrique du Nord (1363--1830), Alger 1927.

— Bois (Charles) Famines et sécheresses en Algérie, in Revue pour les études des calamités Bulletin de l'Union Internationale des Secours, Genève, No. 28-29, 1950-1951; pp 47-60.

— Berbrugger (Adrien) un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819, in E.S.A., T. II, 1847, pp. 205-247.

Il convient de remarquer, que faute de renseignements complets sur le régime démographique de l'Algérois; nous nous trouvons dans l'obligation de limiter le phénomène de dépeuplement à l'observation générale des crises et des conjonctures agraires, provoquées par les disettes et les épidémies, comme l'indiquent les tableaux No. 1, 2, 3. celles-ci étaient à l'origine de l'état de pauvreté et de misère du monde rural algérois avant 1830.

Il serait utile à la fin de cette communication, de faire un bref tour d'horizon sur l'état des prix de blé, en tant qu'indice précieux à la compréhension de l'évolution des conjonctures agraires algéroises. **Des indications retenues** dans le tableau No. IV, **on peut néanmoins** faire quelques observations; la première est que le prix de blé est toujours, conditionné par les calamités et affecté par les pénuries, ou par l'abondance numéraire lors de la conclusion de traités avec les puissances européennes, c'est ainsi que le renchérissement expliqué par les mauvaises récoltes, ou la rareté de blé,-si l'on croit Ech-charif Ez-Zahar ben Moslem, Ben Sahna, El Antari ou Hamdan Khodja prit des dimensions énormes, **le prix de blé s'est multiplié,** par dix et la vie du paysan est devenue insupportable, en ces temps difficiles, V de paradis écrit qu'il n'y a point d'êtres plus malheureux que les maures, qui cultivent les terres d'Alger. Selon Hamdan Khodja le saà de blé vendu à Alger au prix de 28 frs en 1800 atteignait d'aprés Ezzahar 14 ou 15 boujoux en 1804, malgré les tentatives du beylik de baisser les prix par la vente de quantités considérables de blé dans les marchés d'Alger, Blida, ou Coléa. Seules les bonnes années agricoles sont capables de ramener les prix à un niveau abordable par les paysans démunis, comme c'est le cas de années prospères de (1770, 1776, 1800).

Les prix étaient accessibles et variaient pour un saâ à Alger de 1 boujou en 1800 à 4 boujoux en 1830, dans ces conditions les redevances monétaires connues sous le nom de Sarmia perçues par les Khammas dans les haouchs lors du contrat annuel de travail suffisaient à couvrir les besoins des familles paysannes

avant la vente de la production, aussi les achats effectués par les gens de tribus dans les souks locaux du beylik garantissaient l'approvisionnement des sociétés collectives des arch ou melk dans les lisières de la Mitidja ou dans les massifs montagneux de l'Atlas environnant.

du blé suivie par le beylik, apparait dans l'existence de deux démarches contradictoires, d'un côté on poursuit l'exportation de quantités considérables de céréales (mentionnées plus haut), de l'autre on remarque la persistance périodique de famines; au lieu de satisfaire les besoins des populations, les autorités beylicales encouragent les négociants étrangers à écouler les plus grandes quantités de blé des ports algériens vers les ports d'outre-méditerranée.

Malgré le magasinage provisoire de grains dans les magasins d'un palais de la Génina (ancienne résidence du dey); dont la capacité est évaluée à prés de 15,500 saé de blé. La politique favorisant l'exportation rendait la capitale insuffisamment nourrie, et plongeait le pays dans une grave pénurie nécessitant des importations considérable du blé d'Europe orientale (Grèce, Mer Noire), en 1721, 1723, 1800, 1815, 1816, 1819.

Le troisième fait, qui donne une idée sur la nature du cycle de blé revient au déséquilibre enregistré dans la balance entre les exportations de produits agricoles (blè, laine, cire,) et les importations d'articles fabriqués en Europe, à cet ègard, on remarque que le déficit du commerce algérien s'était accentué, de plus en plus depuis le début du XIXe siècle, en dépit de l'augmentation continue des quantités de grains exportées.

Ce phénomène qui fut longtemps minimisé ou négligé par la plupart des historiens de l'Algérie précoloniale, contient des indications trés importantes reflétant la vraie nature des relations qu'entretenait l'Etat d'Alger avec les puissances européennes, à cet effet, la valeur du commerce algérien était en 1792 d'aprés des évaluations approximatives de l'ordre de 4800.000 frs dont 2200.000 d'importations de marchandises européennes. 2600.000 d'exportations de céréales et d'autres produits agricoles, ce qui représente un bénéfice de 400.000 frs tandis qu'en 1822 la valeur globale du commerce était selon d'autres estimations dignes de confiance aux environs de 147.300 dollars espagnol, dont 5000.000 frs d'importations et 120.000 d'importations et 273.000 d'exportations de produits agricoles, enregistrant par conséquent un déficit évalué au quart de la balance commerciale (93.7000 frs). Tels sont les facteurs conduisant à la diminution de la production agricole, qui nous améneront à évoquer les conséquences directes qui en découlent, parmi les conséquences les plus apparentes des conjonctures défavorables, les épidémies et le dépeuplement qui l'accompagnait sont celles qui attirent le plus notre attention.

C'est un fait bien observé que les poussées épidémiques se renouvellent périodiquement après quelques années, sept ou dix en général préparées par plusieurs années de mauvaises récoltes, et provoquées par le passage de criquets en dehors de ce cycle néfaste et habituel de peste qui apparait une fois ou deux chaque décennie, il existe des périodes marquées par la recrudescence des épidémies dont les plus néfastes pour la production agricole furent les trois épidémies suivantes.

a) Epidémie de 1784-1788, considérée parmis les plus longues et les plus cruelles des épidémie algéroises. Elle réduisit la population d'Alger à moins de 5000 habitants, et ravagea dans cette ville pendant une année (1788), selon les statistiques disponibles, 16721 âmes dont 14334 musulmans, 1744 juifs et 613 chrétiens, sans compter les morts dans les jardins et haouchs à travers le térritoire d'Alger.

b) L'épidémie de 1793 à 1804: causa la mort de 12000 personnes à Alger et elle fut propagée dans les campagnes par les fuyards: en Mars et Avril de l'année 1793 elle régnait encore avec assez de force pour que toutes les affaires demeurérent suspendues à Alger. Au printemps 1797 la peste fit de 20 à 25 victimes par jour à Alger.

c) L'épidémie de 1816 à 1822: a un caractére fort remarquable, c'est qu'elle se manifesta partout dans toute la régence d'Alger avec une rare violence. Cette épidémie qui dura 7 ans, dépeupla les campagnes et entraina l'abondon d'une grande partie de la terre cultivable, elle atteignit le chiffre record de mortalité, jamais enregistré au paravant, de 1330 décés entre le 21 juin 1817 et le 6 septembre 1818, dont 6095 décés pendant les mois d'aout, septembre et novembre.

empêchaient l'augmentation de la production et amenaient les campagnes algéroises à devenir le principal moteur actionnant un processus de détérioration sans précédant des revenus de l'état. En dehors de quelques réformes encourageantes de l'agha Yahia (1818-27), le régime fiscal évoluait sous le dernier Dey d'un simple recours habituel au systéme de razzia à une politique de pacification par la force entreprise par les aghas des arabes. Dans situation, l'agriculture devint aléatoire dans les endroits exposés aux attaques de Mahala (l'Outhan de Isser, de Sebt et de Soumata), ou occupés par les tribus auxilliaires du Makhzen (Outhan des Bouhalouan et Sebet), et dans d'autre endroits les populations insoumises préféraient abondonner leurs terres et se déplacer avec leurs troupeaux à travers les vallées de l'atlas bordant la Mitidja, et dans les parcours des hautes plaines algéroises.

C'est ainsi que cette région jadis grande productrice de céréales, n'en récolte-t-elle selon une description contemporaine que pour sa consommation. Ce système oppressif ne pouvait qu'accroitre la dévastation des campagnes et n'aboutit qu'a une série de soulèvements paysans. L'algérois qui était épargné par les grandes insurrections de Darkaoua en Oranie (17...-1806) et dans le Constantinois (1803-1804), connut à son tour plusieurs révoltes, dont les hostilités déclenchées par la tribu kabyle de Flissa (en 1758-1767, 1768-1771, 1807-1810) et l'insoumission des tribus de l'Atlas Mitidjien (Beni Salah, 18..., Soumata 1805, et Beni Djenad 1824) ont été les plus dévastatrices quant aux récoltes des haouchs. Souvent, depuis le début du XIXe siècle, l'instabilité se manifestait par l'incursion des gens de tribus révoltées de l'atlas dans les haouchs et les jardins de la Mitidja et du Sahel, ces incursions détruisaient les récoltes et contribuaient au malheur des Khammassas du beylik et aggravaient la misère des tribus soumises de Raya.

.2) Le monopole commercial les grains, et les réglements sur lesquels est basé l'achat d'énormes quantités de grains entravaient le développement de la production agricole et enlevaient toute velléité de travailler la terre chez le fellah.

Le système de commerce du blé était régi par le beylik qui se posait comme intermédiaire entre les fellahs et les marchés aussi bien extérieurs qu'intérieurs, ceci permettait au beylik de réaliser de notables bénéfices. Le blé était considéré par les autorités de l'époque comme matiére stratégique majeure les représentants du beylik obligeaient les fellahs à céder la majeur partie de leur récolte à vil prix aux agents des compagnies européennes et aux négociants juifs (Backri, Bushbak), ces derniers se procuraient au moyen de taxes, le blé monopolisé par l'état; au prix moyen de (2f,79c), et n'hésitaient pas à écouler ce blé dans les marchés européens (Marseille, Livourne ou Gibraltar) à des prix plus élevés (7f,60c); ce qui leur permit de faire des bénéfices exhorbitants et d'accumuler des fortunes colossales, à l'insu de l'oudjaq et au détriment du fellah algérois accablé d'impôts et évoluant dans un climat de pauvreté lamentable que confirment les listes de sarmias et les relevés des biens de Khammassas éparpillés dans les registres de beylik - et qui présentent à cet effet des preuvers irréfutables.

Si les raisons et les conséquences du monopole du blé restent sans explication profonde; il existe au moins **trois faits qui retiennent l'attention à cause de leurs implications concernant** les conjonctures agraires. **Le premier** de ces faits s'observe dans l'augmentation continuelle des quantités de grains expédiées aux ports européens, notamment Marseille et Livourne, et ce en dépit des mauvaises récoltes et de la succésion de disettes. Les exportations de blé qui étaient clairsemées pendant toute la période de 1756-1768 redeviennent au fur et à mesure de l'intensification des calamités de plus en plus denses et compactes, conformément à cette tendance, depuis 1788, les mesures de blé arrivée à Marseille augmentaient sensiblement de 54170 en 1755 à 119641 en 1765 à 160706 en 1775 à 177850 en 1799. Dans un même temps, l'exportation algérienne à Livourne évoluait de façon spectaculaire 185,887 en 1785 à 451,344 en 1790 à 610,517 en 1795, dont la part des céréales s'élevait à 69,47 % en 1785 et atteint les 89,97 % en 1790.

Le deuxième fait remarqué dans la politique du commerce

a) Les calamités naturelles:

1) Les invasions de sauterelles: Les conditions climatiques de l'algérois rendent l'apparition de sauterelles périodique et sans grands dommages, on les observe tous les quatre ou cinq ans et ne deviennent une vraie catastrophe que si elles étaient précédées d'une sécheresse persistante ou coincidaient avec les pluies tardives ou les innondations brusques.

Dans ces cas propices, l'invasion de sauterelles pourrait donc provoquer d'épouvantables disettes, et contribuer directement au durcissement des épidémies meurtrieres, il est fréquent dans cet état des choses que la famine se déclare maintes fois après un passage de criquets, parmi les exemples les plus significatifs, les famines de 1700.

Parmi les nombreuses invasions de sauterelles qui endommagèrent l'algérois dans la moitié du XVIIIe siècle et au début du XIXe, nous retenons l'invasion de 1815 qui tait à l'origine de la disette de 1816 et constituait le facteur principal qui engendra la peste de 1817. Cette invasion commença brusquement le 14 mai 1815, et Ravaga subitement tous les champs de céréales des jardins des fohos d'Alger, Blida et Coléa, elle fut mentionnée dans un rapport consulaire par ces mots: (une armée de sauterelles venue du désert se répartit pendant l'été 1815 sur tout le royaume et détruisit une grande partie des récoltes); tandis qu'un autre écrivain décrit les dégâts causés par les sauterelles dans cette phrase: (les ravages que ces nuées de fourmis volantes dans les campagnes d'Alger sont inouis, leur passage est marqué par une dévastation incroyable).

2) La sécheresse elle résulte des vicissitudes de la pluviométrie dans l'algérois et est devenue un phénomène normal d'un climat caractérisé par des variations et des écarts énormes de précipitations d'une année à l'autre, à cet effet, l'écart enregistré entre les moyennes mensuelles à Blida va de 12mm en mai 1903 à 374mm en mai 1908.

Dans ces conditions climatiques, les récoltes sont «à la merci de l'eau qui tombe du ciel», année pluvieuse, c'est la récolte, année séche signifie famine, un manque de pluie en mars et avril suffit à rendre la récolte médiocre, si la situation ne s'améliore pas dans un an ou deux, la sécheresse entrainerait certainement des pénuries et des scènes de désolation dans les campagnes, comme c'est le cas des disettes des années 1778-1784 qui étaient la conséquence directe de la sécheresse des années 1770-1780. De tout ce qui précède, on peut dire que les paysans algérois étaient toujours menacés par des crises impitoyables dûes aux aléas climatiques dont la sécheresse ou les innondations imprévues.

3) Le tremblement de terre: Il constitue un facteur favorisant la disette à cause des pertes et des ruines qu'il engendre et des perturbations des travaux agricoles qu'il entraine; à cet effet, l'Algérie connut une série de violents tremblements de terre, dont la plupart ont secoué l'algérois à partir de la moitié du XVIIIe siècle, marqués par la destruction des maisons et du matériel agricole et par la perte d'hommes et du cheptel; parmi les séismes les plus violents, on cite celui de l'année 1755, à l'époque du Dey Baba Ali, qui dura deux mois et entraina la suspension de tous les travaux agricoles; selon des témoins occùlaires, ce tremblement de terre ne laissa aucune maison intacte à Alger. Un autre violent séisme désola les campagnes algéroises et oranaises du 8 octobre 1790 au début de janvier 1791, il semble qu'il conduisit les paysans à interrompre momentanément le travail de la terre. A cette série, s'ajoute le tremblement de terre survenu au mois de chaabane 1241 (2 mars 1825) et qui détruisit les villes de Blida et de Coléa et fit d'irréparables destructions dans les campagnes pendant dix huit jours consécutifs.

b) Les contraintes administratives:

La diminution de la population agricole constatée dans les relevés des haouchs de l'algérois, n'est pas causée uniquement par les calamités naturelles que nous avons évoquées, mais elle résulte aussi des sévères agissements administratifs des autorités beylicales par le prélèvement d'énormes quantités de céréales.

Les razzias les corvées, l'acquisition de biens ou la confisquation des récoltes sont des procédures administratives devenues habituelles depuis la fin du XVIIe siècle, et qui

calamités de plus en plus fréquentes. Le tableau No. 2, nous donne une idée sur cette évolution défavorable. Durant les 25 années qui constituent cette phase transitoire, on peut compter au moins neuf ans d'invasions de sauterelles, huit ans de sécheresse, sept ans de famine, et treize ans de peste.

c) La phase de 1815 à 1830, durant cette phase, les conjonctures dans l'algérois à l'instar de toute la régence, ne cessèrent de se dégrader d'une façon inquiétante, à cause de la persistance des calamités dont les effets devenaient de plus en plus ruineux et destructifs entre autre calamités, nous citons, à titre d'exemple, l'invasion de sauterelles de 1815, qui avait dévasté le pays et préparé le terrain à une famine épouvantable; la rareté du blé et la hausse vertigineuse des prix de grains aux marchés d'Alger, Blida, Boufarik et Coléa, survenues aprés les ravages des sauterelles, poussérent les affamés d'Alger à assaillir les boulangeries, qu'il fallut faire garder pendant un mois, après le passage des sauterelles, c'est le tour de la sécheresse qui s'installa à nouveau en 1817, infligeant à la production des pertes considérables et la famine devint générale en 1819.

Devant cette situation intenable, le Dey ordonna le 16 avril 1818 aux habitants de faire des prières publiques pour obtenir du ciel de la pluie et ne tarda pas à se procurer d'Europe plus de 50.000 boisseaux de blé pour assurer le niveau de consommation de la ville d'Alger. L'épidémie qui suivit la famine en 1819, emporta quelques centaines de milliers d'habitants des villes et des campagnes, diminua la production agricole et rendit les prix du blé inaccessibles.

A partir de 1820, la conjoncture agraire algéroise conut alternativement des années de mission et de récupération, la bonne récolte de l'année 1820-1821, ne put malgré tout alléger le fardeau qui pescrit sur les populations compagnardes longtemps traumatisées par la rareté des céréales et la cherté des prix.

Cette évolution que connut le monde rural algérois durant les trois phases mentionnées plus haut, nécessite une explication intélligible relative à l'impact des disettes sur l'agriculture et aux conséquences qui en découlent.

La disette était un véritable fléau qualifié par Fernand Braudel de «hydre à plusieurs têtes», ne s'installant jamais seule, mais toujours un peu plus tôt, un peu plus tard par rapport aux autres calamités, elle précède la sécheresse ou l'invasion des sauterelles, elle ouvre la porte aux épidémies et à la hausse des prix. C'est dans les nombreuses invasions de criquets et la persistance des années de sécheresse qu'il faut chercher les causes et les conséquences des famines désastreuses de 1770, 1775, 1778, 1779, 1793, 1798, 1815, 1819.

Les famines, comme nous montrent les tableaux récapitulatifs, se sont répétées d'une façon plus ou moins régulière, après quelques années de prospérité, c'est l'histoire des vaches grasses et des vaches maigres du pharaon qui se succèdent chaque décennie.

On dégage des conjonctures agraires que le cycle complet des années cruciales se termine par de bonnes saisons agricoles, ce cycle s'étalant généralement sur une période allant de sept à douze ans en moyenne, c'est le cas des bonnes années de 1740-1750, 1758-1769, 1788-1792, 1808-1813, 1823-1830, qui sont interrompues par des périodes de disettes et des années de mauvaises récoltes: 1750-1757, 1778-1788, 1793-1807, 1815-1822.

Si l'on revient aux diverses observations des écrivains contemporains, les famines apparaissent comme le résultat immédiat des calamités naturelles (invasions de sauterelles, persistance de sécheresse, tremblements de terre) ou la conséquence directe des agissements administratifs (razzias, insécurité, impôts, refoulements), tandis que les effets néfastes de la plupart des famines connues dans l'algérois sont les épidémies et le dépeuplement des campagnes.

Dans le but de mieux cerner le rapport entre famines et conjonctures agraires, nous allons évoquer les causes profondes et les conséquences directes des principales disettes; les causes de la diminution de la production agricole se divisent en deux genres, l'un englobe les calamités naturelles, l'autre s'explique par les contraintes administratives.

Cependant, la nature hétéroclite des sources présente un grand inconvénient pour une étude détaillée des conjonctures agraires, et limite notre approche à un essai général sur la situation de l'agriculture algéroise de l'époque.

Dans l'intention de trouver une réponse satisfaisante au problème de la décadence que connut le monde rural «algérois» à la veille de l'intervention française, il conviendrait de jetter un coup d'oeil sur l'évolution des récoltes, en essayant d'expliquer celle-ci par des facteurs déterminants dans l'agricultures agraires sur la vie paysanne en évoquant notamment les années d'abondance et les périodes de pénurie et leurs retombées sur l'état des prix.

D'un point de vue général, l'agriculture algéroise précoloniale-qui s'inscrit dans un ensemble plus large englobant les pays maghrébins-connait depuis la fin du XVIIIe siècle et jusqu'a la conquête française en 1830, trois phases plus au moins distinctes de par la fréquence de mauvaises récotes dûes aux diverses calamités, la première (avant 1791) semble relativement prospére et s'étale sur les dernieres années du XVIIIe siècle; la seconde se caractérise par des crises substantielles asses difficiles, mais non riuneuses elle couvre les années de 1792 à 1815, tandis que la troisième phase englobe les dernieres années de la régence d'Alger, de 1815 à 1830, marquées par un irrésistible déclin de l'agriculture algéroise.

A travers les vicissitudes du climat et la succession des calamités naturelles et d'après les variations que subissent les saisons agricoles, on pourrait évoquer les grandes lignes de chacune des trois phases qu'a vécues l'algérois, afin de connaitre mieux leurs caractères et spécificités.

a) La Phase avant 1791, elle s'étale sur les vingt cinq années de la deuxième moitié du XVIIIe siècle, correspondant au régne du dey Mohammed Osman Pacha dit El Modjahid (1766-1791), elle se caractérise par de bonnes récoltes que n'interrompaient que quelques invasions de sauterelles (1760-1767, 1775-1778, 1779-1791), et de bréves périodes de sécheresse (1773-1775, 1776-1780), suivies épidémies de peste (1758-1764), comme l'indique le tableau No. 1.

Les effets de ces calamités pendant cette phase restaient limités, et ne compromettaient pas la production céréalière, qui connut au contraire, d'après les relevés des haouchs et les quantités de blé exportées vers l'étranger, une progression constante, ce qui permit aux autorités beylicales à partir de la deuxième moitié du XVIIIe siècle d'atténuer la crise financière dûe à l'affaiblissement de la marine algérienne et dont à la rareté des prises maritimes.

b) La Phase de 1791 à 1815, commence dans une conjoncture agraire défavorable, et finit dans une relative aisance, les premières années de cette phase (1793-1804) sont marquées par une crise de subsistance, qui entrainait des pestes et des famines dévastatrices.

Durant ce laps de temps, ces calamités frappaient à coups répétés comme ce fut le cas en 1798, 1799 et 1800 (voir tableau No. 2.

Ces années cruciales de 1798 à 1800, donnent l'impression que le XIXe siècle commença pour les compagnes algéroises par un marasme économique et une pénurie graves, touchant non seulement la paysannerie algéroise, mais aussi toutes les populations rurales du Maghreb..

En dépit l'absence de toute manifestation de peste ou de sauterelles à partir de 1800, la production céréalière des haouchs d'après les renseignements recueillis des registres beylicaux, semble stagner dans la médiocrité tandis que la situation des populations tribales ou de Khammas (Métayers) du Beylik, traumatisées par les mauvaises années connait une dégradation continue aggravée par de lourds impôts et de pénibles corvées, ce qui nous permet de qualifier les années (1791-1815) de période de transition d'une étape oû l'agriculture était plus ou moins équilibrée à une autre étape caractérisée par des productions agricoles en régression du fait d'une série de

LA CONJONCTURE AGRAIRE DANS L'ALGEROIS DE 1791 A 1830

SAIDOUNI Nacereddine

Les informations disponibles sur les conjonctures agraires dans l'Algérois précolonial, etant incomplétes et onsuffisamment précises, nous seront amenés à orienter cette communication vers une recherce serielle s'appuyant sur les variations saisonnières et les écarts annuels de la production créaliére. Notre documentation qualifiée d'insprécise et d'incomplète, recile aussi des lacunes insurmontables, elle est constituée essentiellement de renseignements disparates contenus dans les registres du Beylik, dont les plus intéresants pour notre étude sont les registres portant les numéros: 24. 52. 94. 98. 159. qui malheureusement ne peuvent pas donner de détails sur la production des haouchs de Beylik dans le district de Dar-es-Soltan (Algérois), gérés par les Aghas des Arabes(1).

S'ajoutent à cette source originale, plusieurs écrits aussi bien algériens qu'européens complétés par quelques études récentes concernant l'économie de l'Algérie ottomane et dont la plupart contiennent des informations et des indications sérieuses dignes de réelle crédibilité historique(2).

[illegible]

[illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]